الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -
Faculté des Lettres et des Langues

القسم: اللغة والأدب العربي
الميدان: لغة وأدب عربي
الشّعبة: دراسات لغويّة
التّخصّص: علوم اللّغة وتحليل الخطاب

معالم النّظريّة اللّغويّة العربيّة في فكر اللساني عبد الرّحمان الحاج صالح

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د

إعداد الطّالب:
عزالدين شحيمة

إشراف الأستاذ:
أ. د بوعلام طهراوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصّفة
يمينة مصطفاي	أستاذ التّعليم العالي	جامعة آكلي محند اولحاج-البويرة	رئيسًا
بوعلام طهراوي	أستاذ التّعليم العالي	جامعة آكلي محند اولحاج-البويرة	مشرفًا مقرّرًا
رشيدة بودالية	أستاذ محاضر-أ-	جامعة آكلي محند اولحاج-البويرة	ممتحنًا
مسعودة سليماني	أستاذ محاضر-أ-	جامعة مولود معمري-تيزي وزو	ممتحنًا
علي صالحي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة امحمد بوقرة-بومرداس	ممتحنًا

تاريخ المناقشة: 13 فيفري 2024م

مقدّمة: بسم الله الرّحمان الرّحيم والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

إنّ التّطوُّر العلمي الّذي مسّ مختلف جوانب الحياة جعل صفة العلميّة مُلازمة لكلّ ظواهرها، واللّغة كغيرها من الظّواهر تأثّر دارسوها بالمنهج العلمي في دراستها، فأصبح الحديث عن دراسة اللّغة لا يتأتّى إلّا وصفة العلميّة مُصاحبة له، فظهرت النّظريّات العلميّة الّتي تهتم بدراسة مُختلف جوانب اللّغة، وقد حاول بعض الدّارسين العرب المحدثين مُسايرة هذه الحركيّة العلميّة، فسلكوا في ذلك عدّة اتّجاهات، فمنهم من أقبل على التّراث وجعله مرتكزًا في دراساته ومنهم من أدبر عنه وانتقده. وبين هذا وذاك ضاع الهدف الأساس المُتمثّل في البحث عن نظريّة لغويّة عربيّة قادرة على دراسة اللّغة العربيّة تقف بإزاء النّظريّات الغربيّة الحديثة.

ورغم ذلك ظهرت بعض المحاولات الّتي استطاع أصحابها الجمع بين التّراث والحداثة، كما جمعوا بين الدّراسات الغربيّة والدّراسات العربيّة، ودراساتهم هذه أقرب ما تكون للتّأسيس لنظريّة لغويّة تجمع بين مُسايرة العصر، والمُحافظة على الأصول التّراثيّة العربيّة الّتي تركها علماؤنا العرب.

ومن بين الّذين سلكوا هذا المنهج في التّأسيس لهذه النّظريّة المنشودة الأستاذ عبد الرّحمان الحاج صالح رحمه الله الّذي انطلق من تتبُّع وتمحيص عميق لما وصلنا من التّراث اللّغوي العربي، وقد أفنى ما يزيد عن أربعين سنة من حياته في مُحاولة فهم القضايا اللّغويّة الّتي تركها الأوّلون، بالإضافة إلى إلمامه بما وصلت إليه الدّراسات اللّغويّة عند علماء اللّغة في الغرب، وما نتج عن ذلك من نظريّات لغويّة. وعليه فإنّ السّؤال الّذي يطرحه المهتمون باللّغة العربيّة هو:

هل الدّرس اللّغوي العربي القديم يمثّل نظرية يُمكن من خلالها دراسة اللّغة العربيّة دراسة علميّة؟ وإذا صحّ ذلك فأين تكمن مقوّمات العلميّة فيه ؟.

ما هي معالم هذه النّظريّة من منظور اللّساني عبد الرّحمان الحاج صالح؟ وهل استطاع أن يُثبت علميّة المنهج الّذي اتّبعه العلماء العرب في دراسة اللّغة؟

كيف أسهم الحاج صالح في إعادة طرح القضايا اللّغويّة الّتي تناولوها؟ وما طبيعة العلاقة الّتي أقامها بين ما وصلنا من التّراث اللّغوي العربي وبين ما توصّلت إليه النّظريات الغربية الحديثة؟

ونظرًا للاهتمام الّذي حظيت به النّظريّة اللّغويّة العربيّة من قبل الدّارسين العرب المُحدثين، فإنّ ذلك دفع بالكثير من هؤلاء إلى إقامة دراسات حول هذه النّظريّة، وأغلب هذه الدّراسات تناول جانبًا واحدًا أو بعض الجوانب من هذه النّظريّة، ومن بين هذه الدّراسات نذكر: التّفكير النّحوي عند عبد الرّحمان الحاج صالح للباحثة سعاد شرفاوي من جامعة ورقلة بالجزائر، وبحث بعنوان الاتّجاه التّوافقي بين لسانيات التّراث واللّسانيات المعاصرة الدّكتور عبد الرّحمان الحاج صالح أنموذجًا للباحثة معالي هاشم علي أبو المعالي من جامعة بغداد. وغير ذلك من الدّراسات الّتي لا يسع المقام لذكرها. ويرجع الاهتمام بهذه النّظريّة الّتي أرسى دعائمها عبد الرّحمان الحاج صالح إلى ما تميّز به فكره من جمع بين ما تركه علماؤنا العرب القدامى وما توصّلت إليه النّظريات الغربية الحديثة، وفي ضوء هذا التصوّر وقع اختيارنا على وسم هذا البحث بـ: ″**معالم النّظريّة اللّغويّة العربيّة في فكر اللّساني عبد الرّحمان الحاج صالح**″ كون اهتماماتنا ستصبّ أساسا في إبراز معالم الطريق التي ارتآها عبد الرحمان الحاج صالح رحمة الله عليه في بناء نظريّته اللغويّة الّتي تستمدّ أصولها ومفاهيمها من نظريّة النّحو العربي القديمة.

وقد اقتضت طبيعة موضوع البحث تقسيمه إلى ثلاثة فصول يسبقها فصل تمهيدي ومقدّمة وتعقبها خاتمة. فجاءت فصوله كما يلي:

الفصل التّمهيدي: وسمته: ″الخلفيّة التّاريخيّة للنّظريّة اللّغويّة العربيّة″ أوردتُ فيه نبذة عن مسار الدّرس اللّغوي العربي منذ نشأته إلى غاية عصرنا هذا، بالإضافة إلى علاقته باللّسانيات الغربيّة الحديثة، كما أدرجتُ فيه ماهية النظريّة اللّغويّة، وكذا تعريفًا بعبد الرّحمان الحاج صالح.

الفصل الأوّل: عنونته بـ:"إجراءات السّماع من منظور الحاج صالح ونظائرها في النّظريّة اللّغويّة الحديثة"، وجاء في خمسة مباحث، خصّصتُ أوّلها لعرض آراء الدّارسين المُحدثين حول عمليّة السّماع، ونقدهم لما اعتمده العلماء العرب القدامى من معايير، وما سلكوا من مناهج في دراسة اللّغة، خاصّة ما تعلّق بالتّحديد الزّماني والمكاني للمسموع اللّغوي العربي، وكذا طبيعته ومصدره. فعنونتُ هذا المبحث بـ: "مآخذ الدّارسين المحدثين في عمليّة السّماع".وعنونتُ المبحث الثّاني بـ: "الدّرس اللّغوي العربي بين اللّغة الأدبيّة ولغة التّخاطُب"عرضتُ فيه ردّ الحاج صالح على من يزعمون وُجود لغة مشتركة أدبيّة تختلف عن لغة التّخاطُب العادي، كما تطرّقتُ فيه للتّخليط الّذي وقع فيه بعض الدّارسين المحدثين بين مفهومي اللّهجة واللّغة، بالإضافة إلى عرض الأدلّة الّتي تُثبت وحدة اللّغة العربيّة. أمّا المبحث الثّالث فعنونته بـ:"السّماع اللّغوي من منظور الحاج صالح"، تطرّقتُ فيه لأنواع النّصوص المسموعة ومعايير صحّة محتواها، وكذا مبادئ السّماع عند العلماء القدامى. وفي المبحث الرّابع المعنون بـ: "آراء بعض الدّارسين العرب المحدثين في تعامُل النحّاة مع المسموع العربي" تحدّثت عن مسألة المعياريّة والوصفيّة في الدّرس اللّغوي العربي الّتي أثارها بعض الدّارسين المحدثين، وكذا المسموع والشّواهد عند النحّاة العرب. وختمتُ هذا الفصل بالمبحث الخامس الّذي وسمته بـ: "أطراف عمليّة السّماع" تناولتُ فيه مواصفات كلّ من المورد والمتحرّي، ودور الحسّ والنّظر في تصحيح السّماع عند العلماء العرب والمناهج الّتي اتبعوها في تحقيق النّصوص وتوثيقها، وختمتُ بأسباب تقديمهم السّماع على القياس.

الفصل الثّاني: عنونته بـ:"الآليات العقليّة للتّحليل اللّغوي عند العرب من منظور الحاج صالح"، قسّمته إلى ستّة مباحث، تطرّقت في الأوّل منها إلى ما قام به الحاج صالح من أجل أن يُثبت للنّحو العربي أصالته، بالإضافة إلى تحديده لجوانب تأثّر النحو العربي بالمنطق الأرسطي وزمن حدوث ذلك. وهذا المبحث وسمته:"جهود الحاج صالح في إثبات أصالة النّحو العربي". وعنونتُ ثاني المباحث بـ: "القياس:المفهوم والفائدة"ركّزتُ فيه على مفهوم القياس عند عبد الرّحمان الحاج صالح، وفائدته في اللّغة. أمّا المبحث الثّالث فجاء بعنوان "الدقّة العلميّة للقياس النّحوي العربي" ، وتحدّثتُ فيه عمّا يتميّز به القياس النّحوي العربي من دقّة وعلميّة، وذلك ببيان ما يُميّزه عن القياسين الفقهي والأرسطي، وكذا مفهوم الوضع والاستعمال عند العرب وما لهما من علاقة

بالقياس. ووسمتُ المبحث الرّابع:"المهمل والمستعمل وعلاقتهما بالقياس" أبرزتُ فيه ما قام به العلماء العرب القدامى من أجل اكتشاف نظام اللّغة. أمّا المبحث الخامس فتناولتُ فيه دور اللّزوم والاستمرار في الرّبط بين الظّواهر اللّغويّة، وعلاقة ذلك بالقياس، فجاء المبحث بعنوان: "علاقة القياس بمفهومي اللّزوم والاستمرار" .وختمتُ الفصل بمبحث سادس وسمتهُ: "علاقة القياس بمصطلحي الاطّراد والشّذوذ"، تطرّقتُ فيه إلى العلاقة الّتي تربط هذين المصطلحين بكلّ من الوضع والاستعمال، وعلاقة كل ذلك بالقياس.

الفصل الثّالث: عنونته بـ:"مفاهيم ومبادئ النظرية اللغوية العربية"، تطرّقتُ فيه إلى مفاهيم ومبادئ النظريّة اللّغويّة العربيّة وذلك من خلال العناوين الّتي أدرجها الحاج صالح تحت مفهوم النّظريّة الخليليّة الحديثة، كما قدّمتُ في بداية هذا الفصل لمحة عن تعريفه لهذه النّظريّة وأهم الفوارق الّتي تُميّزها عن النّظريات اللّسانيّة الحديثة. وقد عرضتُ المفاهيم مرفقة بتعريفاتها اللّازمة ومدعّمة بأمثلة توضيحيّة. وأنهيتُ البحث بخاتمة ضمّنتها أهم النّتائج الّتي توصّلت إليها من خلال هذه الدّراسة.

وقد حاولت تحقيق التّوازن الشّكلي للبحث، لكن طبيعة الموضوع، وطبيعة المادّة المطروحة في كلّ فصل، وفي كلّ مبحث داخل الفصل، حالَا دون تحقيق هذا الشّرط المنهجي خاصة في الفصل الثّالث الّذي تحتّم علينا عرضه على شكل عناصر مُتتابعة دون تقسيمه إلى مباحث.

أمّا عن أهميّة هذا البحث فيُمكن القول أنّها تتمثّل في:

بيان الأصول الّتي انبثقت عنها النّظريّة اللّغويّة العربيّة، وإبراز معالم المنهج العلمي الّذي سلكه علماء اللّغة العرب في دراساتهم من خلال فكر مؤسّس هذه النّظريّة عبد الرّحمان الحاج صالح_ وهذا من أجل:

_ بيان معالم هذه النّظريّة وإثبات مدى فاعليّة المبادئ والمفاهيم الّتي تأسّست عليها.

_ محاولة إبراز البعد التّوافقي لهذه النّظريّة، الّتي جسّدت فكر مؤسّسها الحاج صالح، الذي جمع فيها بين التّراث اللّغوي العربي وبين ما توصّلت إليه النّظريّات اللّسانيّة الغربيّة الحديثة.

ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوّة اعتمدتُ في هذه الدّراسة على المنهج الوصفي لمُلاءمته طبيعة البحث، كما استعنتُ بالمنهج المُقارن في بعض المواضع من البحث من أجل إبراز ما يُميّز فكر الحاج عن غيره من الدّارسين المحدثين (عرب وغرب)، وكذلك ما يُميّز أسس النّظريّة اللّغويّة العربيّة عن غيرها من النّظريّات.

أمّا المصادر والمراجع الّتي اعتمدتُ عليها في بحثي فكانت جدّ متنوّعة، فقد اعتمدتُ بالأساس على أعمال الحاج صالح المطبوعة من كتب ومقالات منشورة في مختلف المجلّات بالإضافة إلى بعض المصادر التراثيّة الّتي اعتمدها الحاج صالح في أعماله والّتي توجّب علينا مراجعتها نحو: الكتاب لسيبويه والخصائص لابن جنّي وغيرهما، فضلًا عن كتب ومقالات لبعض الدّارسين المحدثين الّتي رجعتُ إليها لإبراز اختلاف فكر أصحابها _المُتأثّر أغلبهم بالفكر اللّساني الغربي_ عن الفكر التّأصيلي للحاج صالح، ومن أبرز هؤلاء تمام حسان وعبده الرّاجحي وغيرهما.

ونظرًا لكثرة الأعمال الّتي تركها الحاج صالح، فقد صعُب عليَّ انتقاء المادّة الّتي تخدم موضوع البحث وكذا وضع خطّة منظّمة له، بالإضافة إلى كثرة الدّراسات الّتي انصبّت حول فكر هذا العالم الفذ.

وفي الأخير أتوجّه بالشّكر والتّقدير إلى الأستاذ المُشرف الأستاذ الدّكتور بوعلام طهراوي الّذي تشرّفتُ بقبول إشرافه على هذا البحث، وحظيتُ بحرصه ودعمه وتوجيهاته، والحمد لله ربّ العالمين.

فصل تمهيدي: الخلفيّة التّاريخيّة للنّظريّة اللّغويّة العربيّة.

1/ نبذة عن مسار الدّرس اللّغوي العربي من النّشأة إلى العصر الحديث.

2/ ماهية النّظريّة.

3/ التّعريف بعبد الرّحمان الحاج صالح.

4/ خلاصة الفصل التّمهيدي.

1/ نبذة عن مسار الدّرس اللّغوي العربي من النّشأة إلى العصر الحديث.

مرّ الدّرس اللّغوي العربي منذ نشأته إلى عصرنا هدا بعدّة محطّات، تأرجح فيها بين التّأثير والتّأثّر، وعبر خلالها البعد الزّماني والمكاني، فربط بين القديم والحديث، كما ربط بين العرب والغرب. وهذا عرض لأبرز مراحله:

1-1 الدّرس اللغوي في التراث العربي:

نشأت العلوم اللغوية[1] عند العرب بنزول القرآن الكريم، فكان البحث في إعجازه وكذا التخلّص من مشكلة اللحن[2] أثناء قراءة الآيات القرآنية هو منطلق الدّراسات اللغوية العربية، ومن ثمّة توسّعت الدّراسات اللغوية لتشمل كل جوانب اللغة فاهتمّ الدارسون والباحثون منذ زمن بعيد، باللغة، فبحثوا في أصلها ونشأتها وطبيعتها، وكيفيّة تكوّن تراكيبها، وكذا بالمعاني التي تؤدّيها التراكيب، بالإضافة إلى البحث عن الوظيفة التي تُؤدّيها اللغة في المجتمع وللفرد. فكانت هناك مناقشات سطحيّة أقلّ عمقًا وأبعد عن الدقّة العلمية، وبقي الأمر على هذه الحال إلى أن كان النشاط العلمي القوي لدراسة اللغة العربية على يد أبي الأسود الدّؤلي(ت69هـ)،وقد

---

[1] جمعها أحدهم في قوله:

نحـــو وصرف عروض ثمّ قافية وبعدها لغة قرض و إنشـــــاء.

خطّ بيان معان مع محاضـــــرة والاشتقاق لها الآداب أسمـــــاء.

نقلًا عن:يوسف وسطاني، اللسانيات العربية في ضوء التراث ومقتضيات التطبيق المنهجي، مجلة إشكالات، المركز الجامعي لتامنغست، العدد9، الجزائر، 201، ص 276.

[2] ومعناه الخروج عن قواعد اللغة الأم التي يعرفها الفرد المتكلّم بالفطرة، وكان الخطأ يقع في نطق الأصوات، وفي بنية الكلمات، وفي تركيب الجمل على السواء. ينظر، عبد العزيز حليلي، اللسانيات العامة واللسانيات العربية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1991، ص 39- 40./كما ذهب الدكتور علي أبو المكارم إلى أنّ وضع النحو لم يكن نتيجة فشو اللحن لأنّه لو كان الأمر كذلك- حسبه-«لوجدنا على الأقل محاولات فيه أيّام الرسول صلى الله عليه وسلم أو أيّام الخلفاء الراشدين من بعده».علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة الحديثة للطباعة، 1971، ص 152. نقلًا عن عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1993، ص 225.

ذكرت عنه الرّوايات أنّه صاحب المحاولة الأولى لوضع النحو العربي، وكذلك ما قام به من نقط الإعراب في المصحف الشريف[3].

كان أبو الأسود الدؤلي بذلك أوّل من وضع اللبنات الأولى لدراسة اللّغة العربيّة ورغم ما تلا هذه المحاولة من محاولات أخرى كمحاولات أبي عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ)[4]، وعيسى بن عمر(ت149هـ)[5]، إلّا «أنّ الإبداع اللغوي والمناقشة الواعية قد برزت منهجًا واضح المعالم في طرق معالجة قضايا اللّغة والنحو، على يد الخليل بن أحمد(ت175هـ)، وتلميذه سيبويه(ت180هـ) منهجًا سار عليه كل من شاء أن يدرس اللغة قديمًا وإلى يومنا هذا»[6]. وتُعدُّ هذه المرحلة هي المرحلة الأولى من مراحل الدّرس اللغوي العربي والّتي يمثّلها الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ)، وتلميذه سيبويه (ت180هـ)،اللذان تميّزا بالثّقافة الموسوعية والعلم الغزير، وأقدم وثيقة تمثّل ذلك العصر هي كتاب سيبويه الّذي نقل فيه عبقريّة شيخه الخليل.

---

[3] يُنظر، خليل أحمد عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها، دار المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، جدة، 1984، ص 13، 14.

[4] يقال إنّه أوّل من علل النحو، وإنّه كان شديد التّجريد للقياس والعمل به، يقول عنه ابن سلام إنّه أوّل من بعج النحو ومدّ القياس والعلل. ويقول عنه ابن الأنباري إنّه أوّل من علّل للنحو. يُنظر، أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط6، القاهرة، 1988، ص 90.

[5] كان نحويًّا بصريًّا كفيفًا مولعًا بالغريب، ممّا يُحكى عنه أنّه هو القائل: "مالكم تكأكأتم عليّ كتكأكئكم على ذى جنة" كما أنّه هو القائل "والله إن كانت إلّا أثيابا في أسيفاط قبضها عشاروك" ، وقد مات بعد أن ترك كتابين هما "الجامع" و"المكمل" وقد مدحهما الخليل بن أحمد بقوله:

بطل النحو جميعا كـــــــــــــــلّه غير ما أحدث عيسى بن عمر.

ذاك إكمـــــــــــال وهذا جـامـــع فهما للناس شمس وقمـــــــر.

ولكن فقد الكتابان ولم يعثر لهما على أثر. يُنظر، أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط6، القاهرة، 1988، ص 90.

[6] خليل أحمد عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص 14.

وتأتي بعد ذلك المرحلة الثانية من مراحل الدّرس اللّغوي العربي والّتي تبدأ في منتصف القرن الرابع تقريبًا، وفيها يخرج ابن جنّي(ت392هـ) على الناس بكتابين هما: (الخصائص)، وهو كتاب في فقه اللّغة العربيّة، وقضاياها العامّة، والكتاب الآخر في علم الأصوات سمّاه (سر صناعة الإعراب). إلى جانب تأليف كتب أخرى كثيرة[7]. وقد ذهب عبد الصّبور شاهين إلى الجزم بأنّ الدّرس اللّغوي العربي في التراث قد بلغ القمّة بهذين العملين الكبيرين، بالإضافة إلى أعمال علماء آخرين.

أمّا المرحلة الثّالثة من الدّرس اللغوي العربي فتتعلّق بالنشاط المعجمي، الذي تشكّلت نواته الأولى _بترجيح أغلب الأقوال_ على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما قام بتأليف معجم (العين) على أساس صوتي، ليشهد بعد ذلك القرن الرّابع وما تلاه نهضة في وضع المعاجم باختلاف مناهجها، حتّى ظهر معجم (لسان العرب) لابن منظور المصري الّذي مثّل قمّة المعاجم، وقد توفي مؤلّفه عام (711هـ).أمّا ما جاء بعده من معاجم، مثل القاموس المحيط، فإنّها عُدّت من قبيل متن اللغة، وازدهر بعد ذلك فن وضع المتون والحواشي، والتّقريرات والتّعليقات[8].

وخلاصة القول أن بداية الدّرس اللّغوي العربي كانت لغويّة نحويّة، وأنّ موجزًا كهذا عن المراحل التي مرّ بها هذا الدّرس لا يسعنا المقام فيه لذكر كلّ الأعمال اللغويّة، ولا لكلّ العلماء، وإنّما هي إطلالة من شأنها أن تساعدنا في تفسير بعض جوانب الدرس اللغوي في مراحله التّالية.

وكان المقصود بالدّرس اللغوي العربي ههنا جميع العلوم التي تناولت اللّغة العربيّة بالدّراسة والتحليل، ومن ضمنها جهود النحّاة والبلاغيين وعلماء اللّغة والأصول والتّفسير وغير ذلك. وهي علوم متداخلة متفاعلة فيما بينها«فالمباحث الكلاميّة تتفاعل مع المباحث اللّغويّة والبلاغية والفلسفية، كما تتفاعل المباحث المنطقية مع المباحث اللّغوية والأصوليّة، وهكذا،

[7] يُنظر، عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسّسة الرّسالة، ط6، بيروت، 1993، ص 11- 12.

[8] يُنظر، عبد الصبور شاهين، المرجع نفسه، ص 12.

وقد ساهم هذا التّفاعل في إثراء العلوم والفنون بعضها لبعض وفي توجيه مسار البعض الآخر، بل أدّى ذلك التّفاعل إلى امتزاج مصطلحات العلم الواحد بمصطلحات غيره من العلوم إلى حد أن تبدو بعض الإشكالات المعرفيّة التي يُولّدها هذا العلم كما لو كانت تنتسب إلى الإشكالات المعرفية التي تدخل في علم غيره»[9]. وهو الأمر الذي أدّى إلى تعدّد المصطلحات التي تطلق على هذا العلم (دراسة اللغة) نذكر منها: العربيّة، النحو، علم العربيّة، علم اللّغة، فقه اللّغة، وعلم اللسان، وهي مصطلحات«تتردّد كثيرًا في التّراث اللّغوي العربي وهي تدلّ على دراسة اللّغة العربيّة أو بعض الجوانب منها دراسة علميّة منظّمة، ولو أردنا ترتيب هذه المصطلحات بالنّظر إلى فترة ظهورها، لوجدنا أنّ أقدم هذه المصطلحات هو مصطلح العربيّة، يليه مصطلح اللّغة أو متن اللّغة، أمّا ظهور مصطلحات علم اللّسان وعلم اللّغة فكان بصورة ضئيلة في كتب تصنيف العلوم ولدى بعض المؤلفين في القرون المتأخّرة مثل: ، طاش كبرى زاده (ت968هـ)، والسّيوطي (ت911هـ)، والفارابي في كتابه إحصاء العلوم»[10].

وهذا يعني أنّ تراثنا اللّغوي قد مرّ بعدّة مراحل متميّزة، تخلّلتها مجموعة بحوث بذلت فيها جهود جبارة.وهذه المراحل يمكن الإشارة إليها في الآتي:

المرحلة الأولى: الدّراسة الوصفيّة التّحليليّة الشاملة للمادّة اللّغويّة العربيّة.

المرحلة الثّانية: الدّراسة النحويّة المتخصّصة.

المرحلة الثّالثة: تأكيد الوظيفة الإبلاغيّة للّغة من خلال ربط البلاغة بالنحو.

ونتج عن هذه الحقب الزمنية الغنيّة بالعطاء ظهور المصنّفات الكثيرة في هذه العلوم[11].

---

[9]طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 90.

[10]يُنظر، نعمان بوقرة، اللّسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 2009، ص 202.

[11]يُنظر، محمد بركات حمدي، لفات ومواقف حول الصّلة بين النحو والصّرف، مكتبة الرسالة، دط، عمان، 1978، ص 11 – 12، نقلًا عن: يوسف وسطاني، اللسانيات العربية في ضوء التراث ومقتضيات التطبيق المنهجي، ص277.

وبإمكاننا الآن _كما قال عبد الصبور شاهين-:«أن نقفز عبر القرون إلى العصر الحديث، الذي شهد نهضة ثقافيّة هائلة، كان من أبرز عواملها انفتاح عقليّة الباحثين على مناهج البحث التي اهتدى إليها العلماء في أوربا. وطبّقوها، كما كانت أعمال المستشرقين الأوربيّين من عوامل التّأثير في توجيه أجيال العلماء إلى معالجة قضايا اللّغة، وكنوز التراث بعقليّة جديدة»[12].ومن العلماء العرب الّذين ساروا على هذا النهج نذكر إبراهيم أنيس، الذي مزج في أعماله العلميّة بين المنهج الحديث، وتقديس التّراث العربي، ليستحقّ بذلك لقب رائد الدّراسات اللّغوية الحديثة في مجال اللّغة العربيّة.

وبما أنّ موضوع بحثنا هو **النظريّة اللّغويّة العربيّة في فكر اللّساني عبد الرحمان الحاج صالح**، فإنّ حديثنا عن علاقة الدّرس اللغوي العربي الحديث باللّسانيات الغربيّة سيكون انطلاقًا من مجيء فرديناند دي سوسير، الّذي فتح آفاق البحث، وأثار مشكلات العلم (اللّسانيات) بصورة منهجيّة في كلّ ما قدّمه من دراسات، وبخاصّة في كتابه (محاضرات في اللّسانيات العامّة)، الذي يُعدُّ مرجعًا هامًا للباحثين في علوم اللّغة.

1-2/ ظهور اللّسانيات:

يُقصد باللّسانيات أو علم اللّغة، الفكر اللّساني الذي أرسى دعائمه العالم اللّساني دي سوسير(De Saussure) حسب رأي أغلب مؤرّخي اللّسانيات والمهتمّين بها في الغرب والشّرق[13]. وتُعرّف اللّسانيات على أنّها: «العلم الذي يقرأ اللّغة الإنسانيّة على وفق منظور علمي عميق ودقيق، ويستند إلى معاينة الأحداث وتسجيل وقائعها، قائمًا على الوصف وبناء

[12]عبد الصبور شاهين، في علم اللّغة العام، ص 12-13.

[13]يرى مصطفى غلفان أنّه من الصّعب تحديد تاريخ اللسانيات كعلم قائم بذاته بشكل دقيق، وذلك لأنّ تاريخها يختلف باختلاف وجهة النظر التي يتّخذها الباحث، وبناء عليه فإنّ اللسانيات قد تكون نشأت حوالي القرن الخامس قبل الميلاد، أو مع بوب سنة 1816، أو مع سوسير سنة 1916، أو مع تروبسكوي سنة 1926، أو مع تشومسكي سنة 1956، لكن هناك إجماع على أنّ سنة 1916 هي سنة ميلاد اللّسانيات الحديثة، وهي السنة التي ظهر فيها كتاب محاضرات في اللسانيات العامة للغوي السويسري فردينا ندي سوسير. يُنظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنّشر والتّوزيع، ط1، 2013 ص 14.

النّماذج وتحليلها بالإفادة من معطيات العلوم والمعارف الإنسانيّة الأخرى، ويرمي هذا العلم إلى كشف حقائق وقوانين ومناهج الظّواهر اللّسانية، وبيان عناصرها ووظائفها وعلاقاتها الإفراديّة والتركيبية داخل وخارج بنية النص»[14] ويتشكّل هذا الفكر اللّساني من مجموعة من المفاهيم[15] والمبادئ، كمفهوم البنية، ونظاميّة اللّغة، ومبدأ الدّراسة التزامنيّة، ومبدأ اعتباطيّة الدّليل اللّغوي، بالإضافة إلى مبادئ أخرى ظهرت أوّل مرة عند اللّغويين المقارنين، كفون هومبولت (V. Humbodt) ووليام ويتني(W. Whitney)[16] واكتست هذه المبادئ والمفاهيم وضوحًا أكبر عند دي سوسير الذي جمع بينها مُشكّلا من خلالها دعائم العلم الذي يدرس اللّغة(اللّسانيات) مُحدثا في الوقت ذاته قطيعة مع الدّراسات اللّغويّة السّابقة على مستوى الموضوع والمنهج والغاية، حيث أنّ:

_ القطيعة على مستوى الموضوع: تجسّدت حين حدّد دي سوسير موضوع اللّسانيات في اللّغة، في ذاتها ولذاتها[17].

_ القطيعة على مستوى المنهج: حدث ذلك عندما أكّد دي سوسير أنّ للّغة بنية داخليّة هي الأجدر بالدّراسة، ما نتج عنه تحويل الاهتمام من الدّراسة التاريخيّة أو الزمنيّة إلى الدّراسة التزامنيّة[18]. وفي تأكيدهما لهذه القطيعة المنهجيّة التي أحدثها دي سوسير يقول ماري آن بافو وجورج إلياسارفاتي: إنّ كتاب محاضرات في اللّسانيات العامّة يُمثّل ما يمكن وصفه بـ: "قطيعة

---

[14]عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، نظم التحكّم وقواعد البيانات، دار صفاء، ط1، الأردن، 2002، ص106. وينظر، عبد العزيز حليلي، اللسانيات العامة واللسانيات العربية، ص 13- 14.

[15]لمعرفة المزيد حول أهم المفاهيم التي اعتمد عليها دي سوسير في التأسيس للّسانيات، والتي كانت معروفة عند اللّغويين المقارنين، ينظر، بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، ترجمة، سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، 2004، ص 83، 112.

[16]ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر،2007، ص 131، 139.

[17]ينظر Ferdinand de Saussure ; Cours de linguistique générale .édition critique .établie par Tullio de Mauro. éditionsTalantikit. bejaia.2014. p 317

[18]يُنظر، محمد محمد العمري، الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية، ص 90.

إبستيمولوجية، أي نموذج مختلف جذريّا في دراسة الوقائع اللّغويّة. ما يجعل من عمل سوسور يُمثّل قطيعة مع اللّسانيات المعاصرة له أي مع اللّسانيات المُقارنة، وذلك من خلال اقتراحه مقاربة لا تاريخيّة، ووصفيّة ونسقيّة ستُنعتُ لاحقًا بـ "بنيويّة[19].

_ القطيعة على مستوى الغاية: وتظهر في محاولة سوسير بناء نظريّة لبنية اللّغة، حيث يقول محمد محمد العمري في هذا الصّدد:إنّ اللّسان[20] بكلّ مكوّناته هو من منظور سوسور، كيان مجرّد لا يُمكننا الحديث عنه إلاّ بواسطة النظريّة، فاللّسان يستلزم وُجود نظريّة تشمل نظريات فرعيّة، منها ما يرتبط بخاصيّة الاعتباط، ومنها ما يتعلّق بتمفصل الدّليل إلى دال ومدلول، بالإضافة إلى ما يختصّ تفسير العمليّات الذهنيّة التي تربط بين الصوت والمعنى لدى المتكلّم. وفي النّهاية، لا بدّ من توجيه كل هذا لخدمة الهدف العام المُتمثّل في بناء نظرية للبنية[21]. وهذا الكلام يعني إنّ سوسير هو مؤسّس اللّسانيات المعاصرة. فهو العالم اللّساني الذي أعاد تنظيم مناهج دراسة اللّغة وفق تصوّر جديد. فقد أحدث في كتابه"دروس في اللّسانيات العامّة" أنموذجًا(paradigme) غيّر به أنموذجًا سابقًا عليه، فأدّى ذلك إلى خلق، نظريّة متماسكة صاغت موضوع هذا العلم ومنهجه. ويتمثّل هذا الأنموذج السّوسسيري الجديد في المحايثة(Immanence) والنسقيّة (Systématisation). فاستطاع هذا الأنموذج أن يُحدّد الأهداف العامّة للسانيات، كما حدّد نظريّة البحث العلمي وكذا منهجه اعتمادًا على مبادئ ظهرت آنذاك أنّها صالحة ومقبولة في عمومها[22].

---

[19]يُنظر، ماري آن بافو و جورج إليا سارفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية،ص 106.

[20]يستعمل الكاتب هنا اللسان بمعنى اللغة، وذلك ناتج عن اختلاف الباحثين العرب في ترجمة مصطلح (Langue) .

[21]يُنظر، محمد محمد العمري، الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية، ص 84.

[22]يُنظر، مبارك حنون، مدخل للسانيات سوسير، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء، 1987، ص 9.

وبذلك استطاع سوسير تأسيس مدرسة لسانيّة عُرفت باسم المدرسة الوصفيّة البنيوية، وقد انبثق عن مذهب البنيّة اللّغويّة الذي وضع أسسه دي سوسير اتّجاهان في دراسة اللّغة هما:

الاتّجاه الأوّل: ويضمّ المدارس المنبثقة من مذهب سوسير مباشرة، ويمثّل هذا الاتّجاه مدرسة جنيف التي أسّسها تلميذاه، بالي(A.Bally)وسيشوهي(Sechehay) وهما اللّذان جمعا ونشرا دروس سوسير فيما بعد، ومن أتباع هذه المدرسة نجد هنري فراي (H.Frei) وروبرت كوديل (R.Godel)وحلقة براغ الّتي تزعّمها تروباتسكوي(Trubetzkoy)وياكوبسون(Jakobson)، وحلقة كوبنهاجن اللّغوية التي يمثّلها كل من بروندال(Brondal)ويلمسليف(Hjelmslev) وغيرهم.

الاتّجاه الثاني: ويضمّ المدارس غير المنبثقة عن مدرسة سوسير، إلّا أنّ روّادها تأثّروا بأفكاره، وأشهر هذه المدارس مدرسة فيرث (J.R.Firth)، والمدرسة الأمريكية بزعامة بلومفيلد وهاريس»[23].

وقد تمكّن دي سوسير من بناء نظريته اللّغويّة على أنقاض المنهج التاريخي، معتمدًا في ذلك على تقنية هدم وتفنيد الأفكار السابقة واقتراح أفكار جديدة بديلة عنها، وهذه التقنيّة _ الهدم والبناء_ هي التي اعتمدها تشومسكي في ثورته على أفكار الوصفيين، وخاصّة أفكار بلومفيلد، حيث يرى تشومسكي إنّ :«الموضوع الأوّل للنّظرية اللّسانية هو المتكلّم المستمع المثالي المنتمي لعشيرة لغوية متجانسة كلّيا، والذي يعرف لغته، وعندما يُطبّق معرفته هذه في إنجاز فعلي فإنّه لا يخضع للشّروط النحويّة غير الملائمة كقصور الذّاكرة أو عدم الانتباه أو الأخطاء»[24].

---

[23]يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث و دراسات في علوم اللسان، ص 167، 172.

[24]تشومسكي، نظرات في النظرية التركيبية، ص 12.نقلا عن: مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية (من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي:مفاهيم وأمثلة)، ص 45.

وبهذا يظهر أنّ الاختلاف بين سوسير وتشومسكي هو اختلاف في الموضوع والهدف، فتشومسكي يجعل من اللّسان(يقصد به الملكة التي تميّز الإنسان عن بقيّة الكائنات) موضوعًا للّسانيات، أمّا الهدف فهو إعطاء تفسير للكيفيّة التي بها ينتج ويفهم متكلّم مثالي لغته.

بعد ثورة سوسير على المنهج التاريخي، وكذا ثورة تشومسكي على الوصفيّين، جاءت ثورة سيمون دك على التوليديّين وباستعمال نفس التقنية(الهدم والبناء) مؤسّسا نظريّة لسانيّة جديدة هي نظرية النّحو الوظيفي، وبيّن سيمون دك في كتابه "النحو الوظيفي" الصادر سنة 1978 مبادئ نظريّته الوظيفيّة. ورغم كل الاختلافات يبقى الفكر العلمي الذي أرسى دعائمه سوسير في محاضراته هو الأرضيّة التي بُنيت عليها النّظريات اللسانيّة التي جاءت بعده.

وبعد اطّلاع بعض الدّارسين العرب على هذه النظريّات اللّسانية الغربية، تأثّروا بها، وحاول بعضهم تطبيقها على اللّغة العربيّة كلّ حسب النظريّة التي تأثّر بها، فظهر في الدّراسات اللّغويّة العربيّة ما يُعرف بـ:"لسانيات العربية[25] وهي تصنَّف إلى لسانيات وصفيّة، ولسانيات وظيفيّة، ولسانيات توليديّة.

1-3 / العلاقة بين اللّسانيات والدّرس اللّغوي العربي القديم:

تعدّ العلاقة بين اللّسانيات الغربيّة والدّرس اللّغوي العربي القديم من أهمّ الإشكالات التي تواجه الدّرس اللّغوي العربي الحديث، فقد ساد الظنّ بهذا الوافد الجديد (اللّسانيات) أن يزيدنا علمًا بتراثنا اللّغوي، وأن يزوّدنا بتقنيات منهجيّة ضابطة تعيننا على الكشف والتحليل، ومن الطبيعي أن يكون التّراث هو ميدان المعركة الأوّل بين حاملي العلم الوافد والذين يعدّون أنفسهم حماة التّراث. كما إنّ هذا الميدان كان هو الميدان الوحيد الذي يمكن فيه للّسانيات

[25]قام مصطفى غلفان بتصنيف الكتابات اللسانية العربية إلى: الكتابة اللسانية التمهيدية، والكتابة اللسانية التراثية، والكتابة اللسانية المتخصّصة، أو لسانيات العربية. ومثّل للسانيات العربية بأعمال:الوصفيين، والتوليديين. لمزيد من التفصيل حول موضوع هذه الكتابات.يُنظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 79، 93.

الحديثة أن تثبت جَدَاها في حلّ الإشكالات وتفسير الغوامض، والتماس العلل لكلّ ما عجزت وسائل البحث التقليديّة عن القيام به[26].

إنّ الهدف هنا هو الكشف عن بعض القضايا النظريّة والمنهجيّة العامّة التي تثيرها علاقة اللّسانيات بالتّراث اللّغوي العربي، فإذا نظرنا مثلا إلى المستوى النحوي في التّراث اللّغوي العربي، فإنّنا نعرف أنّه يكوّن منظومة مرجعيّة مُرتبطة بالثّقافة العربيّة الإسلاميّة القديمة. فهو نسق فكري تحكّمت في وضعه عوامل معيّنة في فترة تاريخيّة محدّدة، وقام على أسس فكريّة معيّنة باعتباره جزءا لا يتجزّأ من الثّقافة العربيّة بمختلف مكوّناتها الحضاريّة (فكرية ودينية واجتماعية وسياسية)،أي أنّه جزء من بنية ثقافيّة عامّة. غير أنّ تعدّد القراءات جعل التّراث اللّغوي العربي يفقد"خصوصيّته الحضاريّة، ومثال ذلك عندما نجعله قابلًا للصّياغة حاضرًا ومستقبلًا في مختلف النظريّات اللّسانيّة اليوم وغدا. ومعنى ذلك أنّ النحو العربي يكون قادرًا على احتواء أي نظريّة لسانيّة جديدة تظهر[27]. وفي هذه الحالة يُطرح التّساؤل التّالي: «هل من المعقول أن يكون النّحو العربي بنيويًّا وتوليديًّا ووظيفيًّا في أسسه النظريّة والمنهجية؟ إنّ هذا غير ممكن إطلاقا وكل توجّه من هذا القبيل يوقعنا في مفارقة منهجيّة ومغالطة إبستيمولوجية[28]. إنّ ما يكون بنيويّا تصنيفيًّا لا يمكنه أن يكون، في الوقت ذاته، توليديّا تحويليّا نظرا لاختلاف الأسس النّظريّة والمنهجيّة بين التصوّرين»[29].

وعليه يمكن القول إنّ النّظرة إلى النحو العربي بهذا الإطلاق تسيء إليه أكثر ممّا تخدمه لأنّها مجرّد إسقاطات ظرفيّة تبعده عن المكوّنات الحضاريّة للثّقافة العربيّة، كما أنّ

---

[26]يُنظر، سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 28.

[27]يُنظر، حافظ اسماعيلي علوي– امحمد الملاخ، قضايا ابستيمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف (الجزائر)، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2009، ص 282.

[28]يُعرّف لا لاند العمل الأبستيمولوجي بأنّه: «الدّراسة النّقديّة لمبادىء العلوم ولفروضها ونتائجها بهدف تحديد أصلها المنطقي، لا النفسي، وبيان قيمتها الموضوعيّة». ينظر: محمد محمد العمري، الأسس الإبستيمولوجيّة للنظريّة اللسانيّة، ص 7.

[29]حافظ اسماعيلي علوي– امحمد الملاخ، قضايا ابستيمولوجية في اللسانيات، ص 282.

استهداف التّقارب في ذاته لا يُفيد النّظر العلمي في شيء ومن ثمّ لا أهميّة له، وهذا ما يؤكّده مصطفى غلفان الّذي يرى إنّه ليس من المهمّ في شيء أن نتمكّن من إثبات مثل هذا التّقارب، إنّ المشكل الحقيقي ههنا يتمثّل في مساءلة الأبعاد النّظرية والأسس المنهجيّة للنّشاط اللّغوي العربي وكذا نظيره الغربي الحديث. ويُمكن أن يحصل الالتقاء والتّشابه بين الفكرين (الفكر اللّغوي القديم والفكر اللّساني الحديث) في عديد من المجالات المعرفيّة. كما أنّ حدوثه بين جميع الثقافات الإنسانية يكون صدفة أو عفويًّا. إنّ ما يتوجَّب القيام به والكشف عنه بالبحث والتّنقيب هو الكيفيّة الّتي وُضع بها هذا المفهوم أو ذاك في إطار نظري معيّن؟ما هي طريقة توظيفه؟ وما هي علاقته بمفاهيم أخرى؟ والّذي لا شكّ فيه أنّ اختيار المفاهيم وعزلها عن الإطارين النّظري والمنهجي اللّذين يتحكّمان في هذه المفاهيم لا يُؤدّي إلى نتيجة منهجيّة مفيدة[30].

إنّ إيجاد تقارب بين التّراث اللّغوي العربي واللّسانيات ومحاولة تصويب كليهما في الوقت نفسه يتنافى مع مفهوم النّظرية وشروطها، لأنّ النّظريّة يجب أن تكون قابلة للإبطال، أو على الأقل للتّجاوز، كما أنّ الاعتقاد بقابلية الفكر اللّغوي العربي للقولبة والاندماج في جميع النّظريات اللّسانية الحديثة أمر مستحيل لأنّه لا يمكن البرهنة على صحّة النّظريات، وإنّما يُمكن البرهنة على خطئها، وكلّ نظريّة لا تقبل الإبطال هي ميتافيزيقا، والفرق بين العلم والميتافيزيقا هو الإبطال[31].

وختامًا نقول إنّ النّظرة إلى التّراث اللّغوي العربي من زاوية اللّسانيات جعل من اللّسانيات الغربيّة مقياسًا لتقويم التّراث اللّغوي العربي القديم وإثبات أصالته، والحقيقة إنّ أصالته مرتبطة بالإطار الحضاري للمجتمع العربي الإسلامي وكذا بالشّروط التاريخيّة التي قادت التّفكير اللّغوي العربي إلى الوجهة الّتي سار فيها بكلّ الملابسات والأبعاد المعروفة[32]. كما أنّ البحث

[30] يُنظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، ص 151.

[31] يُنظر، حافظ اسماعيلي علوي– امحمد الملاخ، قضايا ابستيمولوجية في اللسانيات، ص 279– 280.

[32] يُنظر، حافظ اسماعيلي علوي– امحمد الملاخ، قضايا ابستيمولوجية في اللسانيات، ص 280.

عن الطّرق الكفيلة بدراسة اللّغة العربيّة وقيام درس لغوي عربي حديث يساير متطلّبات العصر العلميّة ويحافظ على الموروث اللّغوي العربي يقتضي الجمع بين اللّسانيات الغربيّة الحديثة والتّراث اللّغوي العربي، ، لكن بشرط أن يكون هذا المزج الفكري (الزماني والمكاني) موضوعيًّا يقتضيه المنهج العلمي في البحث اللّغوي وليس من أجل إرضاء المنتقدين.

1-4 / مسار اللّسانيات في الدّرس اللّغوي العربي الحديث:

قطعت الدّراسات اللّغويّة العربيّة أشواطاً كبيرة منذ اتّصال الثّقافة العربيّة بالدّراسات اللّغويّة الحديثة في العالم الغربي عن طريق البعثات العلميّة، إذ تحرّكت عجلة التّأليف في علم اللّغة (اللّسانيات).

وترجع البدايات الأولى لاتّصال الثّقافة العربيّة بعلم اللّغة(اللّسانيات) إلى سنة 1941 عندما ألّف علي عبد الواحد وافي[33] كتابه "علم اللغة "وبذلك «دخلت اللّسانيات أو علم اللّغة إلى رحاب الثّقافة العربيّة. وقد تلا ظهور هذا الكتاب (علم اللّغة) مؤلّفات لغويّة أخرى تفاوتت فيما بينها من حيث قيمتها العلميّة والمنهجيّة واختلفت نظرة أصحابها للقضايا اللّغويّة المعروضة عمومًا وللّغة العربيّة بشكل خاص. فبعد كتاب وافي، صدر كتاب "الأصوات اللغويّة" لإبراهيم أنيس[34] سنة1947الذي عدَّ أوّل كتاب باللّغة العربيّة يطرح الموضوع بمنظور العلم الحديث[35].

وقد حاول اللّسانيون العرب المحدثون التّعريف بهذا الوافد الجديد (اللّسانيات) وبمختلف مدارسها ومناهجها فركّزوا جلّ جهودهم في بداية الأمر على ترجمة المؤلّفات التي أسّست لهذا العلم، لينتقل نشاطهم بعد ذلك إلى محاولة دراسة اللّغة العربيّة بالاعتماد على معطيات اللّسانيات لجعل العلميّة صفة للبحث في هذه اللّغة لأنّه قد غدا مقرّرا أنّ المكانة الّتي حظيت

[33]كان يشغل كرسي الفلسفة بدار العلوم، وهو أيضا من المهتمين بعلم الاجتماع أساسًا، يرجع له السبق التاريخي في مجال التأليف اللّغوي الحديث باللغة العربية...ينظر، مصطفى غلفان، اللّسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين، شركة النشر والتوزيع المدارس، ط1، الدار البيضاء، 2006، ص 135- 136.

[34]من أوّل الدارسين العرب المختصّين في مجال البحث اللغوي.

[35]يُنظر، مصطفى غلفان، المرجع نفسه، ص 143.

بها الدّراسات اللّسانية المعاصرة، وما صاحب ذلك من ازدهار وإشعاع جعلاها تتبوّأ مركز الجاذبيّة في كل البحوث الإنسانيّة. فأصبحت العلوم تلتجئ إلى اللّسانيات، وإلى ما تنتجه من تقريرات علميّة وطرائق في البحث. وبذلك فاللّسانيات موكول لها مقود الحركة التأسيسيّة في مختلف المعارف الإنسانيّة، من حيث إنّ دراستها للّسان تجعلها تتّخذ اللّغة مادة لها وموضوعاً. وليس من حيث تأصيلُ المناهج، وتنظيرُ طرق إخصابها فقط[36]. كما إنّ التّداخل الكبير بين اللّسانيات والعلوم الطبيعيّة، جعل علميّة اللّسانيات من المسلّمات.وترجع البدايات الأولى لهذا التّداخل إلى بداية القرن التاسع عشر مع شلايشر، وبصفة خاصّة بعد ظهور كتاب داروين "أصل الأنواع" سنة 1859م، ذلك أنّ تشبُّع شلايشر بمبادئ الدّاروينية قاده إلى جعل اللّسانيات من العلوم الطّبيعيّة، كما اعتبر اللّغة جهازاً عضويّاً لا اختلاف بينه وبين الكائنات الحيّة، فهي (اللّغة) _حسبه_ تنشأ وتترعرع وبعد ذلك تكبر وتشيخ وتموت[37].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد تقوّت العلاقة بين اللّسانيات والعلوم الطّبيعيّة أكثر في عصرنا الحديث، حيث نجد مونطكيو(Montague) يعدّ الدّراسة اللّسانية جزءاً من الرّياضيات، وقد عبّر عن هذاطوماسن(Thomason)أثناء تقديمه لمقالات مونتاغيو. عندما قال: " لا يُدرك كثير من اللّسانيين لأوّل وهلة الاختلاف الموجود بين التحليل عند مونطكيو والتصوّرات اللّسانيّة الحالية.فمن منظور مونطكيو فإن الدلالة والتّركيب والذّريعيات(Pragmatics) في اللّغات الطّبيعيّة هي جزء من الرّياضيات لا من علم النّفس"[38]. وهذا معناه إنّ اللّسانيات المعاصرة قد بلغت الآن حدّ العلم المتكامل رغم قصر المسار الزّمني الذي قطعته، والذي يجمع روادها على الانطلاق به من دروس فردينان دي سوسير، وأجمل عبد السّلام المسدّي مظاهر اكتمال العلم (اللّسانيات)، واستقلاله بنفسه في:

---

[36] يُنظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط1، تونس، 1986، ص 9.

[37] يُنظر، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص55.

[38] يُنظر، عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، دط، دت، المغرب، ص 42.

_ إفرازه لثبته الاصطلاحي الخاص به، وهو ما تجلّى في اللّسانيات من خلال تأسيس القواميس اللّسانيّة المختصّة.

_ محاولة روّاد العلم ضبط فلسفته التّأسيسيّة أي البحث عن أصوليّة العلم، وقد تسنّى للّسانيات الدّخول في هذه المرحلة(مرحلة النّظر في أسس المعرفة العلميّة).

_ الحركة الاستبطانيّة التي تشهدها الدّراسات التاريخيّة والمحاولات التّنظيريّة العامّة في الدّراسات اللّسانيّة الغربيّة، التي سلكت المنهج العودوي (السّلفي) للبحث في خبايا التّراث اللّغوي (اللاّتيني واليوناني) بهدف إدراك أسرار العلم اللّساني الحديث من جهة، وتقييم التّفكير التاريخي في الظّاهرة اللّغويّة بمنظور حديث من جهة أخرى[39].

ومنذ تاريخ صدور الكتابين المذكورين (علم اللّغة والأصوات اللّغويّة) إلى اليوم «تدرّجت الكتابة اللّسانية العربيّة الحديثة متفاوتة في قيمتها المنهجيّة ومستواها العلمي بالقياس لما وصل إليه البحث اللّساني العام. وبلغت بعض الكتابات اللّسانيّة العربيّة التي تُعرّف باللّسانيات مستوى جيّدا»[40]. وقد اتّجه النّظر في اللّغة العربيّة ودراستها وفق معطيات الدّرس اللّساني الحديث إلى البحث في التّراث اللّغوي العربي الذي تركه لنا اللّغويون والنحاة القدامى، فحاول علماء اللّغة العرب المحدثون وضع نظريّة لغويّة حديثة يمكن من خلالها دراسة وتحليل اللّغة العربيّة وتبيين خصائصها، وهو ما أدّى إلى ظهور عدة اتجاهات تأثّرت في مجملها بالنّظريات اللّسانية الغربيّة.

وإذا انطلقنا من الفّكر اللّغوي العربي القديم، ودقّقنا النّظر في مفهوم اللّسانيات، فإنّنا سنصل إلى حقيقة مفادها أن ما قام به العرب القدامى من مجهودات في دراسة اللّغة يندرج ضمن مفهوم اللّسانيات الحديثة. ودليل ذلك هو أنّنا: «إذا أمعنا النّظر في جلّ الأعمال اللّسانيّة التي خلّفها الإنسان في اللّغة أو التي يُمكن أن يُخلّفها استقبالًا فإنّه يُمكن حصرها في:

[39] ينظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص 12.

[40] مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين، ص 143.

1_ بعض الدّراسات اللّسانيّة ركّزت وجهة نظرها على دراسة الخصائص المشتركة بين اللّغات جميعها، وهو ما يُعرف باللّسانيات الكلية.

2_ وهناك دراسات جعلت همّها دراسة لغة واحدة معيّنة وهو ما يُعرف باللّسانيات الخاصّة.

3_ وهناك لسانيات وقفت وسطًا بين اللّسانيات الخاصّة والكليّة، و هي ما يُعرف باللّسانيات النسبيّة، حيث تتّخذ بعض اللّغات(لا كلها) موضوعًا لها.

وتبعًا لما تقدّم فإنّ الدّرس اللّغوي العربي القديم يصنّف ضمن ما يعرف باللّسانيات الخاصّة لاتخاذه اللّغة العربيّة وحدها موضوعًا للدّراسة، مع خصوصيّة في دوافع الدّراسة»[41]. ما يعني إنّ صلة القربى لا يقتصر وُجودها بين التّراث اللّغوي العربي واللّسانيات فقط. وإنّما هي موجودة أساسًا بين التّراث اللّغوي العالمي واللسانيات؛ لأنّ نشأة اللّسانيات لم تكن من فراغ لتخدم في فراغ، وإنّما هي شيء لاحق لشيء سابق[42].

وقد ساد في فكر دارسي اللّغة أنّ الحضارة العربيّة لم تنتج في مجال اللّغويات سوى علم تقني هدفه الأساس نظام اللّغة العربيّة في حدّ ذاتها لا غير، لكنّ الواقع أثبت أنّ التّفكير العربي قد أنتج نظريّة شموليّة في الظّاهرة اللّغويّة[43]. لأنّ العرب بحكم مميّزات حضارتهم وبحكم اندراج نصّهم الدّيني في صلب هذه المميّزات قد دُعوا اندراج النصّ الدّيني في صلب مميّزات الحضارة عند العرب دعاهُم إلى تفكّرِ اللغةِ في نظامها وقدسيّتها وكذا مراتب إعجازها فأفضى بهم نظرهم، لا إلى درس شمولي كوني للّغة فحسب، بل إنّ نظرهم قادهم أيضا إلى الكشف عن كثير من خبايا وأسرار الظّاهرة اللّسانيّة الّتي لم يتم الكشف عنها والاهتداء إليها

[41] يُنظر، الزايدي بودرامة، النّحو الوظيفي والدّرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة، بحث مقدّم لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم اللّسان العربي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص 13. ويُنظر، محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية، أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان، ط1، المغرب، 2001، ص 40.

[42] يُنظر، مازن الوعر، صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات، مجلة التراث العربي، العدد48، السّنة12، 1413هـ، ص4.

[43] يُنظر، عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 24.

إلا مؤخراً بفضل ازدهار علوم اللّسان مع مطلع القرن العشرين[44]. وهذا ما نعتزم بيانه والكشف عنه من خلال استقراء فكر اللّساني عبد الرحمان الحاج صالح.

إذ رغم سبق الدّراسات اللغويّة العربيّة- حسب رأي أغلب الدّارسين- في الكشف عن كثير من القضايا التي تُنسب اليوم إلى الدّرس اللّساني الحديث، إلا أنّ المتتبع لهذه الدّراسات يدرك أنّ هناك هوّة كبيرة بين التّراث اللّغوي العربي وبين علم اللّغة الحديث، هذه الهوّة يرجعها البعض لعدّة عوامل أهمّها: وُرودَ النّظريّة اللّغويّة العربيّة مبثوثة في خبايا التراث الحضاري العربي بمختلف أصنافه وأضرب مشاربه، ولو أنّ أهل الغرب انتبهوا إلى هذه النظريّة عند العرب في اللّغويات العامّة أثناء نقلهم لعلوم العرب في فجر النّهضة لكان الدّرس اللّساني المعاصر على غير ما هو عليه اليوم، بل لكان بالإمكان أن تصل اللّسانيات إلى ما قد تدركه بعد أمد طويل.غير أنّ الغرب لم يولي التّراث اللّغوي عند العرب الاهتمام اللّازم، فلم يُفد منه شيئا، وبذلك نجد أنّ الأمم اللاّتينيّة استلمت مشعل الحضارة الإنسانيّة من العرب تقريبا في جميع الميادين المعرفيّة إلاّ في التّفكير اللّغوي.[45]

إنّ ما يُلاحظ من خلال مسار اللّسانيات وامتزاجها بالثّقافة العربيّة الحديثة هو إنّ الدّرس اللّغوي العربي له إمكانيّة تحقيق تطوّر كبير وخلق بدائل نظريّة ومنهجيّة للدّرس اللّغوي القديم، وقيام درس لغوي عربي حديث يحافظ على الموروث اللّغوي العربي، ويُساير متطلّبات الدّراسة اللّسانيّة الحديثة، بدلًا من محاولات تطبيق بعض النّماذج التي أفرزتها اللّسانيات على اللّغة العربيّة في مختلف مستوياتها.

ورغم أنّ معظم النّظريات اللّسانيّة الغربيّة وجدت من يطبّقها على اللّغة العربيّة ولو بنسب متفاوتة بين باحث لساني وآخر إلّا أنّه لم يحظ أي نموذج لساني منها بالإجماع العلمي للباحثين اللّسانيّين العرب[46]. وتبعًا لذلك تنوّعت الأعمال اللّسانيّة العربيّة المعاصرة فنجد

---

[44] يُنظر، عبد السلام المسدي، المرجع نفسه، ص 26.

[45] يُنظر، عبد السلام المسدي، المرجع نفسه، ص 23.

[46] يُنظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 53.

التّرجمات المباشرة، كما نجد التّأليف والإبداع الجديد، بالإضافة إلى الموازنات بين ما توصّل إليه الغربيّون حديثًا وما اكتشفه العرب قديمًا، وظهرت محاولات لإحياء التّراث العربي وإعادة بعثه من جديد بهدف عرض أفكاره القيّمة، وكذا نفض الغبار عمّا تاهت عنه الألباب حديثًا،إضافة إلى القراءات الجديدة للقديم على ضوء ما توصّلت إليه اللّسانيات الحديثة، وقد مسّت هذه الأعمال مُختلف جوانب اللّغة العربيّة[47]. إلّا أنّنا نجد في الغالب الأعم أنّ ما تمّ تقديمه في هذا المجال يمكن عدّه في باب النّقل والترجمة عن الغرب لا أكثر، وباستثناء بعض المحاولات الجادّة الّتي حاول أصحابها إحياء التّراث والتعريف به، فإنّ مجمل هذه الأعمال تنتقل من اللّسانيات الغربيّة وتعود إليها، إمّا بتقديمها، أو بتطبيقها على المدوّنة العربيّة، لا بل إنّ بعضها قارنتها مع ما جادت به قرائح علمائنا القدامى، علمًا أنّ ظروف النّشأة وأهدافها تختلف في كلّ منهما، أي أنّ التّفكيرين اللّغويين الغربي والعربي ، قد نشآ في عصور مختلفة وظروف مختلفة ولأهداف مختلفة أيضًا[48].

ورغم أنّ كثيرًا من الدّراسات اللّسانية العربيّة الحديثة(التي تدرس اللّغة العربيّة) تنطلق من النّظريات اللّسانية الغربيّة إلّا أنّ الشيء الإيجابي الذي يمكن التنويه به، فيما يتعلّق بهذه الدّراسات، هو أنّه قد تمّت العودة إلى التّراث اللّغوي القديم بكلّ معارفه وعلومه،إمّا بحثًا عن شرعيّة للوجود اللّساني في الذّاكرة العربيّة، وإمّا لإخضاع التّراث العربي للفحص اللّساني المعاصر، حتى يتمّ تطويعه لخدمة أهداف الحداثة، لذا أصبح لزاما على الباحث في خبايا العربيّة واستعمالاتها اللّجوء إلى الذّاكرة النحويّة، إمّا على سبيل انتقاء معطيات الدّراسة أو انتقاد التّجربة التّراثيّة، لكن في كلتا الحالتين يظلّ جوهر الدّرس النحوي العربي مغيبًا[49].

---

[47] يُنظر، هبة خياري، خصائص الخطاب اللساني، أعمال ميشال زكريا نموذجًا، دار الوسام العربي، ط1، الجزائر، 2011، ص 41.

[48] يُنظر، هبة خياري، المرجع السّابق،ص 47.

[49] يُنظر، فؤاد بوعلي، الدّرس النحوي في الخطاب اللساني المعاصر، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 30، المغرب، سبتمبر 2006.

والنّظرية الوحيدة –في نظرنا– التي حاول صاحبها الانطلاق من التّراث والبحث عن الأصول العربيّة لنظريّة لسانيّة حديثة هي النّظريّة الخليليّة لعبد الرحمان الحاج صالح، حيث يقول في تعريفه بهذه النّظريّة:«تعرّضنا في هذه الدّراسة لأوّل مرّة لتقويم النّظريّة اللّغويّة العربيّة التي كانت أساسًا لأغلب ما يقوله سيبويه وشيوخه لا سيما الخليل، وكيفيّة مواصلة هذه الجهود الأصيلة في الوقت الرّاهن. نبدأ بوصف المبادئ المنهجيّة التي بُنيت عليها هذه النّظريّة وذلك بالمقارنة بين المبادئ التي تأسّست عليها اللّسانيات الحديثة، وخاصّة البنوية والنحو التّوليدي التّحويلي، وبين هذه النّظريّة. وبذلك تظهر في نظرنا الفوارق الأساسيّة التي تمتاز بها كل نزعة منها بما فيها النّظريّة العربيّة القديمة»[50].

وقد لاحظ الحاج صالح أنّ دراسة اللّسانيات الغربيّة في البلدان العربيّة قد بدأت في الانتشار شيئًا فشيئًا، لذلك فهو يرى أنّ«الغاية من هذا البحث هو قبل كل شيء التّعريف بهذه النزعة التي تصف نفسها بأنّها امتداد منتقى للآراء والنّظريات التي أثبتها النحاة العرب الأوّلون وخاصّة الخليل بن أحمد، وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللّساني في أحدث صورة وخاصّة البحث المتعلّق بتكنولوجيا اللّغة»[51].

ففكر اللّساني عبد الرحمان الحاج صالح يتمحور«حول التّراث اللّغوي العربي في كليته وشموليته باعتباره تصوّرات وطرق تحليل عامّة في دراسة اللّغة العربيّة وما يتّصل بها من قضايا. هذا الضّرب من القراءة نطلق عليه القراءة الشموليّة التي تستهدف البحث في النّظريّة اللّغويّة عند العرب لا من حيث هي تقنيات نحويّة وصرفيّة وبلاغيّة ومعجميّة وإنّما من حيث هي تنظير للظّاهرة اللّسانيّة عمومًا»[52].

1-5 / اللّسانيات من منظور الدّارسين العرب المحدثين:

[50]عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007،ص 207.

[51]عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 208.

[52]مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 101.

لا تزال اللّسانيات في ثقافتنا العربيّة «ذلك المجهول الذي يثير فينا ريباً وشكًّا، وتوجُّسًا وخوفًا، أكثر ممّا يثير فينا نزعة _ ولو فضوليّة_ لمعرفة موقفنا من واقع الثّقافة، والعلم، والمعرفة في العالم»[53].

إنّ المتتبّع للدّراسات اللّغويّة العربيّة يُلاحظ أنّ الثّقافة العربيّة بقيت متشبّثة بالتّراث اللّغوي العربي ومشدودة إليه، وهو ما جعل البحوث اللّسانيّة غريبة على ثقافتنا. إذ رغم الانفتاح على اتّجاهات البحث اللّساني الحديث إلّا أنّ الوضع استمرّ على ما هو عليه[54]. ومردُّ ذلك المكانة الّتي تحتلّها اللّغة العربيّة في ثقافتنا،هذه المكانة الّتي تستمدّ مشروعيّتها من عدّة اعتبارات دينيّة وحضاريّة وقوميّة ونفسيّة. ومن هنا كان التحفّظ على اللّسانيات عند العرب، حالها حال كل وافد جديد "وهذا خوفًا من تغريب اللّغة العربيّة في حال إخضاع دراستها لأساليب غريبة لم يكن القدماء منّا أصحابها"[55].

فعلم اللّسانيات لم يجد في الثّقافة العربيّة الاهتمام الذي يستحقّه، إذ رغم مرور نصف قرن، على تدريسه في الجامعات العربيّة، والبحث فيه، والعلم به، ما زال يُنظر إليه من قبل جمهور المثقّفين في الوطن العربي على أنّه علم غريب، دخيل على الثّقافة العربيّة، ناهيك عن النّظرة الدّونيّة له عند كثيرمن القائمين على تدريس اللّغة العربيّة في المعاهد والمدارس العربيّة، وتلك _ لا ريب _ هي الآفة الّتي جعلت الجامعة العربيّة تنفصل عن مجتمعها[56].

وكان هذا التحفّظ جليّاً لدى كثير من علماء اللّغة العرب فقد تنبّه إبراهيم مصطفى إلى أنّ هناك من المتخصّصين في علم العربيّة، والمهتمّين بأمرها في بعض المجامع اللّغويّة، لا تزال نظرتهم إلى هذا العلم نظرة الشكّ والارتياب، فهو _حسبهم_ علم أجنبي لم ينبت في

---

[53]منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، دار طلاس للدّراسات والتّرجمة، دمشق، 1945ص11.

[54]يُنظر، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة،ط1، بيروت،2009، ص50.

[55]يُنظر، حافظ إسماعيلي علوي،المرجع السّابق ، ص 91.

[56]يُنظر، حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص9.

أرضنا،أي أنّه لون من التّغريب، لو طبّقناه على لغتنا العربيّة، فإنّه سيحاول هدمها والقضاء عليها، بمناهج ونظريّات لا تصلح لها، وإنّما هي نظريّات يصلح تطبيقها في اللّغات الإنسانيّة الأخرى[57].

كما ذهب أنيس فريحة نفس المذهب عندما عبّر عن هذا الوضع بالقول إنّ ما يُؤسف له، أن يبقى علم اللّسانيات مجهولاً لدى عامّة المتأدّبين، وموضع استهزاء لدى عامّة النّاس الذين ينظرون إلى اللّسانيات أنّها من الدّراسات الفارغة ولا علاقة لها بواقع الحياة، أو أنّها من مجموع الكماليات التي يتلهّى بها أصحاب العقول الخاملة[58].

وعبّر محمود السّعران عن الواقع ذاته بالقول إنّ دراسة اللّسانيات في البلاد الناطقة بالعربيّة لا يزال ميدانًا غريبًا على جمهور المتخصّصين في الدّراسات اللّغويّة، المنقطعين لها، المنصرفين إليها.ولا يزال أغلب المشتغلين بالدّراسات اللّغويّة عندنا يرفض النّظر إلى هذا العلم الجديد، أو على الأقل محاولة فهمه، بل إنّه يعجب من أنّ يحل علم جديد وافد من البلاد الغربيّة محل ما في يده من علم. وخيرهم ظنّاً بهذه الدّراسة الجديدة (اللّسانيات) وبالقلّة القائمة بها من أبناء العربيّة ينظر إلى علم اللّغة أو بعض فروعه كعلم الأصوات اللغويّة على أنّه "ترف" علميّ لم يحن الوقت بعد للانغماس فيه أو التطلُّع إليه[59].

يتّضح من الأقوال السّابقة لكلّ من ابراهيم مصطفى وأنيس فريحة ومحمود السّعران أنّها شهادات تعبّر بحق عن واقع الفكر اللّغوي العربي الّذي تتميّز به الثّقافة العربيّة الحديثة كما أنّه تعبير عن موقفها منه(علم اللّغة)وهذا رغم بلوغه مرحلة أُنشئت له خلالها الكراسي في جامعاتنا العربيّة،وأُنجزت فيه كثير من الدّراسات والأبحاث وأُلّفت فيه عديد الكتب [60].

---

[57]يُنظر، حافظ إسماعيلي علوي،اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص50.

[58]يُنظر، أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، ص 58.

[59]يُنظر، محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارىء العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دط، دت، ص 22،21.

[60]يُنظر، مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين، ص 145.

وما زاد من شدّة الرّفض العربي للّسانيات ما كان سائدًا في الأوساط العربيّة من نظرة دونيّة إلى اللّهجات وأثرها في الابتعاد عن الفصاحة، معتبرين إياها (اللّهجات): نوعا من الفساد الذي مسّ اللّغة الفصحى، والذي يحتّم على المُهتمّين بأمر لغتهم وقوميّتهم أن يجدوا له علاجا[61].

وزبدة القول في هذا الصّدد هي أنّ السّبب الرّئيس الذي غذّى النّفور العربي من اللّسانيات الغربيّة يرجع في رأي أغلب الباحثين العرب المحدثين إلى السّبب التّأسيسي أي أنّ مؤسّسي اللّسانيات الغربيّة الحديثة أغفلوا المنجز اللّغوي العربي إغفالًا تامًّا، بالإضافة إلى السّبب الإستقبالي أي كيفيّة تلقّي القارئ العربي للفكر اللّساني الحديث، أمّا السّبب الثالث فهو سبب عربي محض يتمثّل في تقديس العربي لموروثه اللّغوي[62].

وبين منتقد للوضع الراهن ومتفائل لمستقبل البحوث اللّسانية العربيّة يُؤكّد الواقع اللّغوي إنّ اللّسانيات في ثقافتنا العربيّة لازالت تبحث عن مكانتها وتتلمّس طريق التحرّروالانطلاق، بل إنّ انطلاقها حدث عديد المرّات لكنّ حدوثه في كثير من الأحيان كان إلى وجهة غير مرغوب فيها[63]. بالإضافة إلى ذلك فإنّ اللّسانيات في ثقافتنا العربيّة«كميدان بحث علمي لم تثبت أقدامها بعد بالقدر الكافي، ولا تزال تفصل بينها وبين المستوى الذي بلغته في جامعات الغرب مسافات كبيرة، اللّهم إلا ومضات تلمع بين الحين والحين، ترتفع إلى ذلك المستوى، ولكنّها في الأعم الأغلب نتاج جهد فردي خالص»[64]. ورغم ما تشكّله هذه المحاولات الاستثنائيّة من بصيص أمل في البحث اللّساني العربي، إلّا إنّ هذا الضّرب من الأبحاث اللّغويّة المتميّزة

---

[61]يُنظر، عبد الرحمان أيّوب، العربية ولهجاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، دط، القاهرة، 1986، ص 1.

[62]لمزيد من التفاصيل حول هذه الأسباب، ينظر، عبد الجليل مرتاض، في مناهج البحث اللغوي،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 13. وينظر، محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، دار الأمان، ط1، المغرب، 2010، ص 77.

[63]يُنظر، عبد القادر الفاسي الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق، سلسلة ندوات ومناظرات، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، المملكة المغربية، ص 31.

[64]عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، دار القلم، ط1، كويت، 1985، ص 173.

يضيع في كثير من الأحيان ولا يكاد يُتَنَبَّهُ إليه في وسط الكتابات المُتراكمة التي تفتقر في أغلب الحالات إلى حدّ أدنى ممّا يتطلّبه العمل اللّساني السّليم من أسس ومبادئ[65]. والدّليل على جدّة بعض الكتابات اللّسانيّة العربيّة المتخصّصة وتميّزها هو أنّ لها مردوديّة نظريّة عالية عند الغربيّين بحيث يُستفاد من اقتراحاتها النّظريّة كما يتمّ الاعتماد عليها في إغناء وتطعيم الكثير من النّماذج اللّسانيّة الغربيّة[66].

ورغم وجود هذا التّراكم في الكتابات والبحوث اللّسانيّة العربيّة، إلا أنّه يبقى في نظر الكثير من اللّسانيين تراكمًا سلبيًّا لا يختلف عن الفقر المعرفي، إذ يُمثّل ما تراكم حتى الآن من الكتابات في اللّغة، عقبة تُضاهي في حدّتها ما يُسبّبه الفقر المعرفي من صعوبات في نفس الميدان، إذ يُشكّل كلّا منهما عائقًا يمنع العلم من النمو والسير في الاتّجاه السّليم، ويعرقل بناء معرفة حقيقيّة يمكن بالفعل الاعتماد عليها وجعلها موضوعًا للدّراسة[67].

وعليه فإنّ حقيقة أزمة[68] اللّسانيات العربيّة هي أنّها أزمة أسس، فهي أزمة في المنطلقات الفكريّة والمنهجيّة والنّظريّة التي يُمكنها أن تؤسّس مجالًا معرفيًا معيّنًا وتحدّد معالمه، وهذا راجع إلى: إمّا غموضها وعدم وُضوحها بالشّكل الكافي، وإمّا بسبب التّراكم المعرفي المتوفّر في هذا المجال والّذي وصل إلى طريق مسدود على مستوى التّحليل أو على مستوى النّتائج

[65] يُنظر، مصطفى غلفان،اللسانيات العربية الحديثة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،سلسلة رسائل وأطروحات رقم4، ص 11.

[66] يُنظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 38.

[67] يُنظر، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ، ص71.

[68] يرى حافظ اسماعيلي علوي أنّ الحديث عن أزمة يقتضي أن تكون اللسانيات العربية قد قطعت أشواطا بعيدة في كل المجالات، وبلغت حدًّا من التراكم، ثم عجزت عن بلوغ مرحلة أخرى تفكّ المأزق الذي بلغته. ينظر ،حافظ اسماعيلي علوي، نحن واللسانيات مقاربة لبعض إشكالات التلقي في الثقافة العربية، مجلّة الكلمة– منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث– العدد59، لبنان، 2008، ص 17.

أو هما معًا. ممّا يستلزم إعادة النّظر في المبادئ العامّة والأسس التي ينبني عليها هذا المجال المعني[69].

إنّ ما قاله مصطفى غلفان عن ضرورة إعادة النّظر في الأسس والمبادئ التي يقوم عليها البحث اللّساني العربي هو الذي من شأنه أن يُتيح للباحث اللّساني العربي أن يتحرّر من قبضة كل التأثيرات الّتي قد تصرفه عن الاشتغال بالموضوع الأساس للدّرس اللّساني العربي الذي هو اللّغة العربيّة. وقد أدّى تأثير هذه الهيمنة المزدوجة، هيمنة الفكر اللّساني الغربي الحديث وهيمنة التّراث اللّغوي العربي إلى بروز مواقف فكريّة متباينة في التصوّرات والأهداف المرتبطة بطبيعة العمل اللّساني العربي وهي :

- التشبّث بالتراث اللغوي القديم بكلّ تفاصيله ورفض المساس به.
- التبنّي المطلق لما جاء في النظريّات اللّسانيّة الغربيّة الحديثة.
- محاولة التّوفيق بين التّراث اللّغوي العربي والنّظريات اللّسانيّة الحديثة[70].

أي إنّ التراثيّين يدعون إلى ضرورة بعث الجهود اللّغويّة القديمة الّتي بدأها الخليل وتلميذه سيبويه ومن تبعهما من العلماء. أمّا الموقف الثّاني فيرى أصحابه أنّه من الأجدر النّظر إلى اللّغة العربيّة وفق النّظريات اللّسانيّة الغربيّة. في حين سعى التوفيقيّون إلى إعادة قراءة وتنظيم مقولات اللّغة العربيّة وفق النّظريات والرؤى الغربيّة الحديثة مع المحافظة على الموروث اللّغوي العربي القديم.

وهذا التّباين الفكري هو ما عبّر عنه تمام حسان بالقول: «و تشعّبت المسالك أمام الشعب بعد أن تثاءب وتمطّى ونفض عن نفسه غبار الموت، فوجد أمامه طريقاً في الماضي يقوده إلى التّراث العربي الخصب، ورأى أنّه لو بعث هذا التّراث وأحياه لكان دافعاً لعزّة جديدة لا تقلّ روعة عن التأريخ العربي نفسه، ووجد أمامه طريقاً في المستقبل معالمه ما في أيدي الأمم من علوم ومعارف...ثمّ رأى أنّه لو سلك الطّريق الأوّل فحسب لانقطع به التّاريخ عن

[69] يُنظر، مصطفى غلفان، المرجع السّابق، ص 20.

[70] يُنظر، مصطفى غلفان، المرجع السّابق، ص 30.

الحياة، ولو سلك الثّاني فحسب لانقطعت به الحياة عن التّاريخ، ففضّل أن يأخذ بنصيب من التّراث العربي يوحي إليه بالاعتزاز، ونصيب من الثّقافة المعاصرة يمنحه العزّة»[71]

وعليه يُمكن القول أنّه بعد أن كان الفكر العربي الحديث يتكوّن من قطبين متنافرين: قطب سلفي، يحاول جاهدًا أن يُعيد بعث الموروث الحضاري العربي الإسلامي، بصورته القديمة نفسها، أو بصورة معدّلة تعديلًا جزئيًّا، وقطب حداثي يحاول أن يتبنّى الفكر الغربي بكلّ تفصيلاته، ويسعى إلى إعلان القطيعة مع القطب الأوّل[72] برز إلى الوجود تيار ثالث وهو التّوفيقي. وبما أنّ الدّرس اللّغوي هو جزء من الفكر، فإنّ الصّراع الذي خضع له الفكر العربي كان له أثره البارز في الدّرس اللّغوي العربي الحديث، ما يجعل أغلب الآراء تميل إلى الاتجاه الذي يسعى إلى تطعيم القديم بالجديد ذلك إنّه الاتجاه الذي من شأنه أن يقدّم الجديد للدّرس اللغوي العربي الحديث، وهو ما ذهب إليه زكي نجيب محمود عندما قال أنّنا« أحد رجلين، فإمّا ناقل لفكر غربي، وإما ناشر لفكر عربي قديم، فلا النّقل في الحالة الأولى ولا النّشر في الحالة الثّانية يصنع مفكّرا عربيّا معاصرا، لأنّنا في الحالة الأولى سنفقد عنصر "العربي" وفي الحالة الثّانية سنفقد عنصر "المعاصرة" والمطلوب هو أن نستوحي لنخلق الجديد سواء عبرنا المكان لننقل عن الغرب، أو عبرنا الزّمان لننشر عن العرب الأقدمين»[73].

ومعنى هذا إنّ الموقف الأكثر ملاءمة بالنّسبة لوضعنا اللّغوي الراهن، هو أن يُؤخذ بعد التّمحيص بغضّ النّظر عن المصدر والمنطلق. كما أنّه يتوجّب نقد الأسس والمبادئ العامّة للنموذج المعتمد سواء عربيًّا كان أم غربيًّا، وفهمه في إطاره الفكري الذي أنتج فيه ليتسنّى لنا الاستفادة ممّا نأخذه وتوظيف ذلك فيما يُواجهنا من مشاكل وقضايا لغوية نعيشها في الوقت الراهن[74]. والأهم من كل هذا هو أنّه يتوجّبُ علينا البحث عمّا هو أكثر فائدة ومنفعة،

---

[71]تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، دط، الدار البيضاء، 1986، ص:ج د.

[72]يُنظر، فاطمة الهاشمي بكّوش، نشأة الدّرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النّشاط اللساني العربي، إيتراك للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2004، ص14.

[73]زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، ط9، القاهرة، 1993، ص 254.

[74]يُنظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، المرجع السّابق، ص 32.

وكفاية بالنّسبة للغتنا العربيّة وليس العكس، بمعنى ألّا نبحث في اللّغة العربيّة عن الظّواهر الّتي يمكن يطبّق عليها هذا النموذج أو ذاك. إذ يجب البحث عن النّموذج الأكثر تكيُّفًا مع اللّغة العربيّة لا أن نقوم بتكييف ظواهر اللّغة العربيّة مع النّموذج[75]. وهو ما من شأنه بناء درس لغوي عربي حديث. وهذا النّموذج في البحث هو الّذي نجده عند الحاج صالح، الّذي اتّخذ الجمع بين التّراث اللغوي العربي واللّسانيات الغربيّة الحديثة مُرتكَزًا في بناء نظريّته اللّغويّة، معتمدًا منهجيّة خاصّة به في تحقيق ذلك خاصّة ما تعلّق بضوابط التّعامل مع الرّواية ومقصديّة النّصوص.

وقبل حديثنا عن النّظريّة اللّغويّة الّتي سعى الحاج صالح إلى تأسيسها، وكذا إبراز معالمها في فكره. لا بدّ من الوُقوف على ما استقرّ عليه علم اللّغة الحديث في تعريف النّظريّة، وكذا شروطها وإجراءات قيامها.

2/ ماهية النّظريّة:

2-1 / مفهوم النظريّة: ورد تعريف النظريّة في المعاجم اللغويّة دالّا على المادي والمعنوي، كما قدّمت الدّراسات اللغويّة مفهومًا اصطلاحيًّا للنظريّة يحمل في طيّاته معالمها وشروط قيامها.

أ/ لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور معنى مادة نظر دالّاً على التفكّر والتدبّر سواء وقع في ملموس أم محسوس، أي أنّ النّظر يكون في الأجسام كما في المعاني، حيث يقول: «وإذا قلت: نظرت في الأمر احتمل أن يكون تفكيرًا فيه وتدبُّرًا بالقلب...والنظر يقع على الأجسام والمعاني، فما كان للأبصار فهو للأجسام، وما كان للبصائر فهو للمعاني»[76]. فدلالة التعريف

[75] يُنظر، مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، المرجع نفسه، ص44.

[76] محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ط3، ج4، مادّة (نظر)، بيروت، 1999، ص 180.

الذي قدّمه ابن منظور في لسانه هي أنّ النظريّة فيها ما هو مرتبط بالجانب المادي أي ما له صلة بالحواس، و منها ما هو متعلّق بالجانب المعنوي أي اللاّ مادي.

ب/ اصطلاحًا: تعدّدت المعاني التي تشتمل عليها كلمة "نظرية"ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1-يُعرّف مجمع اللغة العربية النظريّة في معجمه أنّها:«طائفة من الآراء تفسّرها بعض الوقائع العلمية أو الفنيّة»[77].

2-هي مجموعة من الافتراضات والمبادئ المقبولة علميًّا توضع لتحليل بعض الظّواهر أو تفسير طبيعتها أو سلوكها[78].

3- يُعرّف الجرجاني النظرية بأنّها ما«يتوقّف حصوله على نظر وكسب؛ كتصوّر النفس والعقل والتصديق بأن العالم حادث[79]. ففي هذا التعريف دلالة على أنّ النظريّة هي ما يُتوصّل به إلى معرفة الواقع من خلال النظر في مجرياته.

4-ويُعرّفها رفيق البوحسيني بالقول أنّها:«قوّة الكشف عن مبادئ الظاهرة المدروسة وبواسطتها نتعرّف على المشاكل ونثيرها، ونبحث لها عن حل»[80]. يتّضح من هذا التعريف أنّ النظريّة هي الإطار الذي نبحث عبره عن حلّ للمشاكل التي تُثار في ظاهرة ما.

5-ويُعرّفها محمد عبد العزيز عبد الدّايم بأنّها«الفروض التي تُقدّم لبيان النظام الموجود في ظاهرة ما أو لوصفه أو تفسيره بها، فالنظرية إذن هي تلك الفروض الذّهنيّة أو العقليّة التي يُقدّمها العلماء في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها»[81]. وما يُلاحَظ من هذا التّعريف أنّه

---

[77]مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج2، القاهرة، 1972، ص 970.

[78]ينظر، عبد المجيد رازق، نظريّات اللسانيات الحديثة وأثرها في تحليل التراكيب النحويّة، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجيستير في الآداب تخصّص علم اللغة، كليّة الآداب جامعة القاهرة، 2013، ص 8.

[79]محمد السيّد الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق: محمد الصديق المنشاوي،در الفضيلة، دط، القاهرة، ص 203.

[80]رفيق البوحسيني، معالم نظريّة للفكر اللغوي العربي (مقاربة ابستيمولوجية)، افريقيا الشرق، دط، الدار البيضاء، ص 113.

[81]محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، ط1، الاسكندرية، 2006، ص 17.

يحتوي على ثلاثة مفاهيم أساسيّة تُمثّل مرتكزات بناء النّظريّة(وهي ها هنا النّظريّة اللغويّة) وهذه المفاهيم هي: الظّاهرة والنّظام، والاستنباط (منهج أو طريقة متّبعة). فالظّاهرة هي ما يُقابل الحالات الفرديّة (الشاذّة أو القليلة الوُرود). فهي تتمثّل في الحالات المُطّردة الوُرود (الشّائعة أو الكثيرة). وبما أنّ اطّراد الحالات يُشكّل ظاهرة فإن ذلك يقتضي وُجود قانون عام يحكم حالة الاطّراد هاته، وهو ما يُسمّى بالنّظام. أمّا منهج الاستنباط فهو الجسر الّذي يربط الظّاهرة بالنّظام.

2 -2 شروط النّظريّة:إنّ قيام النّظريّة لا يتحقّق إلّا بتوفّرها على جملة من الشّروط الّتي تضمن استمراريتها، وهذه الشّروط هي الّتي يرى محمّد عبد العزيز عبد الدّايم أنّ اللّغويين العرب القدامى قد حقّقوها في نظريّتهم اللّغويّة، مُجملًا إياها في:

أ/ التّجريد والعموم: وهو الشّرط الّذي يتجلّى تحقيقه في النّحو العربي من خلال:

_حرصهم على القياس[82]: وهو ثاني أصل من أصول النّحو العربي بعد السّماع/ النقل[83]؛ ذلك أنّ اللغوي[84] يهتمّ بجمع المدوّنة اللغويّة، ثمّ يعمل النحوي بعد ذلك على تقعيدها، والقياس على ما جاء فيها من كلام العرب الخلّص، والمحتجّ بهم في الفصاحة والبلاغة، لذا نجد العلماء

---

[82]«هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولًا عنهم...ولا بدّ لكلّ قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلّة، وحكم». ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة، 1957، ص 45-46، 93.

[83]هو«الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة». ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو، ص 45.

[84]«كانت كلمة "اللغوي" في الدّراسات اللغوية العربية قديمًا تشير إلى من يقوم بإعداد المادة التي يقوم النّحوي بالنظر فيها وتقليبها لاستنباط القواعد والقوانين، أي أنّ مهمّة اللغوي كانت مهمّة وصفية يعتمد عليها النّحوي في وضع القوانين والقواعد المعيارية، يقول السيوطي: في المزهر ج1/ص59 "اعلم أنّ اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه، وأمّا النحوي فشأنه أن يتصرّف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه" ». خليل أحمد عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 16.

يقدّمون أقيسة مجرّدة من الشّواهد التي ثبُتَ وُجودها في اللغة، وأنتجت لهم قواعد عامّة، فالقياس عند اللّغويين العرب هو تجريد للمادّة المسموعة واستنباط قواعدها[85]. ونقل ابن جنّي في خصائصه عن أبي عثمان المازني قوله:«ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت "قام زيد" أجزت "ظَرُف بشرٌ" "كَرُم خالد"»[86].

إنّ جمع اللغة يعتمد على السّماع، أمّا التقعيد لها فيعتمد على القياس، أي أنّ بناء القاعدة يُبنى على المسموع من اللغة، ثمّ تُبنى على تلك القواعد قواعد أخرى تشبهها، ومثال ذلك: الفاعل، ونائب الفاعل، فالأوّل أصل، والثاني فرع منه شاركه الحكم النحوي.

_تقليل الشّواهد غير القياسيّة: أي أنّ منهج النحاة كان منهجًا صارمًا في التعامل مع المادّة اللغويّة أثناء التّقعيد للغة، فكانوا يقلّلون من الشواهد الشاذّة في الاستعمال، التي قاسها اللغويون على ما سمعوه من أفواه العرب الخلّص. ففي غير المقيس يقول ابن السرّاج (ت316هـ):«كلّ ما شذّ عن بابه، فليس لنا أن نتصرّف فيه، ولا نتجاوز ما تكلّموا به». وقال أيضًا:«الشاذّ محكيّ، ويخبر بما قصد فيه، ولا يُقاس عليه»[87]. فلغة العرب قياس فرع على أصل، فالفرع هو محاكاة للأصل«ولهذا السبب استنبط النحاة من مجاري الكلام أصولًا وقوانين حاولوا أن يضبطوا بها هذه المجاري ويحصروا كثرتها(وهذه الأصول هي النحو بذاته)»[88]. ما يعني أنّ القواعد النحوية بُنيت على أصول العربيّة.

ب/ الاكتمال: وهو من أهمّ شروط النظريّة اللغويّة ويُقصد به أمران اثنان هما:

---

[85]يُنظر، محمد عبد العزيز عبد الدايم، المرجع السّابق، ص 17.

[86]عثمان بن جنّي، الخصائص، دار الكتب المصريّة، دط، القاهرة، 1952، ص 357.

[87]محمد بن سهيل المعروف بابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، ط3، بيروت، 1988، ص 288.

[88]عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 212.

الأوّل: أن تكون النّظرية اللغوية مشتملة على المفردات اللغوية كلّها، أي أن يكون فيها موضع لكلّ مفردات الظّاهرة، ويظهر ذلك من أمور، نحو:

_التّقعيد لما شذّ عن قاعدة العامل على نحو ما فعلوا مع ما جاء وفقها: ومثال ذلك التّقعيد لوُرود الحركات وفقًا للمناسبة أو للتّخفيف، أو غير ذلك ممّا لم يُوافق نظريّة العمل العربيّة.

_إخضاع القراءات الشّاذة لقواعد النّظريّة اللغويّة العربيّة، كما هو الحال في كتاب المحتسب الّذي خُصّص لبيان أوجه كثير من هذه القراءات[89].

الثّاني: أن تكون النظريّة اللغويّة شاملة لكلّ زمان ومكان:أي عدم ارتباط النّظريّة اللغويّة بمكان معيّن أو عصر محدّد، وهو ما يعني أنّ النظريّة النّحويّة التي أرسى دعائمها النحّاة الأوائل صالحة لكلّ زمان ومكان، وقد أثبت النحّاة المحدثون هذه الصّلاحية للنظريّة النحويّة اللغويّة ومن ذلك مثلًا الأوزان التي ضبطها علماء اللغة الأوائل فهي لا تزال صالحة في عصرنا هذا[90].

كما يظهر الشّمول في النظريّة اللّغوية عند العرب من خلال اعتمادهم على القياس، فلمّا كان القياس عندهم يعني حمل غير المنقول على المنقول، فقد أدّى ذلك إلى جعل دراساتهم اللغوية لا تترك من لغة العرب شيئًا، أي أنّها شملت حتى غير المسموع من كلام العرب.

ج/ البساطة: ويُقصد بها تجنّب التّعقيد، ويظهر ذلك عند النحاة العرب من خلال عدة مسائل على نحو قولهم في الإضمار أنّه كلّما قلّ كان أولى، وكلّما كثُر كان أضعف ومن السّهولة أبعد[91].

---

[89]محمد عبد العزيز عبد الدايم، المرجع السّابق، ص 24.

[90]يُنظر، فاتح مرزوق، النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة من منظور النّقد والتّحليل، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د، كلية الآداب واللغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، السّنة الجامعيّة 2019/2018، ص21.

[91]يُنظر، محمد عبد العزيز عبد الدايم، المرجع السّابق، ص 24.

د/ الاتّساق: وهو الشّرط الأساس في النّظريّة اللّغويّة، وهو شرط خاضع للمنطق، بحيث يمكن للمتمعّن في أبواب النحو العربي أن يُدرك أنّه عبارة عن جملة من العناصر الرّئيسية الّتي يُمكننا وسمها"مكوّنات نظريّة نحوية" ، إذ يُشكّل الرّبط بين هذه المكوّناتتصوُّرا متكاملاً[92]. أي أنّ الاتّساق في النظرية يكون في القواعد والتصنيفات، ومثال ذلك تصنيفهم للجملة العربية إلى جملة فعلية(فعل وفاعل)، وجملة اسمية (مبتدأ وخبر)، وكذا ما يتعلّق بهما من متمّمات ونواسخ، وهو تناسق لا زال قائمًا وبُنيت عليه نظريات حديثة كنظريّة العامل وغيرها[93]. وعليه فالنّظريّة اللغويّة:« هي بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصّة تكوِّن مجموعة متّسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير»[94].

هـ/ الاقتصاد: ويُقصد به في الدّراسات اللّغويّة إنتاج أكبر عدد من الأفكار والمعاني والدّلالات باستخدام أقل ما يُمكن من الألفاظ والجمل، ويتجلّى هذا الشّرط في الدّرس اللّغوي العربي من خلال تجنّب اللّغويين للتّفريع، أي أولويّة اعتماد الأصول على حساب الفروع، ومثال ذلك عندهم، حمل الكلمة على الإفراد (الأصل) وتجنّب التّركيب (الفرع) متى أمكن ذلك. وكذلك الحال بالنّسبة لمنع اجتماع حرفين لمعنى واحد[95].

و/ المنهج: يُعدّ المنهج خطّة مُنظِّمة لمجموعة عمليات ذهنيّة أو حسيّة بهدف كشف حقيقة ما، أو البرهنة عليها[96]. وهو الأساس في بناء النظريّة اللغوية لأنّه هو المحدّد لمنحى الدّراسة اللغوية، وهو ما يظهر بشكل جلي في الدرس اللغوي العربي القديم، حيث اتّخذ النحويون واللغويّون منهجًا صارمًا لضبط المدوّنة اللغويّة وإحكامها ويظهر ذلك من خلال تحديدهم القبائل التي يوثق بفصاحتها، معتمدين في ذلك على منهجٍ علميٍّ دقيقٍ، معتبرين كلّ ما أُخذ

---

[92]يُنظر، عناصر النّظريّة النّحويّة في كتاب سيبويه، سعيد حسن بحيري، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، كلية الألس جامعة عين شمس، 1989، ص د.

[93]يُنظر، فاتح مرزوق، المرجع السّابق، ص 21.

[94]عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 14

[95]يُنظر، محمد عبد العزيز عبد الدايم، المرجع السّابق، ص 27.

[96]يُنظر، محمد عبد العزيز عبد الدايم، المرجع نفسه، ص 20.

من غير هذه القبائل مشكوك فيه ولا يُحتجّ به، وهذه القبائل هي:(قريش، وهذيل، و نجد، وتميم، وكنانة، وبعض طيء). وقد وصلت بهم الدقّة والصرامة في منهج الاحتجاج إلى تحديد مكان السّماع وزمانه، والشعراء الّذين يُحتجّ بشعرهم ومن لا يُحتجّ بهم، كما وصلت بهم الدقّة العلمية في التعامل مع المسموع الذي يُحتجّ به إلى حد أنّ بعض اللغويين أصرّوا على عدم حجيّة الكلام المسموع ليلًا خشية أن يكون صاحبه في حالة سكر[97].

ي/ التكيُّف: وهو شرط يُقصد به أن تكون النّظريّة اللغويّة خاضعة لمُتغيّرات العصر دون المساس بأصولها، ومثال هذا في الدّرس اللغوي العربي ما نجده عند العلّامة عبد القاهر الجرجاني (نظريّة النظم/ النحو البلاغي) عندما ربط بين التركيب والمعنى (طريقة رصف الكلمات وعلاقتها بالمعنى المراد الوصول إليه)، وهو فكر لا يزال قارًّا في الدّراسات الحديثة. وهو الحال مع نظريات أخرى كـ: نظريّة العامل التي أثبتت جدواها في الدّراسات الحديثة سواء الغربية منها أم العربيّة. ففي الدّراسات الغربية نجدها في كثير من الدّراسات كما هو الحال عند نعوم تشومسكي في نظريّته التوليديّة التحويليّة، أمّا عند العرب فهي مُثبتة في جلّ الأعمال العربية كما هو الحال عند عبد الرّحمان الحاج صالح رحمة الله عليه[98].

2-3 إجراءات النّظريّة اللّغويّة من منظور البحث اللّغوي الحالي:

إذا انطلقنا من فكرة أنّ التّراث اللّغوي العربي يُشكّل في كليّته نظريّة لغويّة مُتكاملة الأركان _تتوفّر على جميع شروط النّظريّة بمفهومها الحديث_، وأنّ تحقّق هذه الشّروط مرهون بمدى إتباع العلماء القدامى للإجراءات الّتي من شأنها تحقيق ذلك، فإنّ إثبات ذلك يتطلّب الوُقوف على مدى مطابقة ما اعتمدوه من إجراءات _أثناء جمعهم اللّغة واستنباط الأنظمة الّتي تحكمها_ مع إجراءات النّظريّة اللّغويّة من منظور البحث اللّغوي الحالي. وهذه الإجراءات حصرها الباحث محمد عبد العزيز عبد الدايم في ثمانيّة إجراءات هي[99]:

---

[97] يُنظر، فاتح مرزوق، المرجع السّابق، 20.

[98] يُنظر، فاتح مرزوق، المرجع نفسه، 23.

[99] يُنظر، محمد عبد العزيز عبد الدايم، المرجع السّابق، ص 34 وما بعدها.

أ/الجمع: يُعدّ الجمع أوّل إجراءات النّظريّة اللّغويّة، إذ لا وُجود لدراسة لغويّة دون الوُقوف على المادّة اللّغويّة موضوع الدّراسة على نحو دقيق وكامل لتبدأ بعد ذلك عمليّة معالجتها بتطبيق أيّ من الإجراءات الأخرى.

ب/الوصف: هو أحد أبرز الإجراءات في الدّرس اللّغوي، ويُعنى ببيان الخصائص المختلفة لوحدات اللّغة المدروسة من مفردات وتراكيب.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجمع والوصف إجراءان معرفيان لا تنظيريان، أي أنّ عمليّة التّنظير اللّغوي تبدأ مع الإجراءات الّتي تليهما، لكنّ ذلك لا يمنع من اتّصال بعض الأفكار التّنظيريّة بهما.

ج/التّحليل: هو ثالث إجراءات النّظريّة وأوّل إجراءات التّنظير اللّغوي، وهو المنهج الرّئيس للدّرس اللّغوي من منظور علم اللّغة المعاصر. وتظهر أهميّة التّحليل في الدّرس النّحوي العربي بشكل جلي، على نحو تحليلهم الجملة إلى وحدات أصغر هي الكلمات، وكذا تحليل الكلمات إلى مورفيمات.

د/المقارنة: هو إجراء يتمّ الاعتماد فيه على الظّواهر اللّغويّة الموجودة في اللّغات المنتسبة إلى فصيلة لغويّة واحدة، أو المنتسبة إلى فرع من الفروع المنتمية إلى فصيلة لغويّة واحدة مادّة للدّراسة والبحث. أو هو دراسة للظّواهر الصّوتيّة والمعجميّة والصّرفيّة والنّحويّة المتشابهة الموجودة في اللغات التي تندرجفي أسرة لغوية واحدة، أو في أحد أفرع الأسرة اللغويّة الواحدة[100].يتمّ الاعتماد على هذا الإجراء في بعض جوانب الدّرس اللّغوي بهدف الكشف عن أوجه المشابهة والمخالفة بين اللّغات، فهو وسيلة لتأسيس أسر لغويّة عن طريق اختبار وحداتها من أصوات ومفردات وتراكيب.

[100] يُنظر، محمود علي عبد الكريم الرّديني، فصول في علم اللغة العام، دار الهدى، دط، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 77.

هـ/التّصنيف: وهو مفهوم له صلة بالإجراءات السّابقة له وهي: الوصف والتّحليل والمُقارنة، بل إنّ تحقيقه لا يتمّ إلّا بها، فتصنيف المعطيات اللّغويّة يكون بعد وصفها وتحليلها ومقارنتها. وهو أكثر ارتباطًا بإجراء المقارنة؛ لأنّه ينبني على أوجه التّشابه والاختلاف الّتي تقدّمها المقارنة. وقد اكتسى هذا الإجراء مكانة متميّزة عند علماء اللّغة العرب القدامى.

و/التّعميم: وهو إجراء أساسي في الدّرس اللّغوي يتمثّل في اختزال المادّة اللّغويّة في عدد محدود من القواعد والأنظمة، ولا تتحقّق التّعميمات إلّا بعد ثبوت انطباقها على عدد كبير من الجزئيات والأفراد، ومثال ذلك في التّراث اللغوي العربي القياس.

ي/الشّرح: وهو من مهام اللّغوي الّتي تُساعده في الكشف عن الأسباب المؤدية إلى ما تحقّق فعليًّا في اللغة، وكذا النّظر في الحالات العرضيّة الّتي تتخلّل ذلك. كما يلجأ إليه اللّغوي في شرح الطّرق المستخدمة في الكلام والفهم.

ت/التّفسير: وهو إجراء يُشبه الشّرح لأنّ كلاهما بحث عن الأسباب، إلّا أنّ التّفسير أكثر عمقًا من الشّرح، والعلاقة بينهما تشبه العلاقة الّتي تكون بين العلل في النحو العربي الّتي جعلها ابن السرّاج على ضربين: أوّلهما: المُؤدّي إلى كلام العرب نحو: كلّ فاعل مرفوع (شرح السبب المباشر للحكم النّحوي)، وثانيهما: علّة العلّة وهي البحث عن الأسباب الّتي رفعت الفاعل وجعلت المفعول به منصوبًا[101]. فإذا كان الشّرح المُباشر لهذه الحالة الإعرابيّة يقودنا إلى القول أنّ علة رفع الاسم هي الفاعليّة فإنّ بيان أسباب رفعه ونصب المفعول بعده تتطلّب تفسيرات أعمق. وعليه فإنّ الشّرح والتّفسير هما المقابل لمفهوم التّعليل في التّراث اللّغوي العربي الّذي كان ولا يزال عرضة لأشدّ أنواع النقد.

[101] يُنظر، ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص37.

وقد جعل الباحث هذه الإجراءات مُوزّعة على قسمين، يضمّ القسم الأوّل منها الإجراءات الخاصّة بالاستعمال، ويضمّ الثّاني منها الإجراءات الخاصّة بالنّظام. مُمثّلًا تقسيمه هذا بالرّسم البياني التّالي:

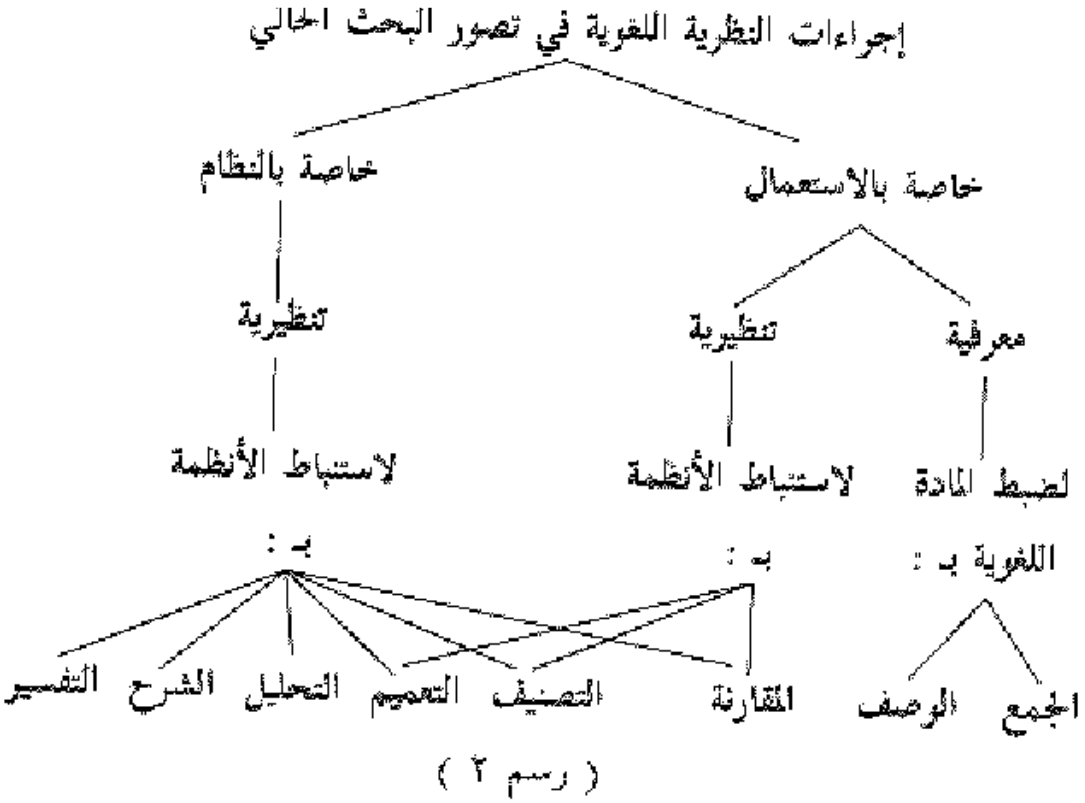

(رسم ٢)

3/ التّعريف بعبد الرّحمان الحاج صالح:

3- 1 / حياته:

وُلد الدّكتور عبد الرحمان الحاج صالح في اليوم الثامن من شهر يونيو سنة 1927 بمدينة وهران، وهو ينتمي إلى عائلة معروفة نزحت من قلعة بني راشد المشهورة نحو مدينة

وهران في بداية القرن التاسع عشر[102]، تقدّم إلى الكتّاب كغيره من طلّاب العلم لحفظ القرآن الكريم بمسقط رأسه وهران، وتعلّم بالمدارس التّابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[103].

التحق وهو ابن 15 سنة بحزب الشعب الجزائري، وفي سنة 1947م بعد حملة واسعة شنتها الشرطة الفرنسية على المناضلين والوطنيّين رحل إلى مصر، والتحق بكليّة اللغة العربية بالجامعة الأزهرية[104]، وأثناء دراسته هناك لفت انتباهه عبقري، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي، فعكف على دراسة آرائه مدّة من الزمن، حتى رسخ علم الخليل في فكره، ورحل بعد ذلك إلى الغرب، فنهل العلوم، وتعلّم اللغات، ونال الشهادات من الجامعات الغربية، ورغم ذلك بقي فكره متعلّقا بالفكر الخليلي، فعكف على الرياضيات دراسة وتحصيلا حتّى يتهيّأ له دراسة علم الخليل، فكان له ما أراد.

وبعد استقلال الجزائر كان من المساهمين في النهوض بالجامعة الجزائرية تأطيرًا، وتطويرًا، وأُسندت إليه عمادة كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، فنهض بها، وكان لا يُفوّت المشاركة في كلّ الندوات التي كانت تقام من أجل تطوير الجامعة الجزائرية[105].

- عمل أستاذا مساعدا بكلية الآداب بالرباط بالمغرب من سنة 1960 إلى 1962م.

- تولّى رئاسة قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الجزائر من 1963 إلى 1965م.

- ومديرا لمعهد العلوم اللسانية والصوتية بجامعة الجزائر من 1966 إلى 1984م. ومديرا لوحدة البحث في علوم اللسان وتكنولوجيا اللغة من 1986 إلى 1992م.

---

[102] يُنظر، الشريف بوشحدان، الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح وجهوده العلميّة في ترقية استعمال اللّغة العربيّة، مجلّة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، العدد السّابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص44.

[103] ينظر، تواتي بن التواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، دط، 2008، ص 140.

[104] يُنظر، سعاد شرفاوي، التّفكير النّحوي عند عبد الرّحمان الحاج صالح، مذكّرة ماجستير في اللغة والأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، 2010،ص7.

[105] ينظر، تواتي بن التواتي، المرجع السّابق، ص 140.

– ومديرا لمركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية من 1992 إلى 2006م.
ورئيسا للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية سنة 2000

– ورئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية من سنة 2000 إلى 2017.

– رئيسا للجنة الوطنية لمشروع الرصيد اللغوي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من 1975 إلى 1984م.

– ورئيسا للجنة الدولية لمشروع الذخيرة اللغوية العربية التي تشرف عليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، من 1991 إلى 2004م.

–عضوا في مجمع دمشق (1978) ومجمع بغداد (1980) ومجمع عمان (1984) ومجمع القاهرة.(1988)

–عضوا في عدة مجالس استشارية منها مجلس مكتب تنسيق التعريب بالرباط ومجلس المعهد الدولي للغة العربية بالخرطوم. ومجلس المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

–عضوا في لجنة تحرير المجلة
الألمانية:EurphonetikSprachwissenfaftKummunikationالصادرة ببرلين.

–عضوا باحثا في مركز اللسانيات التقابلية التّابع لمعهد العلوم اللسانية والصوتية في جامعة السوربون الجديدة بفرنسا سنة1998–1993

–مديرالمجلة اللسانيات الصادرة في الجزائر من 1966 إلى2006[106].

3– 2 نتاجه العلمي:

[106]يُنظر، بشير إبرير، اللّسانيات العربيّة وأبعادها المعرفيّة في كتابات عبد الرّحمان الحاج صالح اللّسانيّة، منشورات المجمع الجزائري للّغة العربيّة، الجزائر، 2021، ص61، 63.

خلّف الحاج صالح خلال مسيرته العلميّة نتاجا غزيرًا من الدّراسات والأبحاث في مختلف ميادين اللّغة، وهذا المحصول العلمي الكبير نجده موزّعًا بين مداخلات في ندوات علميّة، دوليّة ووطنيّة، بالإضافة إلى مقالات منشورة في مختلف المجلّات والدّوريات، وهذه الأعمال أغلبها جُمع _لأوّل مرة سنة 2007_ في مجموعة من الكتب.

أ/ الكتب:

- منطق العرب في علوم اللّسان.
- السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة.
- الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة.
- بحوث ودراسات في علوم اللّسان.
- بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة (في جزأين).

بالإضافة إلى:

- رسالته في دكتوراه الدولة في جزئين عنوانها: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام أو اللسانيات العربية واللسانيات العامة دراسة تحليلية لنظرية المعرفة العلمية عند الخليل وأتباعه»، سنة 1979 وهي مطبوعة بالفرنسية بعنوان:

Linguistique Arabe et linguistique générale: essai de méthodologie et d'épistémologie du 'ILM AL-'ARABIYYA,

Pellot Charles, 1979.

- – مشاركته في : الرصيد اللغوي الوظيفي (للمرحلة الأولى من التعليم الابتدائي)، بالمعهد التربوي الوطني، الجزائر، الّذي ألّفته اللجنة الدائمة للرصيد اللغوي الوظيفي المُكوّنة من : معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر برئاسة الحاج صالح، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالمغرب، ، قسم اللسانيات التّابع لمركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية تونس، 1975. مشاركته في: المعجم الموحد

لمصطلحات اللسانيات (عربي _إنجليزي – فرنسي)، وكان ذلك مع نخبة من اللغويين التّابعينلمكتب تنسيق التعريب بجامعة الدول العربية، 2002.

- الأمثال الشعبية الجزائرية بالأمثال يتضح المقال لقادة بوتارن، ترجمة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

ب/ المقالات:

وأما المقالات فهي جدّ متنوعة في قضايا اللغة العربية ومختلف العلوم ذات الصّلة بها، فنجد في المعجم والمصطلح والترجمة والدراسات الحاسوبية وقضايا التعليم وغيرها، وقد نُشرت هذه المقالات في المجلات التآبعة للمجامع اللغوية الوطنية والعربية وبعضها نُشر في مجلات أجنبية، ونظرًا لعدم سعة المقاملذكرها كلّها؛ فإنّنا سنكتفي بالإشارة إليها من حيث العدد فقط، حيث بلغت 75 بحثا علميًّا منشورا يُلبّي مضمونها الحاجة العلمية والمعرفية للقارئ والباحث المتخصص؛ إذ ليس من اليسير النشر في المجلات العلمية والدوريات المتخصصة ذات الصرامة التحكيمية. وقد تضمّن كتابه "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية" بجزأيه اثنين وخمسين (52) بحثا من هذه البحوث، منها أربعة وأربعون (44) بحثا باللّغة العربية، وستة (06) أبحاث باللّغة الفرنسية، وبحث واحد (01) باللّغة الألمانية، وبحث واحد (01) باللّغة الإنجليزية[107].

3- 3 مشاريع عبد الرحمن الحاج صالح:

أنشأ عبد الرحمن الحاج صالح مجموعة من المشاريع العلمية، ودافع عنها بشراسة ورعاها بما يملك من إمكانات ماديّة ومعنوية ومن هذه المشاريع نذكر:

المشروع الأول : تأسيسه معهد العلوم اللسانية والصوتية:

ذكر الباحث محمد يحياتن –رحمه الله– أثناء محاولته التأريخ للبحث اللساني في الجزائر أن معهد العلوم اللسانية والصوتية لجامعةالجزائر، قد تمّ إنشاؤه بمرسوم وزاري رقم 30-66

[107] يُنظر، بشير إبرير، نفس المرجع، ص69، 70.

الصادر في 11/04/1964[108]، ويرجع الفضل في تأسيسه إلى أحمد طالب الإبراهيمي الذي كان يتولّى منصب وزير آنذاك، فدعم المشروع ورعاه[109]. وكان مقر المعهد بابن عكنون، ثمّ تحول بعد ذلك إلى بوزريعة وتمّت تسميته مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية. وقد تمّ تجهيزه بأحدث المعدّات العلمية آنذاك المتعلقة بالمعامل الصوتية والحاسوبية اللازمة لدراسة اللغة العربية من الجانب اللساني في مختلف مستوياتها الصوتية والمعجمية والصرفية والنحوية.

وقد وصف الباحث محمد الصالح بن عمر هذا المعهد بالقول إنّه أول مخبر عصري ومتقدّم لدراسة الأصوات في البلاد العربية هو المخبر الذي تمّ إنشاؤه في سنة 1966 في معهد العلوم اللسانية والصوتية في الجزائر، والّذي عُيّن للعمل فيه مختصّون في علم الأصوات، ومهندسون في الإلكترونيك، وحُصرت مهامه في دراسة الجانب المادي (الفيزيائي والفيزيولوجي) للأصوات اللغوية ويضمّ هذا المخبر عدة وسائل تقنية منها: كيموغرافي إلكتروني،وحنك صناعي ومسجل ذبذبة بأشعة فوق بنفسجية، وآلة لإنتاج الأصوات من نوع أوفا، وسونو غراف، ومصلحة كاملة للتصوير بالأشعة»[110]

المشروع الثاني: الماجستير في علوم اللسان والتبليغ اللغوي:

انبنى هذا المشروع على المشروع الأول، ويتمثل في إنشاء دبلوماجستير في علوم اللسان والتبليغ اللغوي، بمعهد العلوم اللسانية والصوتية، وقد خُصّص لذلك فرق بحث متخصصة تجمع بين المهندسين في الحاسوب والمتخصصين في اللسانيات واللغة العربية،

[108] يُنظر، محمد يحياتن اتجاهات البحث اللساني في الجزائر، المجلة العربية للدراسات اللغوية , الخرطوم , المجد 6 , عدد1 ,1988 , ص35 . وينظر:بشير إبرير، نفس المرجع،87.

[109] يُنظر، بشير إبرير، نفس المرجع، ص88.

[110] يُنظر، حمد الصالح بن عمر، اللغويون العرب المعاصرون والوسائل التقنية الحديثة في دراسة الأصوات، مجلة دراسات عربية، العدد 1و2، 1985، ص 73-74.

بالإضافة إلى الأطباء المتخصصين في علم أمراض الكلام، وكذا المتخصصين في الفيزياء والإلكترونيك والرّياضيات ، واللغات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية بصفة خاصة.

وقد كان هذا المعهد وجهة للباحثين العرب وحتى لغير العرب، من بعض البلدان الأوروبية ذات العلاقة به، إذ يعد هذا من صميم العلوم المعرفية Les sciences cognitives في أبعادها العلميّة الصارمة الّتيتستلزم إلى باحثين أكفاء، وهو ما عمل الحاج صالح على تحقيقه منذ بداية السبعينات من القرن الماضي.

المشروع الثالث: مجلة اللسانيات:

يتمثل هذا المشروع في مجلة "اللسانيات" الّتي تعد من المجلاتالعلميّة المتخصصة الّتي يخضع النشر فيهالشروط صارمة، تعنى هذه المجلّة بتوطين اللّسانيات داخل الجزائر وفي باقي بلدان العالم العربي، وتنشر الأبحاث باللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنجليزية في الجزائر والوطن العربي وفي العالم أيضا.

المشروع الرابع: الذّخيرة اللغوية العلميّة العربيّة:

إنّ الذّخيرة العربية تمثّل مشروعا علميا حضاريا، حيث يعدّ هذا المشروع إضافة علميّة نوعيّة من الناحيّة النظريّة بالنّظر إلى زمن اقتراحه في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي وكذلك بالنّظر إلى كيفيّة تصوره المبني على إدراك الأسس العلميّة والمعرفيّة الخاصّة به، وتوقع آفاقه المستقبليّة. فهو اقتراح أصيل وليس نسخة لغيره. وإنما هو مشروع له أبعاد علميّة وحضاريّة وقوميّة تتجاوز طاقة الفرد الواحد وكذا الجماعة الواحدة. بل إنّ إنجازه وتحقيقه على أرض الواقع يتجاوز إمكانيات الدولة الواحدة، ما يستدعي ضرورة تعاضد الجهود وتآزرها على إنجازه، والعمل من أجل تحقيق أهدافه وغاياته في إطار مؤسسات علميّة عربيّة. وهو ما تقوم به: المنظّمات الثقافيّة والتربويّة مثل المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب تنسيق التّعريب والمجامع اللغويّة والحكومات العربيّة[111].

[111] يُنظر، بشير إبرير، نفس المرجع، 89.

وبما أنّ مشروع الذّخيرة اللّغويّة العربيّة ذو أهميّة كبيرة،وما دام هناك إجماع على هذهالأهميّة، والحاجة القصوى له. فإنّ ذلك يتطلّب تظافر جهود البلدان العربيّة كلّها وفي أعلى مستوى من أجل تحقيقهورفعه إلى ما يقارب مستوى الغربيين، ولا يكفي لتحقيق هذا الهدف أن يقوم بهذا الدّور مركز واحد ولا بلد واحد.

ويعرّف الحاج صالح الذخيرة بأنها: بنك آلي من النصوص، وهي ليست مجرد مدونة أدخلت في ذاكرة الحاسوب، وهي ليست CDROM كما يقولون، بل مجموعة من النصوص أدمجت على الطريقة الحاسوبية، حتى يتمكن الحاسوب من مسحها كاملة، أو جزئيا، ولها عدد من البرامج الحاسوبية وضعت خصيصا لإلقاء أنواع خاصة وكثيرة من الأسئلة.

تُوفي الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله– يوم 05 مارس 2017 الموافق لـ 06 جمادى الآخرة 1438هـ بمستشفى "عين النعجة"في العاصمة عن عمرالـ 90 سنة. ودفن بمقبرة "دالي "إبراهيم" بالجزائر العاصمة يوم : 06/03/2017[112].

خلاصة الفصل التّمهيدي:

خلصنا في نهاية هذا الفصل إلى:

- ✓ أنّ النظريّة اللّغويّة العربيّة انبثقت عن درس لغوي متجذّر في التّراث العربي.منطلقه الأساس الدّراسات القرآنية.
- ✓ أنّ الدّرس اللّغوي العربي في التّراث مرّ بمراحل متميّزة.
- ✓ أنّ علاقة الدّرس اللّغوي العربي الحديث باللّسانيات الغربيّة أصبح أكثر وُضوحًا بعد مجيء فرديناند دي سوسير.
- ✓ أنّ بعض الدّارسين العرب المحدثين تأثّروا بالنّظريات اللّسانيّة الغربيّة وحاولوا تطبيقها على اللّغة العربيّة كلّ حسب النّظريّة التي تأثّر بها.

[112] يُنظر، بشير إبرير، نفس المرجع، 64.

- ✓ أنّ النّظرة إلى التّراث اللّغوي العربي من زاوية اللّسانيات جعل من هذه الأخيرة مقياسًا لتقويمه وإثبات أصالته.
- ✓ أنّ اللّسانيات دخلت إلى الثّقافة العربيّة عبر مراحل.
- ✓ أنّ النّظر في اللّغة العربيّة ودراستها وفق معطيات الدّرس اللّساني الحديث اتّجه إلى البحث في التراث اللّغوي العربي الذّي تركه القدامى.
- ✓ أنّه رغم سبق الدّراسات اللغويّة العربيّة في الكشف عن كثير من قضايا اللّسانيّات الحديثة إلّا أنّ الهوّة تبقى كبيرة بين التراث اللّغوي العربي واللّسانيات.
- ✓ أنّ النّظريّة اللّغويّة عند العرب وردت مبثوثة في خبايا تراثهم.
- ✓ أنّ الدّرس اللّغوي العربي الحديث له إمكانيّة تحقيق تطوّر كبير وخلق بدائل نظريّة ومنهجيّة للدّرس اللّغوي القديم.
- ✓ أنّ النّظريّة الوحيدة التي كان منطلقها من التراث والبحث عن الأصول العربيّة لنظريّة لسانيّة حديثة هي النّظريّة الخليليّة الحديثة للدّكتور عبد الرّحمان الحاج صالح رحمه الله.
- ✓ أنّ فكر اللّساني عبد الرّحمان الحاج صالح يتمحور حول التّراث العربي في كليّته وشموليّته.
- ✓ أنّ الثقافة العربيّة لا زالت متمسّكة بالتراث اللّغوي العربي.
- ✓ أنّ اللّسانيات لا تزال علمًا غريبًا في الثّقافة العربيّة.
- ✓ أنّ بعض الأعمال اللّسانيّة العربيّة يُستفاد من اقتراحاتها النّظريّة عند الغرب نظرًا لما لها من مردوديّة.
- ✓ أنّ الاتّجاه الذي يسعى إلى تطعيم القديم بالجديد هو الاتّجاه الذّي يُعوّل عليه في بناء درس لغوي عربي حديث.

الفصل الأوّل:

حقيقة السّماع عند عبد الرّحمان الحاج صالح.

1/ مآخذ الدّارسين المحدثين في عمليّة السّماع اللّغوي.

2/الدّرس اللّغوي العربي بين اللّغة الأدبيّة ولغة التّخاطب.

3/ السّماع اللّغوي من منظور الحاج صالح.

4/ آراء بعض الدّارسين العرب المحدثين في تعامُل النحّاة مع المسموع العربي.

5/ أطراف عمليّة السّماع .

نتائج الفصل الأوّل.

يُعدّ السّماع اللّغوي أوّل وأقوى الأصول الّتي بُني عليها صرح العربيّة؛ ذلك إنّ التّقعيد للُغة ما يتطلّب جمع مادّة لغويّة ثمّ استنباط القواعد منها بناءً على ما يُلاحظ من مظاهر لغويّة، كالقول برفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك، وهذا المنهج هو الّذي اعتمده النحّاة القدامى على نحو ما فعل الخليل وتلميذه سيبويه. وقد اعتمد الخليل مصدرين للمادّة اللّغويّة: أوّلهما النّقل عن قرّاء القرآن الكريم، وثانيهما سماعه المباشر من أفواه العرب الخلّص، وكان يُضعّف الاحتجاج بلفظ الحديث الشّريف؛ لأنّ الأعاجم كانوا يتناقلون روايته، بالإضافة إلى وُرود بعض الأحاديث الشّريفة بألفاظ مختلفة[113]. وقد اتّبع النحاة واللّغويّون القدامى منهجًا صارمًا في سماعهم اللّغة، إلّا أنّ ذلك لم يمنع منهجهم هذا من التعرّض للنّقد من قبل بعض الدّارسين المحدثين. وسنعرض ههنا لبعض ما يُعيب به الدّارسون المحدثون على الطّريقة الّتي اتّبعها القدامى في سماع اللّغة، وعلى المعايير الّتي وضعوها للقيام بعملهم هذا.

1/ مآخذ الدّارسين المحدثين في عمليّة السّماع اللّغوي:

بما أنّ السّماع هو الأصل الأوّل للدّرس النّحوي، وعليه يُعتمد في بناء القواعد واستقصاء اللّغة، فإنّ ذلك قاد إلى طرح التّساؤل التّالي: هل استطاع النحاة واللّغويّون سماع كل المفردات والتراكيب الّتي يستعملها العرب في كلامهم؟

يُمكن عرض الإجابة عن هذا التّساؤل في شقّين:

أ/ سماع المفردات: يُلاحظ أنّ هناك إحاطة بسماع المُفردات وتسجيلها، ودليل ذلك ظهور معاجم عربيّة شاملة أوّلها معجم العين للخليل بن أحمد (ت175هـ)، ما يوحي أنّ المُفردات العربيّة تكون سُمعت كلّها لفظًا وتمَّ فهم معانيها، ما مكّن اللّغويّين من تحديد المُستعمل منها

[113] يُنظر، أنيس فريحة، نظريات في اللّغة، ط2، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، 1981، ص79.

والمُهمل. ورغم ما يُحيط بهذا الاعتقاد من مآخذ إلّا أنّ عدم وُجود خلاف في دلالة المُفردات لدى أصحاب المعاجم، يجعلنا نسلّم بصحته (الاعتقاد)[114].

ب/ سماع التّراكيب: رغم الكمال والشّمول الّذي ميّز عمليّة سماع مفردات اللّغة إلّا أنّ القصور في سماع تراكيبها كلّها يبقى واضحًا، فإذا كان منهج التّقليبات الّذي ابتكره الخليل كفيل بحصر مفردات اللّغة فإنّ حصر تراكيبها يبقى بعيد المنال؛ وذلك لما تحويه التّراكيب اللّغويّة من مظاهر وأساليب كالحذف والإضافة والإطناب والإيجاز، ما أدّى إلى اضطراب في تأسيس القواعد النّحويّة المبنيّة على أساس التّراكيب اللّغويّة. بالإضافة إلى عدم تحديدهم كميّة المسموع الّذي يُمكن على أساسه بناء قاعدة نحويّة، فظهر القول بالقلّة والشّذوذ والنّدرة[115].

فلو افترضنا أنّهم ركّزوا في سماعهم على المفردات (معزولة عن سياقاتها) فإنّ نتيجة ذلك تكون عدم قدرتهم على صياغة قواعد نحويّة من هذا المسموع. أمّا إن كان سماعهم منصبًّا على التراكيب اللّغويّة فإن ذلك يجعلنا نجزم بأنّهم لم يسمعوا كلّ التراكيب.

ولو سلّمنا بأنّ ما تمّ سماعه من مفردات وتراكيب يُمثّل مادّة لغويّة (مدوّنة) يُمكن من خلالها التّقعيد للّغة، فإنّ ذلك لا يمنع من وُجود بعض المآخذ الّتي تخلّلت عمليّة السّماع (مفردات وتراكيب):

1/ عدم الدّقة في تحديد مفهوم الفصاحة: لمّا كان السّماع يعتمد الفصاحة معيارًا للكلام المسموع، كان لزامًا على النحاة واللّغويّين أن يضعوا لمفهومها تحديدًا دقيقًا، لكن هذا لم يحدث، ما جعل تحديد مفهومها يخضع لمعايير فرديّة، فقد شخّص الخليل مظاهر فصاحة الألفاظ بالقول إنّ «من ترك عنعنة تميم وكشكشة ربيعة فهُم الفُصحاء»[116].

---

[114] يُنظر، علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، الدّار العربيّة للموسوعات،، ط1، لبنان، 2003، ص200.

[115] يُنظر، علي مزهر الياسري، نفس المرجع، ص201_ 204.

[116] العين 104/1.

إنّ ما يُمكن مُلاحظته في هذا القول هو أنّ الخليل لم يُقدّم مفهومًا للفصاحة، وإنّما هي إشارة إلى بعض الظّواهر الّتي تُخلّ بالفصاحة كالعنعنة والكشكشة، وهي مظاهر صوتيّة مُرتبطة بنطق بعض الألفاظ. ويرى الجاحظ أنّ قريشًا هي أفصح العرب[117]. وإلى مثل هذا الرّأي ذهب الفرابي مع محاولته تعليل مواضع الفصاحة عند قريش، وقد نقل السّيوطي رأيه هذا بتوضيح أكثر وشرح أوسع، حيث يقول:كانت قريش أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللّسان عند النّطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانة عمّا في النّفس، والّذين عنهم نُقلت اللّغة العربيّة، وبهم أُقتدي، وعنهم أُخذ اللّسان العربي[118].

إنّ ما قال به السيوطي يُمكن عدّه الأقرب إلى تحديد مفهوم الفصاحة، فقد جمع بين تحديد الفصحاء الّذين يُؤخذ بلغتهم وكذا تحديد مواصفات أفصح الألفاظ، من سهولة في النّطق، واستساغة في السّمع، وإبانة عن المعاني.

2/ عدم التزام النحّاة بشروط السّماع والاستشهاد: فكان منهم من ينحاز إلى شاعر ما فيأخذ بشعره، ويتعصّب على آخر فيُعرض عن الأخذ من شعره، ومن أمثلة ذلك ما ذكره السّيوطي من أنّ الأصمعي تعصّب على الكميت فلم يأخذ بشعره، بالإضافة أنّ بعض النحّاة حاولوا تغيير رواية الشّعر ليجعلوه موافقًا للقواعد الّتي أثبتوها[119].

3/ كان الأجدى بالنحّاة أن يتّخذوا القرآن الكريم والنّصوص الأدبيّة العالية، كالشّعر والأمثال أساسًا لبناء قواعدهم. بل إنّ النّص القرآني وحده كفيل بأن يكون أساسًا ومعيارًا دقيقًا للغة العرب، ولو وقفوا في استنباط قواعدهم على ما وصلهم من نصوص اللّغة الأدبيّة المُمثَّلة في الآداب الجاهليّة والنص القرآني لجنّبوا أنفسهم الكثير من المُهاترات والجدل فيما يجوز وما لا يجوز، وهي الأسباب الّتي جعلت القواعد اللّغويّة تبدو لنا مضطربة متعدّدة الوُجوه[120]. وإلى

[117] يُنظر، الجاحظ، البيان والتّبيين، 212/3.

[118] يُنظر، جلال الدّين السيوطي، الإقتراح في علم أصول النّحو، دار المعرفة الجامعيّة، الشّاطبي، 2006، ص101.

[119] يُنظر، علي مزهر الياسري، المرجع نفسه، ص203.

[120] يُنظر، إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، ص41.

نفس الرّأي ذهب الياسري الّذي يرى أنّ النحّاة لو اعتمدوا النص القرآني مادّة لتأسيس قواعدهم النّحويّة لتجنّبوا متاهات الرّواية والسّماع.

ولا نحسب أنّ الياسري ها هنا يقصد بالمتاهات تنقيصًا من قيمة وأهميّة الرّواية والسّماع. وإنّما هي دعوة منه لإتباع النّهج اليسير الّذي من شأنه إبعاد الشك، وتفادي الغموض والاختلافات الّتي قد تلحق بقواعدهم النّحويّة.

وفي هذا الصّدد يرى محمد عيد أنّ السّبب الرّئيس الّذي جعل النحّاة يتجنّبون الاعتماد على القرآن الكريم وحده _رغم إقرارهم جميعًا بحجيّته_ والغوص في الرّواية والسّماع وما لحق بهما من اختلافات واختلاقات ، هو أنّ النّص القرآني لا يقبل تعدّد اللآراء، وقدسيّته تمنع حرية التّصرف فيه، وهو ما يُخالف تفكيرهم، وتحقيق رغباتهم[121]. وهنا نتساءل هل كان التّحرّز الديني عند هؤلاء النحّاة هو الدّافع الوحيد في عدم اعتمادهم النص القرآني مادّة لغويّة للتّقعيد النّحوي، أم أنّ هناك مقاصد أخرى وراء توجُّههم هذا؟

يُجيب محمد عابد الجابري عن هذا التّساؤل بقوله: «أنّ التّحرّز الدّيني ليس السّبب الوحيد لذلك، بل هناك أسباب أخرى منها أنّ المطلوب من عمليّة جمع اللّغة تحصينه [القرآن الكريم] من الخارج، وهذا الأمر يتطلّب إيجاد لغة (ما ورائيّة) تكون بمثابة الإطار المرجعي له سواء كان ذلك على مستوى اللّفظ أو على مستوى التّعبير أو المعنى»[122].

قد يُفهم من قول الجابري (تحصين القرآن من الخارج) أنّه يقصد أنّ اللّغة هي الّتي تحْفظ القرآن الكريم وتُحافظ عليه، لكنّا لا نحسبه كذلك؛ لأنّ العكس هو الصّحيح، لكن الجابري رفع الغموض عن هذا الفهم الخاطئ بقوله (تكون إطارًا مرجعيًّا)، وبالتّالي يُمكن القول أنّ ما قصده هو ضرورة الاستعانة بلغة العرب الفصحاء في تفسير ما أُشكل فهمه، وهو ما أرشد إليه ابن

[121]يُنظر، علي مزهر الياسري، المرجع السّابق، ص205.

[122]محمد عابد الجابري، العلاقة بين اللّغة والفكر في الثّقافة العربيّة، ندوة البحث اللّساني والسّيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرّباط، 1981، ص45.

عباس المسلمين عندما نصحهم بالاستعانة بشعر العرب في فهم وتفسير ما يعترضهم في القرآن الكريم من مشكل لغوي[123].

وقد ذهب الجابري أبعد من ذلك بعدم استبعاده أن يكون اتّصال النحاة بالبادية صادر عن مقصد آخر _يُضاف إلى المقصد المذكور_ وهو إثبات "فطريّة اللّغة" عند أهل البادية وهو أمر أقرّه البحث اللّغوي المعاصر[124]. ولو صحّ هذا الافتراض القائل بأنّ النحّاة واللّغويين كان قصدهم من الاتّصال بالبادية إثبات فطريّة اللّغة لكان ذلك دليلا على أنّهم أرادوا وصف سلائق أهل البوادي، وهو منهج مأخوذ به في الدّراسات اللّسانيّة المعاصرة.

كما أثار تحديد القدامى لزمان السّماع ومكانه الكثير من الجدل لدى النحّاة المحدثين. فالنحاة واللّغويون القدامى حدّدوا منهجهم في جمع وتقعيد اللّغة، وبنوه على معيارين هما:

أ/تحديد القبائل الّتي يُؤخذ عنها: وهي قيس، وتميم، وأُسد، وطيء ثمّ هذيل، وهي قبائل مُتباعدة جغرافيًّا، ومُتمايزة لهجيًّا.

ب/ تحديد فترة زمنيّة للاستشهاد بالشّعر: فجعلوها تمتدّ ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، ومثل ذلك بعده[125].

وسنعرض _باختصار_ لبعض آراء المحدثين ممّن كانت لهم مآخذ على منهج النحاة القدامى في هذه المسألة:

_ وصف بعض النحاة المحدثين منهج العلماء القدامى في جمع اللّغة بالقصور؛ لأنّ القدامى _حسب رأيهم_ خلطوا بين مستويات الأداء اللّغوي بسبب تفسيرهم الخاطئ للسّليقة، فقد اعتقدوا

---

[123] يُنظر، أبو علي الحسين بن رشيق القيرواني، العمدة في صناعة الشّعر ونقده، ط1، عدّة دور نشر 30/1.

[124] يُنظر، محمد عابد الجابري، العلاقة بين اللّغة والفكر في الثّقافة العربيّة، ص45.

[125] يُنظر، جلال الدّين السيوطي، الإقتراح في علم أصول النّحو، ص56. ويُنظر، عطا محمد محمود موسى، مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، أطروحة دكتوراه في تخصّص اللغة العربيّة وآدابها، الجامعة الأردنية، 1992، ص103.

أنّ الكلام الصّادر عن كل عربيّ مبرّأ من شوائب العجمة يُمكن عدّه فصيحًا[126]. وسبب هذا الخلط هو عدم تحديدهم مفهوم الفصاحة بدقّة (كما ذكرنا سابقًا).

_اعتمادهم أخذ اللّغة عن قبائل محدّدة، وإعراضهم الأخذ عن القبائل الأخرى، لاعتقادهم وُجود هوّة بين الفصحى ولغات القبائل الأخرى، في حين كان عليهم الأخذ من لغات كلّ القبائل؛ لأنّ الاختلاف اللّهجي بينها لا يجعل إحداها تفضل عن الأخرى، وبأيّهما اقتُدي تحقّق المقصد[127].

_تحديدهم فترة زمنيّة طويلة (حوالي ثلاثة قرون)، وهي فترة لا يُمكن للّغة أن تُحافظ فيها على حال واحدة. ورغم أنّ هذا التّحديد هو إجراء علمي لضبط اللّغة إلّا أنّه جعلها عاجزة عن مُواكبة التّطوّر[128].

وعلى الرّغم ممّا أثاره هذا التّحديد للبعدين الزّماني والمكاني من مَلاحظ لدى النحّاة المحدثين، إلّا أنّ هناك منهم من كانت لهم وجهة نظر أخرى. ومن هؤلاء حلمي خليل الّذي يرى أنّ هذا التّحديد هو مبدأ وصفي يتناسب والهدف الّذي سطّره النحّاة القدامى لعمليّة البحث اللّغوي والمُتمثّل في فهم القرآن الكريم وتيسير قراءته وفهمه لغيرهم[129].

ولمّا كان الهدف من بحثنا هذا هو استقراء ملامح النّظريّة اللّغويّة العربية في فكر الحاج صالح، وكان السّماع أوّل وأقوى أصل بني عليه صرح العربيّة وقواعدها. فإنّ ذلك يُوجب علينا عرض الطّريقة الّتي تناول بها الحاج صالح هذا الأصل (السّماع). وقبل حديثنا

---

[126]يُنظر،علي أبو المكارم، تقويم الفكر النّحوي، ط1، دار الثّقافة، بيروت، 1975، ص157_ 159. ويُنظر، تمام حسان، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص29.

[127]يُنظر، محمود فهمي حجازي، علم اللّغة العربيّة، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص224، 225. ويُنظر، عباس حسن، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1966، ص32.

[128]يُنظر، عطا محمد محمود موسى، المرجع السّابق، ص104.

[129]يُنظر، حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللّغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعيّة، 1988، ص189/ مناهج105.

عن السّماع اللّغوي وشروطه، وأوصافه عند علماء اللّغة العرب القدامى_كما أوردها الحاج صالح_ لا بُدّ من الإشارة إلى أحد أهم التصوّرات الحديثة، الّتي طعنت في علميّة المنهج الّذي اتّبعه علماء اللّغة العرب في سماعهم اللّغة، وهذا التصوّر هو الزّعم بوُجود لغة مشتركة أدبيّة تختلف عن لغة التّخاطُب العادي، وهو الأمر الّذي غاب عن فكر علماء اللّغة العرب حسب زعمهم، ما يُبعد _حسبهم_ السّماع اللّغوي العربي عن المنهج العلمي في دراسة اللّغة.

وقد ردّ الحاج صالح على هذا الزّعم _أو كما يسمّيها أسطورة اللّغة المشتركة الأدبيّة_ بأدلّة تُثبت علميّة السّماع اللّغوي العربي، كما بيّن أسباب هذا الفهم الخاطئ لدى بعض الدّارسين المحدثين، مُستبعدًا غياب هذا الأمر المهم في دراسة اللّغة عن جهابذة اللّغة العرب.

2/الدّرس اللّغوي العربي بين اللّغة الأدبيّة ولغة التّخاطب:

يعتقد كثير من الباحثين المعاصرين أنّ لغة التّخاطُب عند القدامى كانت تختلف عن اللّغة الأدبيّة، ما أدّى ببعضهم إلى القول إنّ الفصحى لم تكن لغة للخطاب العادي؛ وذلك لاقتناعهم بوُجود لهجات تختلف من قبيلة عربيّة إلى أخرى، وهذا التمييز جاء نتيجة تأثّر الدّارسين العرب المحدثين بالأفكار الغربيّة، ونقلهم لهذه الفكرة عنهم «وأصل هذا التصوّر يرجع إلى ما لاحظه علماء الغرب (أو ما يظنُّونه أنّه كذلك) في الحالة اللّغويّة لبلاد اليونان قديما من وُجود لهجات محليّة، ولغة أدبيّة موحَّدة سمّيت عندهم بالـ Koinè فقاسوا الحالة اللّغويّة العربيّة في زمان "الفصاحة العفويّة" على الوضع اللّغوي اليوناني القديم فسموا اللّغة الفصحى Arabic Koinè...وحجّتهم الّتي يعتمدون عليها للدّفاع عن هذا التصوّر هي وُجود ما يُشبه اللّهجات عند العرب قديما، ومن جهة أخرى استحالة أن تكون في زعمهم لغة التّخاطُب اليومي العفوي في أي زمان كان هي لغة الأدب»[130]. بالإضافة إلى ما وقع فيه الكثير من الدّارسين المعاصرين من تخليط، وذلك بإسقاطهم الوضع اللّغوي العربي الحديث على الوضع اللّغوي

[130] عبد الرحمان الحاج صالح، السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، ص 147- 148.

القديم حاملين «الفصحى القديمة على الفصحى الحديثة من حيث إنّ الفصحى الحديثة هي اللّغة المشتركة الثّقافيّة وتقابلها لغة التّخاطُب الّتي هي مختلفة بين عاميّة وأخرى فلا بدّ أن تكون الفصحى القديمة عند هؤلاء مثل ذلك: لغة مشتركة أدبيّة تُقابلها لغة التّخاطُب الّتي كانت في زعمهم مختلفة بين قبيلة وأخرى»[131]. ومن هؤلاء الباحثين أنيس فريحة الّذي ذهب إلى أنّ العربيّة الفصحى كانت لغة أدبيّة للشّعر والغناء وأنّها لم تكن يومًا لغة الكلام العادي كما هو الشّائع في التّقليد العربي، والدّليل على ذلك أنّ الحرب على اللّحن كانت بمجيء الإسلام الّذي جهد إلى أن تكون لغة القرآن لغة النّاس[132]. والمُلاحظ أنّ هذا الحُكم الّذي أصدره فريحة هو حُكم مبني أساسًا على اختلاف المراحل أي أنّه قاس مرحلة ما قبل نزول القرآن على مرحلة ما بعد نزوله، والحقيقة أنّ الحرب على اللّحن بعد نزول القرآن كانت لأسباب نذكر منها:

_ أنّ قدسيّة النّص القرآني تمنع جواز اللّحن فيه.

_ أنّ اختلاط العرب الفصحاء بغيرهم من الأمم الّتي دخلت الإسلام أدّى إلى شُيوع اللّحن.

وبالتّالي فإنّ ما قال به أنيس فريحة لا يُمكن عدّه دليلًا على وجود مستويين من اللّغة (لغة فصحى للأدب والشّعر... وأخرى للخطاب العادي). وإنّما هو مقارنة بين مرحلتين مُختلفتين من مراحل اللّغة. بالإضافة إلى أنّ اللّحن في اللّغة لا يعني وُجود مستويين في اللّغة.

وذهب ابراهيم أنيس إلى نفس الرّأي الذي قال به فريحة فهو يرى أنّ اللغة العربيّة تتجسّد في صورتين أولاهما تلك اللّغة النّموذجيّة الّتي تُمثّل لغة الأدب والقرآن الكريم، وثانيهما تلك اللّغة الّتي تشتمل على الصّفات الكلاميّة الّتي ميّزت اللّهجات المُتباينة بين القبائل إبان الفتوح الإسلاميّة[133]. إلّا أنّ الأستاذ إبراهيم أنيس لم يُقدّم دليلًا على تصوُّره هذا ما يجعله يبقى

[131] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 174.

[132] يُنظر، أنيس فريحة، تبسيط قواعد العربيّة وتبويبها على أساس منطقي جديد، مطابع المرسلين اللّبنانيين، جونية، لبنان، 1952، ص13.

[133] يُنظر، إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، ط8، 1992، ص26.

حدسًا محضًا. بالإضافة إلى عدم إشارة علمائنا القدماء إلى مثل هذا الخلاف ما يعني عدم وُجوده. بل إنّهم كثيرًا ما كانوا يُشيرون إلى التّوافق بين لغة القرآن ولغة العرب[134].

وهناك من الباحثين من حاول أن ينظر إلى مذهب التّفريق بين مستويي اللّغة (اللّغة الأدبيّة ولغة التّخاطُب) بالاعتماد على معايير أخرى مثلما فعل عفيف دمشقيّة الّذي اعتمد معيار "الجهد الأقل" مُستدلًّا على ذلك بالقول إنّ النّطق بالعربيّة مع الوُقوف عند حركاتها الإعرابيّة يتطلّب وقتًا أطول للنّطق بها، ما يُؤدّي حسبه إلى إتعاب المتكلّم والمُتلقّي ممّا يجعلهما يحيدان عن موضوع حوارهما[135]. أي إنّ الإنسان بطبعه يميل إلى السّهولة واليُسر في التّواصل مع محيطه الاجتماعي. وقد فرّق دمشقيّة بين اللّغة بمفهومها الأدبي واللّغة بمفهومها اللّهجي مُستخلصًا أنّ الأخيرة تتشكّل في ذهن النّاطق بها عن طريق الاتّصال بمحيطه الاجتماعي دون اشتراط معرفته بدقائق اللّغة، وبالتّالي فاللّهجة موروث اجتماعي بخلاف اللّغة الأدبيّة الّتي تتطلّب _بالإضافة إلى الاتّصال بالمجتمع_ اتّصالًا بالتّراث الأدبي والفنّي، ومرانًا يُمكّن النّاطق بها من استخدامها في مختلف المواقف[136].

يبدو أنّ الأستاذ عفيف دمشقيّة قد بنى تصوّره هذا أو كما يُسمّيها "نظريّة الجهد الأقل" على معطيات العصر الحديث وحكم بها على الواقع اللّغوي في عصر الفصاحة السّليقيّة ، وما وصفُه اللّهجة بموروث اجتماعي (اكتساب)، وكذا ربطه اللّغة الأدبيّة بالمران (التعلُّم) إلّا دليل على أنّه قد بنى حكمه على الواقع اللّغوي في عصر الفصاحة السّليقيّة على معطيات العصر الحديث، وهو حكم نراه بعيدًا عن الموضوعيّة.

وذهب تمّام حسان نفس المذهب عندما قال إنّ النّحاة لم يُفرّقوا بين لهجات القبائل وبين اللّغة الأدبيّة المشتركة[137]. وهو كلام لا يمتُّ إلى الحقيقة بصلة؛ لأنّ النحّاة ذكروا الفروق

---

[134] يُنظر، علي مزهر الياسري، المرجع السّابق، ص54.

[135] يُنظر، عفيف دمشقيّة، تجديد النّحو العربي، معهد الإنماء العربي، لبنان، 1981، ص46.

[136] يُنظر، عفيف دمشقيّة، المرجع السّابق، ص45، 46.

[137] يُنظر، تمام حسان، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص81.

اللّهجيّة الموجودة بين مختلف القبائل، وبيّنوا خصائص كلّ منها، مع الوُقوف على ما يُميّز كل لهجة عن غيرها من اللّهجات[138].

وقد قام الحاج صالح بدحض هذه الفكرة، وردّ على من تبنّى هذا الزّعم، مُستبعدا فكرة عدم تفطّن العلماء القدامى وُجود لغة أدبيّة مشتركة تختلف عن لغة التّخاطُب، مُتسائلًا:«كيف يُتصوّر أن يُبنى هذا الصّرح الفخم العظيم المسمّى بالنّحو العربي (في أقدم صوره) وهو يحتوي على تلك الملاحظات الدّقيقة للاستعمال اللّغوي العربي لفظًا ومعنًى، إفرادًا وتركيبًا...والتمييز بين ما يرجع إلى أبنية الكلام وأحوال الخطاب...فكيف يتصوّر أن يُبدع كل هذا علماء لم يكونوا قادرين أن يتفطّنوا إلى وُجود لغة أدبية مشتركة تنظم بها الأشعار هي وحدها دون اللّهجات المحليّة ونزل بها القرآن هي وحدها وإلى أنّها منفصلة بالتالي عن اللّهجات الّتي كان يتكلّم بها العرب يوميًّا؟»[139].

2-1 التّخليط بين مفهومي اللّغة واللّهجة عند بعض الدّارسين المُحدثين:

إنّ الاعتقاد _الذي ساد عند بعض الدارسين المحدثين_ بوُجود لغة مشتركة أدبيّة تختلف عن لغة الخطاب العادي، لم يأت من عدم وإنّما بناه أصحابه استنادًا لمعطيات بعضها اجتماعي (كقياس حالة على حالة، وقياس زمان على زمان، وقياس مكان على مكان آخر). وبعضها لغوي ناتج في أغلبه عن الفهم الخاطئ لما وصلنا من التّراث اللّغوي العربي، من ذلك ما ذكره الحاج صالح من تخليط بين مفهومي اللّغة واللّهجة الّذي يعود سببه إلى أنّ سيبويه وبعض النحّاة نسبوا اللغات إلى أهلها: لغة فزارة، لغة بني تميم، لغة خثعم، لغة أهل الحجاز، لغة هذيل فكأنّه قال: لهجة أهل الحجاز ولهجة تميم ولو بحثنا عمّا قصدوه بقولهم لغة أهل الحجاز ولغة تميم في السّياقات المذكورة لوجدنا أنّها لا تخصّ اللّهجة كلّها عندهم (النحاة الأوّلين). وإنّما تخصّ بعض الوحدات اللّغويّة فقط. ذلك أنّهم كانوا يقصدون بنسبتهم هذه كيفية استعمال العرب أو أفراد منهم لوحدة معيّنة من وحدات اللّغة أي بأداء خاص بهم

[138] يُنظر، علي مزهر الياسري، المرجع السّابق، ص63.

[139] عبد الرحمان الحاج صالح، السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 151.

ليس إلاّ[140]. وفي هذا السّياق أشار الحاج صالح إلى أن الكثير من المحدثين قد فهموا أنّ المقصود من استعمال العلماء القدامى لكلمة "لغة" هو لهجة من لهجات العرب وليس أداء خاصّا ببعض العناصر اللّغويّة[141]. فحاول جاهدًا تقويم هذا الانزياح المفهومي من خلال تأكيده على «أنّ سيبويه وجميع من جاء بعده يقول عن الكثير من الألفاظ الّتي يختلف العرب في استعمالها أنّ لها لغتين –كما سبق– أو ثلاث لغات: "ذيت ففيها ثلاث لغات.الكتاب2/48 و: "وأمّا معد يكرب ففيه لغات.2/50وعلى هذا فلا يمكن بحال من الأحوال أن نقيم كلمة "لهجة" بالمعنى المحدث (Dialect) مكان كلمة "لغة"...وهذا يُبيّن جيّدا أنّ اللّغة عند القدماء من النحّاة لا تنطبق إلّا على جزء من اللّسان له أكثر من طريقة في تأديته»[142]. كما أنّ الاختلاف في كيفيّة استعمال العرب لوحدة لغويّة معيّنة لم يكن خاصًّا بقبيلة معيّنة، فقد ينطق بها فرد واحد أو مجموعة أفراد داخل القبيلة الواحدة، ويمكن أن نجد كيفية أداء واحدة عند بعض الأفراد موزّعين على عدّة قبائل.

2- 2 أدلّة وحدة اللّغة العربيّة من منظور الحاج صالح:

إنّ ما كان يستخدمه العربي من لغة في خطابه العادي لا يخرج عن لغة الخطاب القرآني ولغة نظم الأشعار، وهو ما يؤكّد عدم وُجود فوارق بين هذه اللّغات؛ ما يدحض تصوُّر الزّاعمين بوُجود لغة أدبيّة مشتركة تختلف عن لغة التّخاطُب.وفي القرآن الكريم تأكيد أنّ اللّسان الّذي نزل به هو لسان "مبين". ومعنى الإبانة ههنا إنّه يمكن لكلّ العرب فهمه وبالتّالي فهو لسان تخاطبهم ونظم أشعارهم زيادة على ذلك، أي هو الوسيلة التّبليغيّة العامّة الّتي استعملها العرب عندما خوطبوا بالخطاب الّذي بلغهم إيّاه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، والّذي جعله مبينًا بالنسبة لهم هو أنّه نزل بلسانهم العام لا بلسان قوم منهم، ولا هو لسان الشّعر وحده.

[140] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 158.

[141] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 158، 159.

[142] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 154، 155.

وهنا يُطرح التّساؤل:كيف يُوصف بالمبين إذا كان خاصّا بالشّعر، ولا يستعمله العرب في مخاطباتهم؟[143].

ويرى الحاج صالح أنّ وصف سيبويه لأبنية العربيّة كان بالاعتماد على ما سمعه من كلام العرب وأشعارهم، وممّا أنزله الله تعالى في كتابه العزيز، وما يوضّح هذا الأمر هو ما قدّمه سيبويه من «أوصاف وتعليلات اطّراد التّوافُق بين لغة القرآن ولغة الشّعر ولغة التّخاطُب من حيث النّظام النحوي التّركيبي، ويلتزم مع ذلك بذكر ما تختصّ به لغة الشّعر ولا يوجد مثله في القرآن ولا في الكلام المنثور، وهذا يمسّ غالبا جواز بعض الظّواهر، كفكّ المُدغم في الشّعر دون غيره من مستويات التّعبير ولا يُخرجه ذلك من أن تكون لغته هي لغة القرآن، ولغة التّخاطُب من حيث النّظام الصّرفي النّحوي»[144]. ما يعني إنّ «كل بناء لغوي وُجد في القرآن والشّعر كان له ما يُماثله غالبًا في الكلام العادي. وهذا هو أقوى دليل على وحدة اللّغة العربيّة في ذلك الزّمان»[145]. وهو ما جعل سيبويه يذكر شاهدًا من كلام العرب _لكلّ صفة أو خاصيّة لغويّة_ينطلق منه ثمّ يُواصل كلامه بقوله: "ومثل ذلك في القرآن" أو "مثل ذلك في الشّعر"[146]. أي إنّ هذه اللغة الموحّدة الّتي تميّز القرآن والشّعر هي اللّغة الّتي يفهمها جميع العرب من حيث نظامها النحوي الصرفي مع ما يُرافق ذلك من مفردات فهي بنفسها موحّدة.وأكبر دليل على هذه الوحدة اللّغويّة هو ما يُلاحَظ من قلّة في الاختلافات اللّهجيّة بين القبائل في ذلك الزّمان. هذا من جهة، ومن جهة أخرى وُجود أغلب هذه الاختلافات اللّهجيّة في الشّعر وفي القراءات القرآنيّة. مع عدم إغفال حقيقة أنّ القرآن الكريم نزل بأسلوب مُختلف عن أسلوب اللّغة العادية، وبما أنّ الأسلوب ليس هو اللّغة فإنّ الله سبحانه وتعالى خاطب العرب بأسلوب مُختلف عمّا ألفوه من أساليب.

[143] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 152- 153.

[144] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 225.

[145] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 167.

[146] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 164.

وهذا التنوّع في الاستعمال بين قبيلة وأخرى أو بين أفراد القبيلة الواحدة يُمكن أن يكون صوتيّا أو صرفيّا. ثمّ إنّ علماء اللّغة العرب القدامى «لم يُصرّحوا أبدا بأنّ هذا التنوّع يُكوّن كيانًا لغويًّا منفصلًا عن العربيّة أي لم يُشيروا في أي وقت من الأوقات إلى وُجود لهجات لا تصلح إلّا للتّخاطُب العادي من جهة، ووُجود لغة أدبيّة مشتركة من جهة أخرى بإزاء هذه اللّهجات، وهذا لا سبيل إلى العثور عليه في أي كتاب من كتب اللّغة أو النّحو القديمة»[147].

فالإبدال والإدغام والقلب المكاني وغيرها من الظّواهر الصوتيّة الأخرى الّتي كانت موجودة بين القبائل العربيّة، لا يمكن عدّها اختلافا جوهريًّا بإمكانه أن يُخرج لغة هذه القبيلة أو تلك من دائرة اللّغة الفصحى، أو كما يُسمّيها بعض الدارسين المعاصرين "اللّغة الأدبيّة المشتركة".ذلك أنّ هذه التنوّعات الصوتيّة هي تنوّعات «جزئيّة إذ لم تُشكّل أيّةُ واحدة منها مع غيرها من التنوُّعات نظامًا صوتيًّا خاصًّا بقبيلة معيّنة»[148].

كما يرتبط هذا التنوّع الصّوتي عند العرب بالتنوّع الصّرفي، وقد ذكر الحاج صالح هذا التّباين مستشهدًا بكلام بعض القبائل العربيّة، كالتنوّع في نظام الضّمائر، ونظام أسماء الإشارة، ونظام الأسماء الموصولة، ونظام الفعل الثّلاثي المجرّد، وأنظمة الفعل المزيد، ونظام المصادر والمشتقّات، والتذكير والتأنيث، وجموع التكسير .وهذا التّبايُن في النّظام الصّرفي مثله مثل التنوّع الصّوتي أي أنّه جزئي يختصّ ببعض الكلمات فقط، قد تنفرد به قبيلة دون غيرها، فالمُتوافَق على استعماله عند العرب أكبر بكثير من المُختلَف فيه، وهو ما يعني أنّ للعرب نظاما لغويا واحدا تتخلّله بعض الاختلافات الصّوتيّة والصّرفيّة[149].

---

[147] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 160.

[148] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 229.

[149] ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 245، 248. ويُنظر، خثير عيسى، المراجعة اللّسانيّة لمفهوم السّماع لدى عبد الرّحمان الحاج صالح، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، المجلد5، العدد1، جامعة المسيلة، 2021، ص 55- 56.

لقد قدّم الحاج صالح أدلّة تُفنّد الزّعم القائل بوُجود لغة مشتركة أدبيّة تختلف عن لغة التّخاطُب العادي.وفي ظلّ ما قدّمه من أدلّة، ومن أقوال العلماء في هذا الصّدد، وبعيدًا عن فكرة عدم تفطُّن علماء اللّغة العرب القدامى لهذا الاختلاف. نطرح التّساؤل التّالي:

هل فهم العرب للّغة الّتي نزل بها القرآن الكريم، واللّغة الّتي نُظّمت بها أشعارهم دليل على عدم وُجود هذا الاختلاف؟ وهل فهم لغة ما دليل على استعمالها؟

إنّ الإجابة عن هذا التّساؤل (نقصد العلاقة بين فهم اللّغة واستعمالها ليس إلّا) تجعلنا نلجأ إلى قياس الوضع اللّغوي آنذاك بالوضع اللّغوي الحالي، وهذا القياس يقودنا إلى نتيجة مفادها أنّه لا توجد علاقة بين الفهم والاستعمال؛ فقد نفهم لغة القرآن ولغة الشّعر لكنّنا نستعمل في مخاطباتنا اليوميّة لغة عاميّة مختلفة عن هذه اللّغات. ورغم ذلك يبقى لاختلاف الزّمان بالغ الأثر فيما يخصّ اللّغة واستخداماتها، وهو ما يُرجّح فكرة توافق اللّغة العربيّة الفصحى _عند القدامى_ مع مدى استعمال المتكلّمين لها ما يجعلها لغة واحدة. ولو صحّ الافتراض بوُجود لغة مشتركة أدبيّة تختلف عن لغة الخطاب العادي آنذاك، لكان ذلك طعنًا في علميّة السّماع اللّغوي العربي وتأييدًا للطّرح القائل بوُجود هذا الاختلاف. وهنا لا بدّ من التّأكيد على أنّه حتّى وإن صحّ وُجود بعض الثّغرات الّتي يُحاول بعض الدّارسين المحدثين التّسلّل عبرها للطّعن في علميّة عمليّة السّماع اللّغوي العربي، تبقى الجهود العلميّة لعلماء اللّغة العرب القدامى، وما أثبتوه من أقوال علميّة أقوى من كلّ محاولة.

3/ السّماع اللّغوي من منظور الحاج صالح:

قدّم الحاج صالح تناولاً دقيقًا مختلفًا عمّن سبقه _للسّماع_ يعتمد على مراجعة الرّوايات والشّواهد في كتب اللّغة والنّحو وغيرها من الكتب المختلفة خاصّة كتاب سيبويه، وكذلك يعتمد على النّظر في أحوال الرواة والعلماء ليصف كيف تم السماع في الزمان والمكان[150]، فنجدُه

[150]"أمّا الزمان فقد حدّدوه (اللغويون) بالفترة الممتدّة ما بين أقدم عصر معروف من عصور اللغة في الجاهلية وبين منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة للنصوص الشعرية خاصّة، ومنتصف أو نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة

يتعرّض لبيان محتوى المسموع وخصائصه ومقاييس صحّته وشواهد السّماع، كما يتحدّث عن التّحريات اللّغويّة الميدانيّة أي المشاهدة المباشرة : كيف تم السّماع من أفواه العرب ؟ ويتحدّث عن هذا أعلامًا وبيئةً وعنصرًا بشريًّا ومنهجيّة كما دافع عن السّماع وردّ بكلّ موضوعية عن التّهم التي وُجّهت إليه. مُرجعًا تقديم السّماع لدى علماء اللّغة العرب القدامى إلى سببين:«الأوّل يخصّ اللّغة والثّاني يخصّ المنهجيّة العلميّة. أمّا كيان اللّغة فهو نظام من الأدلّة يثبت بثبوت مستعمليه فلا كيان للغة من اللّغات إلّا بوُجود مرجع اجتماعي (جماعة الناطقين بها) أو مرجع نصّي أو كلاهما. ولا يُعقل أن يدّعي أحدهم أنّه يتكلّم بلغة قوم ولا يخضع لما تواضعوا عليه من لغتهم...فلا دراسة علميّة للغة من اللّغات إلّا بالاعتماد المُسبّق على ما يُدوّن من كلام الناطقين بها الموثوق بلغتهم. وأمّا بالنسبة للمنهجيّة العلميّة فالسّماع مشاهدةً أو نقلٌ للمعطيات وكلّ مشاهدة تدخل في المرحلة الأولى من كلّ بحث علمي... وهذان السّببان اللّذان ذكرناهُما جدّ متلازمين »[151]. ولهذا نجد الحاج صالح يُركز في أبحاثه على المنهجيّة العلميّة الّتي اتّبعها العلماء العرب القدامى، فنجده يُدقّق في «الطّرق والمناهج الّتي اعتمدوها لتحويل ما نقلوه ودوّنوه من معطيات لغويّة إلى معقول أي نظام من الأصول والحدود المُترابطة، ليستطيع العقل بذلك أن يُدرك كيفيّة انتظامها وأسباب وُجودها على ما هي عليه»[152]، وتظهر علميّة منهجهم، والآليات الّتي اعتمدوا عليها في «الموضوعيّة المُطلقة. وهو الخضوع التّام للسّماع ومشاهدة الوقائع اللّغويّة ثمّ تطبيقهم لمبدأ الأكثريّة في الباب أو في الاستعمال، وتطبيقهم لها في توثيق

للنشر...أمّا المكان فهو قبائل...قيس وتميم وأسد وطيء وهذيل وكنانة. عبد العزيز حليلي، اللسانيات العامة واللسانيات العربية، ص 49.

[151] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص104.

[152]عبد الرحمان الحاج صالح، التّعريف العلمي وماهيته عند سيبويه وأتباعه، مجلة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، العدد14، 2011، ص9.

الرّواية. ثمّ استنباط الأصول وتوسيعهم القياس إلى قياس رياضي _ عند الخليل خاصة_ وتفسيرهم الشّامل لكلّ شذوذ عن هذه الأصول»[153].

وقد استخدم عبد الرحمان الحاج صالح مصطلحًا لسانيًا حديثًا وصف به المسموع وهو المدوّنة، معتبرا المسموع اللغوي العربي أعظم مدوّنة عرفها التاريخ، مبيّنًا طبيعة النّصوص المسموعة، والمبادئ الّتي اعتمدها النحّاة واللّغويون في سماعهم، وكذا المعايير الّتي تُثبت صحّة ما سمعوه.

3-1/ أنواع النّصوص المسموعة وخصائصها:

حصر الحاج صالح محتوى المسموع العربي في نوعين من النّصوص هما:

أ/ النّصوص المنقولة شفهيًّا:

هي نصوص لم تُؤخذ مباشرة من أصحابها الذين أنشأ وها، وإنما نُقلت شفهيًّا من جيل إلى جيل، فهي نصوص نُقلت على صورة واحدة، إلا أنّ تأدية ناقليها اختلفت لاختلاف أصلها، واختلاف المنشأ اللّغوي للنّاقل، ويدخل في هذا النّوع من النّصوص:

_ النّص القرآني من خلال القراءات المُتوارثة أي الّتي تمّ نقلها عن الصّحابة والتّابعين الأئمّة المُعترف بهم، فالنّص القرآني له شكل أصلي وهو مصحف عثمان، وفيه اختلافات يسيرة لاختلاف القراءات المُتوارثة لهذا المصحف وهي سنّة كما هو معروف .

_ الشّعر الجاهلي وشعر المخضرمين الذي توارثه فصحاء العرب، حيث أقرّ الحاج صالح أنّه في الغالب لا يُعرف شكله الأصلي الذي كان أنشأه الشّاعر، مستبعدا في الوقت نفسه وُصول الاختلاف في روايته إلى حدّ التّغيير الجذري للشّكل الأصلي له[154].

---

[153]عبد الرحمان الحاج صالح، النّحو العلمي والنّحو التّعليمي وضرورة التّمييز بينهما، مجلة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، العدد17، 2013، ص16.

[154]يُنظر،عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 252-254.

وحسب الحاج صالح فإنّ الجانب المنطوق لهذه النصوص يبقى أهم جانب لأنه رغم ظهور التّدوين إلاّ أنّ هذه النّصوص المحفوظة المنقولة لم تفقد جانبها الشّفهي، فخصوصيّة القراءات القرآنية بالنّسبة للحديث النّبوي الشّريف تجعل الجانب الشّفهي أهم جوانب النّص القرآني.

والمُلاحَظ من كلام الحاج صالح أنّه يتفادى ذكر الحديث الشّريف كمصدر ثالث للسّماع، ولعلّ السّبب في ذلك راجع إلى خلاف اللّغويين والنحّاة في حجيّة الحديث النّبوي الشّريف من عدمها، حيث «انقسموا فيما يُروى من الأحاديث فريقين: فريقًا غلب على ظنّه أنّها لفظه عليه السّلام فأجاز الاحتجاج بها، وفريقًا غلب على ظنّه أنّها مرويّة بالمعنى لا باللّفظ، وإذًا لا يُجيز الاحتجاج بها»[155]. وقد ذكر سيبويه في كتابه «نحو عشرة أحاديث دون أن يصرّح بأنّها أحاديث، أو ينسبها إلى الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، وإنّما أشار إليها بعبارات نحو: (وقد قيل ذلك، ونحو ذلك، وأمّا قولهم). ومن أمثلة ذلك: ″وأمّا قولهم (كل مولود يولد على الفطرة، حتّى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه وينصّرانه)[156].كما استشهد سيبويه بقوله عليه الصّلاة والسلام: (فبها ونعمت) دون أن يذكر أنّه حديث نبوي شريف»[157]. والجدير بالذّكر في هذا الصّدد أنّ موقف سيبويه من الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف نابع من إتّباعه موقف أئمّة النحو الواضعين له، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كعيسى بن عمر، والخليل، والكسائي، والفراء، وغيرهم. أمّا فيما يخصّ إعراضهم عن الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف فإنّ السّبب الرّئيس في ذلك هو عدم وُثوقهم أنّ ذلك لفظ الرّسول صلّى الله عليه وسلّم[158].

[155]سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1963، ص47.

[156]محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير ناصر النّاصر، ط1، دار طوق النجاة، دمشق، 2001، رقم الحديث 1385.

[157]فاطمة محمد أمين العمري ومجدي حاج إبراهيم، مبادىء تأصيل السّماع في كتاب سيبويه، مجلة الدّراسات اللّغويّة والأدبيّة، العدد الثّالث، السّنة العاشرة، ديسمبر 2018، ص 122- 123.

[158]يُنظر، فاطمة محمد أمين العمري ومجدي حاج إبراهيم، المرجع نفسه، ص 123.

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة الاحتجاج ببعض الأحاديث النّبويّة الشّريفة في الدّراسات اللّغويّة. وهذا نصّ قراره:«اختلف علماء العربيّة في الاحتجاج بالأحاديث النّبويّة، لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في روّاتها، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصّة مبيّنة فيما يأتي:

1/ لا يُحتجّ في العربيّة بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصّدر الأوّل، كالكتب الستّة[159] فما قبلها.

2/ يُحتجّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذّكر على الأوجه الآتيّة: (أ) الأحاديث المتواترة المشهورة. (ب) الأحاديث الّتي تُستعمل ألفاظها في العبادات. (ج) الأحاديث الّتي تُعدّ من جوامع الكلم. (د) كتب النّبي صلّى الله عليه وسلّم. (هـ) الأحاديث المرويّة لبيان أنّه كان صلّى الله عليه وسلّم يُخاطب كلّ قوم بلغتهم. (و) الأحاديث الّتي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء. (ز) الأحاديث الّتي عرف من حال روّاتها أنّهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين. (ح) الأحاديث المرويّة من طرق متعدّدة وألفاظها واحدة»[160].

ويعتقد عطا محمد محمود موسى أنّ مجمع اللّغة العربيّة استفاد، في قراره هذا بما تبنّاه محمد الخضر حسين، وردّ ذلك إلى التّطابق في المعايير الّتي اعتمدها الطّرفان، والّتي تتّسم بعدم قبولها اللّبس، بالإضافة إلى إقرارها بفساد اللّغة في مرحلة معيّنة[161].

---

[159]أصحاب الكتب الستّة هم: البخاري(ت256هـ)، ومسلم(ت261هـ)، وابن ماجه(ت273هـ)، وأبي داود(ت275هـ)، والترمذي(ت279هـ)، والنسائي(ت300هـ).

[160]مجلّة مجمع فؤاد الأوّل للغة العربيّة، قرار الاحتجاج بالحديث الشّريف، ج4، القاهرة، 1937، ص7. نقلًا عن: محمد سعيد الحويطي، الاستشهاد بلغة النّبي صلّى الله عليه وسلّم في ضوء قرار مجمع اللّغة العربيّة، دراسة نقديّة، مجلّة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، المجلّد41،جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربيّة السّعوديّة، 2014، ص586.

[161]يُنظر، عطا محمد محمود موسى، المرجع السّابق، ص113.

ورغم اعتراض بعض علماء اللّغة على الاستشهاد بالأحاديث النّبويّة الشّريفة في إثبات القواعد اللّغويّة، بسبب أنّها مرويّة بالمعنى، وأنّ بعض الروّاة كانوا أعاجم، وهي أمور تطعن في صحّة الألفاظ المُستخدمة في روايتها. إلّا أنّ غالبيّة المحدثين اتّجهوا إلى جواز الاستشهاد بها، ولو كانت روايتها بالمعنى؛ ذلك أنّ من روى الأحاديث هم الصّحابة رضي الله عنهم، وهم فصحاء يُحتجّ بلغتهم أيضًا.ومع ذلك يبقى من المُفترض الفصل بين اللّغتين[162].

والمُلاحَظ أنّ الحاج صالح يتفادى ذكر الحديث الشّريف أثناء حديثه عن مصادر السّماع، وهذا التّفادي يُمكن ردّه إلى:

_ إتباعه منهج العلماء القدامى_الخليل وسيبويه ومن سار على دربهما_ في دراسة اللّغة.

_ الموضوعيّة الّتي يتّسم بها منهجه في البحث، والصّرامة في إثبات علميّة السّماع اللّغوي العربي. أي تفادي كل ما من شأنه أن يمسّ بأصالة المنهج العلمي لدى علماء اللّغة العرب القدامى.

كما أنّ المتتبّع للمنهجيّة الّتي اتّبعها الحاج صالح في إثبات علميّة الأصول الّتي انبنى عليها الدّرس اللّغوي العربي القديم، ليكادُ يجزم أنّه كان بالإمكان أن يُخالف رأي القدامى لو أنّهم صرّحوا بجواز الاستشهاد بالأحاديث النّبويّة الشّريفة.

ب/النّصوص المنقولة من أصحابها مباشرة:

وهي تختلف عن النّصوص المحفوظة في كونها سُمعت من أصحابها مباشرة، فهي ليست بكلام محفوظ ومنقول حفظه النّاس من غيرهم، فأصحاب هذه النّصوص لم ينقلوها عن

[162] يُنظر، محمد سعيد الحويطي، الاستشهاد بلغة النّبي صلّى الله عليه وسلّم في ضوء قرار مجمع اللّغة العربيّة، دراسة نقديّة، 2014، ص586. ويُنظر، عطا محمد محمود موسى، المرجع السّابق، ص113.

غيرهم وإنّما تكلّموا بها عفويًّا، ونجد أنّ أكثر هذا الكلام هو كلام منثور ومأخوذ من لغة التّخاطب اليومي ويكثر وروده كشواهد في كتب النحو، فسيبويه يذكر منه مجموعة كبيرة، ونجده دائمًا يُوازن بين الكلام المنثور من كلام العرب، وبين الشّعر[163]، حيث يقول:«سمعناهم يتكلّمون به في الكلام سمعناهم يقولون: قدى في قدْ، ويقولون: أَلِى في الألف واللّام...»[164]، ويندرج ضمن هذا النّوع من الكلام نوع خاص من الكلام المنثور، وهو الكلام الجامد الذي لا يجوز استعماله إلا بالصّورة التي ورد بها أوّل مرّة وتناقلها النّاس فيما بعد وهي الأمثال وما يجري مجراها من التّراكيب الجامدة.

ونبّه الحاج صالح إلى أن السّماع عند القدامى يختلف عنه عند المتأخرين، فالقدامى عاشوا في زمان الفصاحة وشافهوا فصحاء العرب، وهو ما نلتمسه في كتاب سيبويه حيث «بلغ النحو في هذا الكتاب مستوى عاليا جدًّا، ومع ذلك أيضا فلم يأت في هذا الكتاب ولا مرّة واحدة كلمة (قرأت في) أو(أخبرني فلان في كتابه...) وغير ذلك، بل يلجأ سيبويه من أوّل كتابه إلى آخر سطوره إلى عبارة (سمعت) و(حدّثني) ممّا يدّل على أنّ مصادره هي كلّها شفاهيّة»[165]. فالعلماء كانوا يتحرّجون من أخذ اللّغة من غير سماع، أي من الصّحف والكتب، فقد كانوا لا يأخذون منها إلّا ما ثبتت صحّته عند العلماء، وفي هذا يقول ابن سلام: «وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرّواية الصّحيحة على إبطال شيء منه أن يقبل من صحيفة، ولا يروي عن صحفي»[166]. لأنّ قراءة اللّفظ من كتاب أو صحيفة يُحرّفه ويحيد به عن الصّواب، وهو ما جعل العلماء العرب يُولون السّماع أهميّة كبيرة، ذلك إنّ «كل علم محتاج إلى السّماع،

[163] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 263.

[164] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ج1، 1988، 303/1- 304.

[165] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 254.

[166]ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشّعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1977، ص4.

وأحوجه إلى ذلك علم الدّين، ثمّ الشّعر، لما فيه من الألفاظ الغريبة، واللّغات المختلفة، والكلام الوحشي، وأسماء الشّجر والنبات، والمواضع والمياه»[167].

وشكّك الحاج صالح في صحّة ما جاء به المتأخّرون كـ: (المجالس) أو (الأمالي) لأنّها جاءت في زمان متأخّر ولا دليل على نسبتها إلى فصحاء العرب، منتقدا ما ورد في الموسوعات الأدبيّة كالأغاني والعقد الفريد وغير ذلك من الكتب الأدبيّة الّتي لم يكُن أصحابها من علماء اللّغة، بالإضافة إلى كتب الطّبقات المتأخّرة الّتي لم يمنع أصحابها اختلاط السّماع الصّحيح بالزّائف.

فكان للحاج صالح هذا الموقف المشكك في صحّة ما ورد في هذه المصادر، رغم ما حظيت به من مكانة رفيعة، وثقة، واعتراف بالفضل عند آخرين، وهم كثير من النحّاة المحدثين.[168]

وهذان النّوعان من النّصوص هما اللّذان يُشكّلان المكوّن الأساس للمدوّنة اللّغويّة العربيّة، ومعرفة كيفيّة تحصيلهما لدى علماء اللّغة العرب القدامى كفيل بإثبات المنهج العلمي الّذي سلكوه لذلك، وهذا ما أكّده الحاج صالح من خلال تتبّعه لمختلف المراحل الّتي مرّت بها عمليّة السّماع اللّغوي عند العرب، وعدم إغفاله لأي جانب من جوانبها.

3- 2 مبادئ السّماع عند العلماء القدامى:

يمكن تلخيص مبادئ السّماع عند العلماء القدامى كما استخلصها الحاج صالح كما يلي:

أ/ تختلف المبادئ العلميّة للسّماع اللّغوي عند علماء اللّغة العرب عن مبادئ تدوين الحديث الشّريف والأحداث التاريخيّة، وهذا راجع إلى أنّ النحّاة مثل سيبويه ومن جاء قبله عاشوا في زمان الفصاحة السّليقيّة، فثبتت فصاحة المنقول بثبوت فصاحة النّاقل والمصدر الذي أُخذ

[167] ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء، تحقيق وشرح: محمود محمد شاكر، دار التراث العربي، ج1، ط3، 1977، ص88.

[168] ينظر، محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، دار الشرق الأوسط للطباعة، القاهرة، 1988، ص 81-83.

عنه، بينما يُحتاج في الأحاديث النّبويّة الشّريفة إلى معرفة مصدرها الأوّل، وأن يكون راويها معروفًا وأمينًا.[169]وهناك من يرى خلاف ذلك أي: «إنّ ما في روايات الحديث من ضبط، ودقّة، وتحرّ لا يتحلى ببعضه كل ما يحتجّ به النحّاة واللّغويون من كلام العرب».[170]

ففيما يخصّ المسموع من كلام العرب ذهب الحاج صالح إلى القول إنّ العالِم اللّغوي غير مُطالب بذكر اسم الشاعر ليُثبت انتماء الشّعر المسموع إلى اللّغة العربيّة الفصيحة فيكفي أنّه سُمع من فصحاء العرب، وما يُفسّر هذا التوجُّه في البحث عدم عناية العلماء أمثال سيبويه وغيره من العلماء الموثوقين بذكر اسم الشّاعر، ليرد بعد ذلك على قول من قال: إنّ النحّاة قد يستشهدون على كلام العرب ببيت مجهول.[171]بالقول: « أنّ الظّروف الّتي عرفتها اللّغة العربيّة غير الرّواية للحديث النبوي إذ المهم هنا أن يكون النّاقلون هم المسموع عنهم من فصحاء العرب المعروفين...».[172]

لا يرى الحاج صالح في ذكر العلماء لأبيات شعريّة مجهولة القائل إخلالًا بعلميّة السّماع؛ لأنّ ما يحظى به العلماء العرب القدامى _أمثال سيبويه_ من ثقة ودقّة في التحرّي، يجعل ما سمعوه، وما نقلوه عن شيوخهم فصيحًا رغم عدم ذكر اسم قائله.

هذا وقد أثارت مسألة الاستشهاد بالشّعر الذي يُجهل قائله جدلا واسعا لدى النحّاة المُتأخّرين، ما ذهب ببعضهم إلى القول: «أنّ أبا البركات الأنبا ري ردّ أحد عشر شاهدا شعريًّا للكوفيين بسبب جهل القائل ».[173] كما أنّ مسألة جهل القائل تعدّت إطار الشّعر لتمتدّ إلى

[169]يُنظر،عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 257، 258.

[170]سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 52.

[171] ينظر، الفخر الرازي، التفسير الكبير، المطبعة البهية المصرية،ط1، ج9، 1938، ص 164.

[172] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 259.

[173] حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ط1، 2007، ص 196.

الكلام ككل سواء شعرًا كان أم نثرًا، فقد قيل: « لا يجوز الاحتجاج بشعر، ولا نثر لا يُعرف قائله، إلاّ إذا رواه عربي ممّن يُحتج بكلامه»[174].

ب/ إمكانيّة التّحقيق لصحّة المنقول وهي الصّفة العلميّة الأساسيّة للسّماع اللّغوي عند العرب أي أنّه يُمكن لمن شكّ أن يُعيد التّجربة بنفسه، وهذا ينطبق على كل العلوم وهو معمول به في زماننا، فيما يخصّ التّجارب، في الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا وغيرها من العلوم[175]. واستدلّ الحاج صالح على هذا الكلام بذكر بعض العبارات الّتي أوردها سيبويه في كتابه نحو (سمعت) و(أنشدني) وهي دليل على إمكانيّة التّأكُّد ممّا سمعه، فهي رسالة للمشكّكين في كلامه.

إنّ ما قال به الحاج صالح فيما يخصّ إمكانيّة التّحقّق من صحّة المنقول عن طريق إعادة التّجربة، فيه وُجهات نظر؛ لأنّ التّجربة في عمليّة السّماع اللّغوي تختلف عن التّجارب المعمول بها في العلوم الأخرى، وذلك بالنّظر إلى عدّة اعتبارات منها:

_ إنّ الظّواهر في العلوم الفيزيائية والبيولوجيّة وغيرهما تتميّز بالاطّراد في الحدوث، ولا تتأثّر بمرور الزّمن ما يجعل إعادة التّجربة ممكنًا. أمّا في اللّغة فإنّ للزّمن بالغ الأثر في استحالة إعادة التّجربة. ولو تأمّلنا ما أورده سيبويه من عبارات نحو: "سمعتُ"و"أنشدني" لوجدنا أنّها مرتبطة بأشخاص، وغياب هؤلاء الأشخاص يؤدّي إلى استحالة إعادة التّجربة (السّماع مرّة أخرى).

_ صحيح أنّه يُمكن إعادة التّجربة في زمان حدوثها، أي أنّ من عايش سيبويه يمكن له ذلك. لكنّنا لا نعتقد أنّ سيبويه يُوجّه كلامه لمن عايشوه، وإنّما هو موجّه لمن يأتي بعده _وهي الغاية من السّماع_ وبالتّالي فإنّ ثقة الباحث فيما أورده سيبويه في كتابه تتوقّف على مدى ثقته في سيبويه نفسه؛ لأنّ سيبويه «يتشدّد كثيرًا في قبول ما يسمعه. ثمّ لا يقبل من ذلك إلّا ما قد كثُر استعماله ووُثِق موردوه، وإن لم يتم له كل هذا فيُشير دائمًا إلى ذلك ويُبدي

[174] حسن خميس الملخ، المرجع نفسه، ص 198.

[175] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 259.

تحفُّظه»[176]. وهو ما جعل الحاج صالح يُدافع عنه ويردُّ على ما يُوجّه إليه من اتّهامات بالخطأ في الرّواية، أو التّحريف، مظهرا اطمئنانه لما رواه في كتابه لأنّه رواه بالسّماع عن فصحاء العرب، ولم يأت أي باحث على الإطلاق بحجج مُقنعة تناقض ما أتى به سيبويه من المسموع.

ورغم تأييد الكثير من الباحثين لما ذهب إليه الحاج صالح، إلاّ أنّ الشّكوك تبقى مطروحة لدى بعضهم، في حين يُبرّر آخرون هذه الشّكوك. ففي مسألة الاستشهاد بالشّعر فإنّ «الأبيات المجهولة القائل عند سيبويه فأمرها لا يختلف عن الأبيات التي وردت منسوبة إلى قائليها لأنّ مصدرها شيوخه، والروّاة الثقاة، ولكنّها تبقى عرضة للشّك والتّجريح، وتنافي ما شاع عن تشدّد البصريين في أمر السّماع، فتبنى قاعدة على بيت شعر مجهول القائل».[177] بالإضافة إلى أنّ سيبويه التزم في كتابه بالإطار الزّماني الّذي حدّده العلماء للاستشهاد بالشّعر وكلام العرب، وهو ما يظهر في استشهاده بشعر لشعراء جاهليّين وأمويّين ضمن عصر الاحتجاج اللّغوي، كما أثار بعض الباحثين مسألة استشهاد سيبويه بأبيات شعريّة لبعض الشّعراء مجاملةً ، وذلك من باب التودّد أو التخوّف، فقد أشار السّيوطي إلى أنّ سيبويه استشهد ببعض شعر بشار بن برد في (الكتاب) تقرُّبًا إليه؛ ذلك أنّ بشارًا كان قد هجا سيبويه بسبب إعراضه عن الاستشهاد بشعره. والحقيقة تُثبت أنّ سيبويه لم يفعل ذلك، ولم يذكر في كتابه شيئًا من شعر ابن برد، وقد حقّق هذ المسألة غير باحث، وأجمعوا على القول بإعراض سيبويه عن فعل ذلك[178].

كما إنّ الأبيات التي استشهد بها سيبويه إنّما أخذها ممّن قولُه حجةٌ حتّى وإن غيّر هذا الأخير من صورتها الأصليّة لأنّه سمعها من أفواه العرب الفصحاء مباشرة ولم يأخذها من الصّحف والدّواوين، وفي رأي الحاج صالح فإنَّ عدم اعتماد سيبويه على الوثائق المكتوبة غير

---

[176] عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص96- 97.

[177] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، دار الشروق، 1997، ص 109.

[178] يُنظر، فاطمة محمد أمين العمري ومجدي حاج إبراهيم، المرجع السّابق، ص 118.

المحقّقة علميًا واعتماده على السّماع لهو دليل على علميّة منهجه لأنّ هناك اتّفاقًا بين العلماء في كلّ مكان وزمان على أنّ المكتوب غير المُحقّق يختلط فيه الصحيح والزّائف وهو بعيد عن المنهج العلمي.

3- 3 معايير صحّة محتوى المسموع:

بعد الحديث عن محتوى المسموع وخصائصه، وكذا مبادئ السّماع عند العلماء القدامى، اقترح الحاج صالح جملة من المقاييس للتأكّد من صحّة هذا المسموع وإثبات علميّته، ويظهر ذلك من خلال محاولته إثبات علميّة المسموع العربي من خلال النّظر إليه نظرة لغويّة حديثة، فقارنه[179] بما توصّلت إليه اللّسانيات الغربيّة الحديثة في وصفها، ودراستها للّغات، حيث يرى إنّ اعتمادهم الأكبر كان على فكرة المدوّنة(وهي عبارة عن مسموع مُسجّل يتكون من كلام تكلّم به بعض من يُمثّل حق التّمثيل اللّغة المراد وصفها)، وهي مجموعة لا يجوز أن تمسّ بتغيير، أو بزيادة، أو حذف، ويتوقّف وصف اللّغة بالاعتماد على ما وُجد فيها بالفعل.[180] وهذا لا يعني أنّ الحاج صالح يربط علميّة المسموع العربي بما توصّلت إليه اللّسانيات الغربيّة الحديثة، فيجعل بذلك نقاط الاتّفاق إثباتًا للعلميّة، ونقاط الاختلاف نفيًا لها، وإنّما هو يُحاول أن يُبرهن على أصالة وعلميّة منهج السّماع عند العلماء العرب بالنّظر إلى العلميّة الّتي تتغنّى بها النّظريات اللّسانيّة الغربية الحديثة، وقد أدّاه ذلك إلى إجراء مقارنة بين المسموع العربي وما يُعرف بالمدوّنة في اللّسانيات الغربيّة الحديثة، وردّ على الاعتراض الوحيد الّذي سُجّل على السّماع اللّغوي العربي _بحسب مفهوم المدوّنة اللّسانيّة البنويّة_ وهو الاتّساع الكبير لأماكن الفصاحة التي سمع فيها، فقد مكّنه اطّلاعه ومعرفته الواسعة باللّسانيات الغربيّة

[179] لا بدّ من التّنبيه هنا إلى أنّ المقارنة الّتي يُقيمها الحاج صالح بين المسموع العربي وبين ما يُعرف بالمدوّنة في اللّسانيات الغربيّة الحديثة، ليس الغرض منها جعل اللّسانيات معيارًا علميًا لتقويم المسموع العربي، وإنّما هو إبراز معالم العلميّة في كلّ منهما.

[180] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 267.

من جهة، وإيمانه بأصالة النّحو العربي ومعرفة خباياه من جهة أخرى من الرد على الاعتراض المُسجّل على المسموع اللّغوي العربي من هذه الوجهة (المدوّنة)، إذ يرى في هذا الصّدد[181]:

_ غير صحيح أنّه لا يُمكن أن تحتوي المدوّنة اللّغويّة _في أي وقت كان_ إلّا على استعمالات مطّردة منسجمة، وأن لا تكون منها عناصر قديمة أو محدثة، أو بعبارة أخرى ألّا تحتوي على تحوّلات زمانيّة (دياكرونية). بحجّة أنّها تختصّ بحالة أو وضع واحد للّغة في زمان واحد، ففي داخل الحالات اللّغويّة المستقرّة يُمكن أن نكتشف بقايا من نظام لغوي قديم، وذلك مثل الأسماء لغير العاقل الّتي تُجمع جمعًا مذكّرًا سالمًا في العربيّة مثل: الأرضين والعالمين، وغير ذلك.

_ أنّ مفهوم "الحالة اللّغويّة" هو مفهوم جدّ نسبي، وأنّ كل مدوّنة لغويّة تمسّها الاختلافات عبر الزّمان، وقد تنبّه العلماء العرب لهذه الظّاهرة، ومثال ذلك ما أشاروا إليه من تحوّلات صوتيّة في كيفيّة التلفّظ ببعض الأصوات وتحديدهم لدرجة انتشار النّطق الجديد أو بقاء النّطق القديم.

_ أنّ التغيّرات الجزئيّة الّتي تمسّ بعض العناصر اللّغويّة داخل النّظام لا تُؤثّر على ثبوته، وبالتّالي قدرته على تحقيق التّفاهم. وهنا ارتأى الحاج صالح الإشارة إلى نقطة مهمّة، وهي أنّ القول بعدم تأثّر النّظام اللّغوي بالتغيّرات الجزئيّة قد يُناقض هذا تحديد العلماء العرب للفصيح بعدم تغيُّر لغته، والحقّ أن التغيّر في تحديد الفصيح يخصّ الفرد ومخالفته لغة الجماعة. أمّا الجماعة فالتغيّر في لغتها يُؤدّي حتمًا إلى تحوّلها إلى لغة أخرى، إلّا إذا كان طفيفًا جزئيًّا لا يخلّ بالنّظام النّحوي الصّرفي مثل الوقف على المنصوب بالسّكون، والتّخفيف الّذي لا تسقط به علامات الإعراب وهو الأمر الّذي أشار إليه الحاج صالح في حديثه عن مفهومي اللّهجة واللّغة عند سيبويه، وما وقع فيه الدّارسون المحدثون من تخليط بين المفهومين.

[181] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص67- 271.

_ أنّ هدف العلماء من عمليّة السّماع لم يكن الوصف لطور من أطوار اللّغة أثناء تطوّرها، ولا الوصف لأسلوب خاص بزمان معيّن. وإنّما كانوا يقصدون العربيّة كنظام لغوي خاص ثابت عبر المكان والزّمان مقياسه العلمي الأساسي هو إمكانيّة التّفاهم به إلى أن يصير ذلك ممتنعًا.

قد يُفهم من هذا الكلام أن الحاج صالح يعترف بإمكانيّة تغيّر اللّغة العربيّة عبر الزّمان، وأنّ عربيّة اليوم ستُصبح غير صالحة للتّفاهم في زمان آخر. والحقيقة أنّ قوله هذا هو قول عام سعى من ورائه إلى تحقيق الموضوعيّة والعلميّة رغم إيمانه _كغيره من العرب_ بعدم حصول ذلك؛ لأنّ اللّغة العربيّة لها ما يحفظها ويمنع تغيُّرها إلى هذا الحد، وهو القرآن الكريم.

4/ آراء بعض الدّارسين العرب المحدثين في تعامُل النحّاة مع المسموع العربي:

انتقد بعض الدّارسين العرب المحدثين الطّريقة الّتي تعامل بها النحّاة العرب مع المادّة المسموعة، وعلى رأس هؤلاء المنتقدين تمام حسان الّذي يرى أنّها تتنافى مع ما يتطلّبه البحث اللّغوي الحديث، ذلك إنّ أيّ بحث لغوي _حسبه_ يتطلّب توفُّر شرطين منهجيين أساسيّين هما[182]:

أ/ أن يتناول لهجة واحدة من لغة ما، فلا يتناول اللّغة كلّها مع اختلاف لهجاتها.

ب/ أن يتخصّص في مرحلة زمنيّة واحدة من مراحل اللّهجة.

وبعد جمع مدوّنة لغويّة متجانسة تمثّل اللّغة المراد دراستها، ينتقل الباحث إلى مرحلة الملاحظة والاستقراء، ليقوم بعدها بتقسيم الظّواهر اللّغويّة، وتصنيفها، ويعبّر عنها بعد ذلك بمصطلحات مناسبة، ليصل في المرحلة الأخيرة إلى استخلاص القواعد. على ألّا تكون هذه القواعد قانونًا يتمّ فرضه على المتكلمين بهذه اللّهجة، كم لا يُمكن للباحث أن يحكم عليها بما

[182] تمام حسان، الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة،2000،ص 16.

يجوز وما لا يجوز، وإنّما يجعلها تعبيرًا عن شيء لاحظه ووصفه بعبارة موجزة بقدر الإمكان، فالتّقعيد في هذه الحالة هو وصف لظاهرة لغويّة ما، لا وجود فيه لأثر المعياريّة[183].

يُلاحظ المتتبّع للفكر اللّغوي عند تمام حسان تأثُّره الكبير بالمنهج الوصفي الغربي في دراسة اللّغة، ولو افترضنا أنّ علميّة البحث اللّغوي تتطلّب توفُّر الشّرطين الّذين ذكرهما، وأسقطنا ذلك على عمليّة السّماع الّتي قام بها علماء اللّغة العرب، حينها نتساءل: ما هي الفائدة من السّماع اللّغوي إن لم يعقبه استخلاص قواعد يتمّ من خلالها ضبط اللّسان العربي؟.

أمّا الحاج صالح فإنّ نظرته لمنهج دراسة اللّغة عند علماء اللّغة العرب القدامى تختلف اختلافًا كليًّا عمّا ذهب إليه بعض الدّارسين العرب المحدثين، فهو يرى أنّ ما يُميّز المنهج العربي في دراسة اللّغة عن مناهج البحث المعتمدة في البحث اللّساني الحديث هو أنّ النحو العربي في زمان سيبويه جمع بين[184]:

أ/ النّظر في اللّغة كظواهر، أي الظّواهر اللّغويّة وهي ههنا كلام العرب كما سُمع ونطقوا به من الجانب الاستعمالي والاجتماعي ومن حيث هو أصوات ذات مخارج ولغات متنوّعة (تنوّعات لغويّة).

ب/ وبين النّظر فيما يلزم من العمليات لصوغ (أو لتوليد) الوحدات اللّغويّة فيما سمّوه بالحدود وهي ضوابط العربيّة.

وحسب الحاج صالح فإنّ العلماء العرب انفردوا في دراساتهم العلميّة بالجمع بين هذين الجانبين (اللّغة كظواهر واللّغة كنظام ضوابط)، وهو الأمر المُغيّب في الدّراسات اللّسانيّة الحديثة الّتي نراها تُغلّب أحد الجانبين على الآخر، خاصّة احتقارها جانب الضّوابط وجعله

[183] يُنظر، عاشور بن لطرش، مقاربات الدّارسين العرب المحدثين للنحو العربي، دراسة تحليليّة نقديّة لأبرز الاتّجاهات المنهجيّة الحديثة في النّحو العربي، أطروحة دكتوراه العلوم في النّحو العربي، جامعة باتنة، الجزائر، 2016/2015، ص 73.

[184] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحويّة العربيّة، المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، الرغاية، الجزائر، 2016، ص4.

غير علمي؛ لأنّ النحو كعلم عندهم لا يكون تقريريًّا معياريًّا بالمعنى التّعسّفي. والسّبب في ذلك يُرجعه الحاج صالح إلى عجز اللّسانيين الغربيين عن فهم الفرق القائم بين ما هو مجرّد تقرير تلقيني مثل: (قل كذا، ولا تقل كذا)، وبين ما هو ضبط علمي للكلام. والعبارة الموضوعيّة في هذا الشأن هي: (إذا أردت أن تتكلّم بلغة قوم فاتّبع ما تواضعوا عليه في ذلك)؛ فالعبارة الأولى يُمكن أن يكون فيها تعسّف لأنّها قد تكون متعلّقة بمذهب لنحوّي واحد أو طبقة اجتماعيّة معيّنة. أمّا العبارة الثّانية فهي موضوعيّة تعتمد على واقع اللّغة أي ما تواضع عليه كلّ أصحابها، وهو ما يُلاحظ فيما قام به النحاة في عمليّة السّماع[185].

كما لاحظ تمام حسان اعتماد النحّاة العرب على ثلاثة أسس أثناء تعامُلهم مع المسموع من كلام العرب، وهذه الأسس هي[186]:

أ/ **الانتقاء الاجتماعي:** وتمثَّل ذلك في اختيارهم اللّغة الأدبيّة على حساب اللّغة المنطوقة، وقد أرجع تمام حسان السّبب الرّئيس في هذا الانتقاء اللّغوي إلى كون أنّ مهمّة النحّاة آنذاك كانت تتمثّل في المحافظة على النّص القرآني وحمايته من اللّحن، ولو أنّ النحّاة استخرجوا النّحو من لغة التّخاطب لَمَا وصلوا إلى ما أرادوا لأنّ القرآن الكريم _حسبه_ نزل باللّغة الأدبيّة وليس بلغة التّخاطُب العادية.

ب/ الانتقاء المكاني: ويقصد به أخذ المادة المسموعة من قبائل معيّنة دون غيرها مثل:قيس وتميم وطيء وهذيل لوُقوعها في وسط الجزيرة العربيّة، وهذا الأمر جعل النحّاة العرب يتجاوزون بعض القبائل الّتي تُنسب إليها الفصاحة مثل ثقيف وهوازن.

ج/ الانتقاء الزّماني: وهو ما يُسمّى عصر الفصاحة أو الاستشهاد، وقد حدّده النحّاة بأوّل ما وصلهم من نصوص العصر الجاهلي إلى غاية نهاية القرن الثّاني الهجري دون اعتدادهم بِما مسَّ اللّغة من تطوُّر خلال هذه الفترة.

---

[185] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحويّة العربيّة، موفم للنّشر، الجزائر، 2016، ص5، 6.

[186] يُنظر، تمام حسان، الأصول، 88- 97.

وخلاصة القول في هذا الصّدد أنّ «اعتماد هذه الأسس جعل الدّرس اللّغوي العربي عامّة _والنحوي خاصّة_ يُنافي العلميّة[187] ويتميّز بالمعياريّة»[188].

ويختلف رأي حلمي خليل عن رأي تمام حسان في هذه المسألة، حيث يرى أنّ اعتماد النحاة العرب على هذه الأسس في تعاملهم مع المادّة المسموعة يندرج ضمن مبادئ الوصفيّة لأنّ تحديد البيئة الزمانيّة والمكانيّة الخاصّة بالمستوى اللّغوي الّذي قعّد له العلماء العرب القدماء رغم شساعة هذه البيئة مكانًا وامتدادها زمانًا، واختلاف المستويات اللّغويّة الّتي احتوتها.هو مبدأ وصفي يتلاءم مع الهدف الّذي قام البحث اللّغوي عند العرب من أجله، إذ لم يكن هدفهم هو دراسة اللّغة العربيّة في ذاتها ولذاتها، وإنّما كان فهم النّص القرآني الكريم، ووضع قواعد تضمن له القراءة الصّحيحة[189]. وحتّى وإن اختلف رأي حلمي خليل عن رأي تمّام حسان فيما يخصّ وصفيّة الدّرس اللّغوي العربي القديم، فإنّهما يتّفقان أنّ العلميّة في البحث اللّغوي تنحصر في الوصف، وهذا ما دفع بعض الباحثين العرب المحدثين _المتأثّرين بالوصفيّة الغربيّة_ إلى محاولة البحث عن ملامح المنهج الوصفي في التّراث اللّغوي العربي. والحقيقة أنّ العلميّة[190] في الدّرس اللّغوي العربي ثابتة سواء وافق ذلك الوصفيّة الغربيّة أم خالفها، وهي الحقيقة الّتي حاول الحاج صالح إثباتها من خلال ما قام به من دراسات في هذا الشّأن.

وذهب عبده الراجحي إلى القول أنّ: ملامح الاتّجاه الوصفي في النحو العربي تظهر بوضوح في كثير جدّا ممّا توصّل إليه النحّاة الأوائل وما قرّروه من أحكام، فالحقّ أنّ ما قرّروه لم يكن كلّه من باب التقدير أو التعليل أو التأويل، وإنّما تضمّن ما هو وصف تقريري محض،

---

[187]المقصود بالعلميّة عند تمام حسان الوصفيّة.

[188]عبد الحليم معزوز، تأصيل اللّسانيات العربيّة عند تمام حسان وعبد الرّحمان الحاج صالح دراسة إبستمولوجيّة في المرجعيّة والمنهج، أطروحة دكتوراه علوم، تخصّص علوم اللّسان العربي، كليّة اللغة والأدب العربي والفنون، جامعة باتنة1، 2016، 2017، ص 106.

[189]يُنظر، حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 189.

[190]خاصّة ما تعلّق منها بالمناهج الّتي اعتمدها علماء اللّغة العرب القدامى كما هو الحال في عمليّة السّماع اللّغوي.

وقد ظهر ذلك بوضوح في الأعمال الأولى. كما أنّ الدّارس والمتتبّع للكتاب يرى أنّ سيبويه قد بنى أغلب قواعده على الاستعمال اللّغوي[191].

إنّ ما أثاره الحديث عن الوصفيّة والمعياريّة من جدل في أوساط الباحثين العرب المحدثين، خاصّة تمام حسان الّذي يرى في المعياريّة إبعادًا للدّرس اللّغوي العربي عن العلميّة، يجعل الإجابة عن السّؤال التّالي: هل المعياريّة هي نقيض للوصفيّة ؟ أمرًا ضروريًّا.

4- 1 الدّرس اللّغوي العربي بين المعياريّة والوصفيّة:

تتّضح مقابلة تمام حسان بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي في قوله:أنّه يُمكننا التّفريق بين نوعين من أنواع الدّراسات اللّغويّة: يُمثّل أولاهما هذا الّذي يعمد إلى اللّغة فيجعلها مادة للملاحظة، والوصف،والاستقراء، ويستخلص من الاستقراء قواعد، إلّا أنّه لا ينظر إلى هذه القواعد باعتبارها معايير يجب اتّباعها. ويُمثّل ثانيهما ذلك الّذي يغلّب القاعدة على النّص، فيُخضعه لها،ويجعلها قانونا حتميًّا يجب احترامه وطاعته، ويفرضه حتّى على هؤلاء الّذين نشأوا في موطن اللّغة، وشبّوا على استعمالها»[192]. وحسبه فإنّ هذا الجنوح إلى المعياريّة «قد أدّى إلى جمود الدّرس النحوي وتحجّره، وأصبح نشاط المتأخّرين من طلّابه مقتصرًا على التّعليق على أقوال المتقدّمين[193].

يَعتبر تمّام حسان المعياريّة الدّاء الّذي يُعاني منه معظم الباحثين في ميدان النّحو العربي، لذلك عمل جاهدًا على محاولة توجيه الدّرس اللّغوي العربي إلى الوصفيّة مُتأثّرا في ذلك بالمناهج الغربيّة وبأساتذته الّذين تكوّن على أيديهم، حيث يقول في هذا الصّدد: اتّجهت نفسي إلى الاهتمام بدراسة المعياريّة والوصفيّة عندما رأيت معظم النّاس يشكون داءً في النّحو العربي يعجزون عن تشخيصه؛ فتراهم إذا أرادوا تشخيص هذا الدّاء انصرفوا بغير قصد إلى سرد

[191] يُنظر، عبده الراجحي، النحو العربي والدّرس الحديث، بحث في المنهج، ص 55.

[192] يُنظر،تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفيّة، ص25.

[193] يُنظر، تمام حسان، اجتهادات لغويّة، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2007، ص14.

أعراضه؛ فخاضوا وتكلّموا في جزئيات النّحو، لا في طبيعة المنهج. وشتان بين منتقد لأجزاء المادة وبين ساع إلى علاج الفلسفة الّتي قامت عليها دراستها[194].

يتّضح ممّا سبق أنّ تمام حسان يُفضّل المنهج الوصفي في دراسة اللّغة خلافا للمعياريّة التي تجعل البحث اللّغوي_حسبه_ مُتحجّرا فــ:«المعياريّة إذ تصل إلى القاعدة تقف عندها وتلزمها وتبطل بها كلّ بحث لاحق لها يُؤدّي إلى التّعديل أو التّحويل؛ فالقاعدة لدى المعياريّة غاية في نفسها وقانون ذو سلطة تُوجب وتُجيز وتمنع»[195]. أمّا الوصفيّة فإنّها ترى أنّ اللّغة «جهاز متحرّك عبر الزّمن. يخضع للوصف في مرحلة ما من مراحله لكنّه يتطوّر ويُساير الزّمن، وفي كلّ مرحلة من مراحل تطوُّره يحتاج إلى تجدُّد وصفه كما هو في حالته الجديدة. وبهذا فإنّ المنهج الوصفي لا يسمح للنّحو أن يتجمّد في مكانه كما يمنعه من أن يوقف تطوّر اللّغة ويُجمدها على حالها، لكن هيهات فإنّ القوانين الّتي يفرضها المجتمع أقوى من القواعد النّحويّة ومن أماني رجال النّحو»[196] . والسّؤال الّذي يطرح نفسه هنا هو: هل يُمكن عد ما يطرأ على اللّغة عبر الزّمان تطوُّرًا؟

الظّاهر من قول تمام حسان أنّه يرى أنّ كل ما يمسّ اللّغة عبر الزّمان هو تطوّر، وأنّ المعياريّة تُشكّل عقبة في وجه هذا التّطوّر. ولكنّ الواقع يُثبت أنّ اللّغة في حالة تحوّل مستمر، وهو ليس بالضّرورة تطوّرا، وإنّما هو في أغلب حالاته تحوّلا سلبيّا، ولو لا وُقوف المعياريّة في وجه هذا التّحوُّل لَمَا حافظت اللّغة العربيّة على جوهرها، بالإضافة إلى أنّ الدّراسة الوصفيّة للّغة لا تُضفي عليها الصّبغة العلميّة.

وتُشير معظم آراء الباحثين إلى أنّ المعياريّة ليست مقابلا للوصفيّة، وفي هذا الصّدد تقول فاطمة الهاشمي بكوش:«ونحن نكرّر هنا، اعتراضنا على هذا التّقابل بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي، لما فيه من افتراض لتنافر المنهجين، ونؤكّد قولنا إنّ مقولتي الوصف

[194]يُنظر، تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفية، ص 11.

[195]تمام حسان، اجتهادات لغويّة، ص 13، 14.

[196]يُنظر، تمام حسان، المرجع نفسه، ص 14.

والمعيار لا تقفان على طرفي نقيض، ولا تنتميان إلى الحيّز التصوّري نفسه»[197].وحلمي خليل في قوله:«إنّ دعاة الوصفيّة لم يفطنوا إلى موقفين مختلفين لا تناقض بينهما، هما الوصفيّة من ناحية، والمعياريّة من ناحية أخرى، فالوصفيّة لا تعني بالضّرورة الهجوم على المعياريّة ورفضها»[198]. والرأي نفسه نجده عند كل من عز الدين المجدوب، وحافظ إسماعيلي علوي، وعطا محمد موسى .

والجدير بالذّكر أنّ تمام حسان لا يُنكر على النّحو العربي اعتماده إجراءات الوصف فهو يرى أنّ الدّراسات النّحويّة العربيّة مرّت بمرحلتين، أولاهما وصفيّة وثانيتهما معياريّة؛ ففي المرحلة الأولى تمّ الاعتماد على الملاحظة والاستقراء، ثمّ الخروج بنتائج طابعها وصفي، أمّا المرحلة الثّانية فانعدمت فيها المادّة اللّغويّة الّتي يُمكن أن تُجرى عليها المُلاحظة، ما جعل النّشاط الدّراسي للّغة العربيّة نشاطًا انطوائيًّا، فلجأ النحّاة إلى تقديس القواعد، وطغت المعياريّة على أعمالهم، وهي المرحة الّتي انتهى إليها النّحو العربي[199]. أي أنّ النحّاة اعتمدوا على النصوص في بناء قواعدهم، ثمّ فرضوا هذه القواعد على نفس النّصوص، ويمكن التّمثيل لهذه الحركة بالرّسم البياني التّالي:

[197] فاطمة الهاشمي بكّوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي، ص96.

[198] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص218.

[199] يُنظر ،تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص21.ويُنظر ، فاطمة الهاشمي بكوش، المرجع السّابق، ص70.

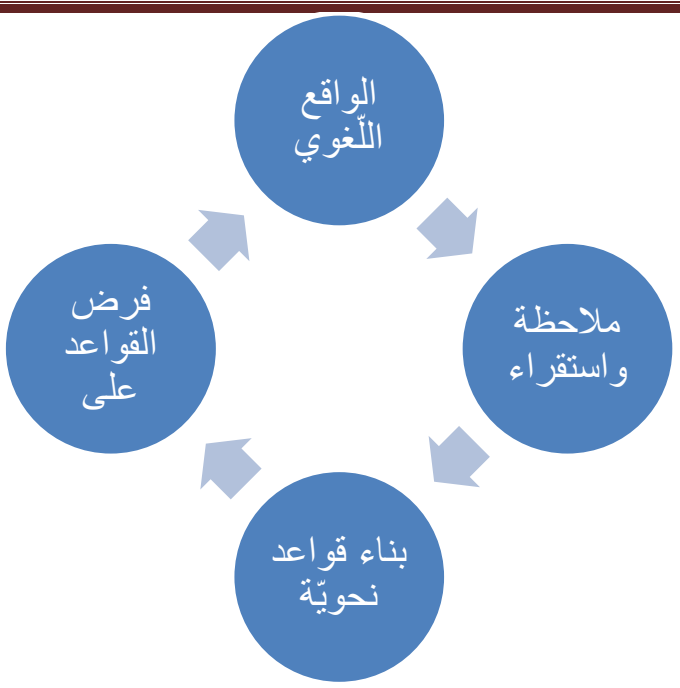

رسم بياني يُمثل حركتي سير النّحو العربي.

من خلال الرّسم يتبيّن أنّ مسار النّحو العربي في المرحلة الأولى كان انطلاقًا من الواقع اللّغوي، وُصولًا إلى بناء القواعد، وفي المرحة الثّانية تمّ فرض هذه القواعد على الواقع اللّغوي فنلاحظ في الحركة الأولى أنّ النحويين انطلقوا من الواقع اللّغوي، من أجل تحقيق هدفهم المُتمثّل في بناء نحو للّغة العربيّة، خدمة لأغراض دينيّة لا لغويّة ليفرضوه في مرحلة لاحقة _بعد نهاية مرحلة جمع اللّغة_ على واقع موجود أصلًا[200]. وقد أدّى ولعهم بالقواعد النّحويّة أن بلغوا حد الطّعن في مدى صلاحيّة المادّة اللّغويّة المجموعة إذ عدّو بعض ما جُمع من أنماط هذه المادّة اللّغويّة غير صالح للبحث النّحوي واللّغوي، في ما جعلوا من أنماط أخرى تتمتّع بصلاحية تُأهّلها لأن تكون جزءًا من البحث النّحوي واللّغوي. وبذلك فإنّ الأنماط الّتي حكموا عليها بأنّها غير صالحة لا تمثّل، حسب موقفهم المعياري الّذي اعتمدوه، جزءًا من كلام العرب[201]. بل إنّ مبالغتهم هذه مسّت حتى لغة

[200] يُنظر، فاطمة الهاشمي بكوش، المرجع السّابق، ص70.

[201] يُنظر، فاطمة الهاشمي بكوش، المرجع نفسه، ص71.

القرآن الكريم، فتعسّفوا في تخريج بعض الظّواهر اللّغويّة الّتي خالفت قواعدهم النّحويّة، ووصفوا بعض الاستعمالات الواردة فيه بالشّذوذ، فـ:«كانوا في مثل تلك الشّواهد الّتي خرجت على قواعدهم، ولم تجد لها مكانًا في قوالبهم يتأوّلون ويُخرجون القول في تكلّف وتعسّف، فإذا لم يستطيعوا تأويلًا أو تخريجًا حكموا على الاستعمال بالشّذوذ، ورأوا وُجوب الانصراف عنه وإهماله»[202].

وردّ الحاج صالح على اللسانيّين الوصفيّين العرب الّذين يعتبرون المنهج الوصفي هو المنهج الوحيد الّذي بإمكانه أن يدرس اللّغة دراسة علميّة، مستبعدين بذلك قواعد اللّغة، ورأى أنّ هذا الأمر ممّا لا يقبله عاقل، حيث يقول في هذا الشّأن: «إنّ معيار اللّغة ظاهرة من الظّواهر وهي تخصّ سلوك النّاطق بها فلا يُمكن أن تُهدر في البحث بدعوى أنّ الحكم بالصّواب والخطأ تحكم محض، فأين هي اللغة الّتي يقول عنها أصحابها كلّهم أنّ الصّواب والخطأ اللّغوي سيان عليهم، وأيّة لغة في الدّنيا يخطئ النّاطق بها عرضا في عبارة معيّنة فلا يُقوّمه أحد من أصحابها؟ وأية لغة في الدّنيا يمكن أن ينطق فيها النّاطق بأيّ شيء بدا له دون أن يخضع لما تعارف عليه أصحابها؟. فكيف يمكن أن نكتفي بالوصف لجانب واحد من اللّغة وهو وحداتها وكيفية تقابلها بعضها إزاء بعض كما يفعله الوصفيون ونترك كيفيّة صياغتها الّتي تضبطها الضّوابط»[203].

وأوضح الحاج صالح أنّ النحاة لم يفرضوا على المتكلّمين قواعد حسب أهوائهم مثلما ذهب إلى ذلك تمام حسان الّذي يرى أنّه «لمّا انتهى عصر الاستشهاد، وكان على اللّغويّن أن يستمرّوا في دراسة اللّغة دون أن تتجدّد الشّواهد في أيديهم، وجدوا أنفسهم بموضع اضطرّوا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السّلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها، لا عن مادة اللّغة...وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة، وبدأت التّمرينات العقليّة في تركيب الجمل، وبدأ

[202]إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط1، القاهرة، 1966، ص10.

[203] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص27.

القول بالوُجوب والجواز، وأصبحت القواعد سيّدة النّصوص»[204]. والواقع «أنّ المعيار اللّغوي بالنّسبة للعربيّة هو عند النحّاة الأولين مجموع الأنماط والموضوعات اللّغويّة والأساليب الكلاميّة الّتي كان يستعملها عامّة العرب الّذين وُصِفوا بالفصاحة»[205]. ورغم أنّ تمام حسان لم يُخف اعترافه بقصور النحو العربي القديم، إلّا أنّه حاول التماس الأعذار لهؤلاء المتقدّمين، حيث قال: « أنّ الفارق الزمني بيننا وبينهم يُعطي المحدثين من تجارب القرون السابقة ما لم يتهيأ مثله للنّحاة العرب الذين كانوا طلائع في هذا العمل، وعذر الطليعة دائما أنه حسبه أن أنار الطّريق، ومهدها بوسائله المتاحة له دون أن يكون عالة على حكمة موروثة عن السّابقين، ولو أننا سلمنا بهذه الحقيقة لبدا قصور النحاة كأنّه لم يكن».[206]

ورغم دفاع تمام حسان عن النّحاة القدامى والتماس الأعذار لهم إلاّ أنّ اعترافه بقصور عملهم، والنّظر إلى هذا الأمر على أنه حقيقة لم يشفع له من أن يلقى كلامه هذا اعتراضًا عند الحاج صالح وغيره من اللّغويين المحدثين. فالحاج صالح لا يعترف أصلاً بما أُتّهم به النحو العربي القديم من نقص وقصور، فمنهجه مختلف في رفض ما قيل عن النّحاة القدامى وعن السّماع اللّغوي لديهم، وكذا الرد على مُنتقديهم، فنجده يردّ على هؤلاء المنتقدين المُتأثّرين بالبنويّة تارة، ويبرئ السّماع اللّغوي العربي الأصيل مما أُتّهم به من نقص وقصور تارة أخرى.[207]

ويُركّز الحاج صالح في ردّه هذا على مُميّزات المدوّنة في البنويّة العصريّة ومقارنتها بالسّماع اللّغوي العربي الأصيل ليصل إلى نتيجة مفادها أنّ السّماع اللّغوي العربي علمي عندما وافق البنويّة، وعلمي أيضا عندما خالفها،_وهي حقيقة تفرّد بها الحاج صالح_[208]، «لأنّ ما خالف فيه النّحو العربي من مبادئ وهو ممّا يُميّز هذه النّظريات اللّسانيّة الحديثة، لم يمنعه

[204] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفيّة، ص4.

[205] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص30.

[206]تمام حسان، الأصول، ص 103.

[207] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص271-275.

[208] يُنظر، سعاد شرفاوي، التفكير النحوي عند عبد الرحمان الحاج صالح، ص 132.

أن يكون علميًّا من وجهة نظر مخالفة، وأن يكون المبدأ الّذي يُميِّز هذه النّظريّات اللّغويّة الحديثة لا يتوفّر على شروط العلميّة، لذلك لا يجوز أن يُتّخذَ أداةً لقياس العلميّة في نحونا وسماعنا اللّغوي العربي، أو أن ينتقص من هذه العلميّة فيه»[209]. وهذا الأمر نلتمسه في موازنته بين المسموع اللّغوي العربي وبين البنويّة، الّتي يُركز فيها على فكرة إغلاق المدوّنة عند البنويّين، ويرى أنّ هذه الفكرة غير ممكنة التّحقيق في النّحو العربي؛ ذلك أنّ المسموع اللّغوي العربي يبقى مفتوحًا ما دام يشتغل بالبحث في اللّغة[210].

4-2 المسموع والشّواهد:

يرى الحاج صالح أنّ بعض الباحثين المعاصرين يظنّ أنّ ما اعتمده النّحاة واللّغويون من شواهد هو نفسه ما اعتمدوا عليه من مادّة لاستنباط القواعد النّحويّة، والصّرفيّة، أو وُجود مفردة بمدلول معيّن اعتمادا على آية قرآنيّة أو بيت شعر، ممّا أدّى بهم(المعاصرين) إلى ظلم هؤلاء النّحاة واللّغويّين واتّهامهم بأنّهم بنوا ما ذهبوا إليه بالاعتماد على المثال الواحد، أو المثالين، فكان استقراؤهم لكلام العرب ناقصًا.

ولم يكن هذا الحكم نتاج البحث المعاصر، بل سبق المُعاصرين إلى ذلك بعض رجال الفكر القدامى من غير علماء العربيّة كابن حزم في قوله: «العجب ممّن وجد لأعرابي جلف أو لامرئ القيس أو الشمّاخ أو الحسن البصري لفظًا في شعر أو نثر جعله في اللّغة واحتجّ به وقطع به على خصمه ولا يُستشهد بكلام خالق اللّغات ولا بكلام الرّسول وهو أفصح العرب وما في الضلال أبعد من هذا».[211]

وشكّك الحاج صالح في ما ذهب إليه هؤلاء، وردّ على إجحافهم وظلمهم للعلماء بأدلّة، حيث يرى أن الدّليل الأوّل على اتّساع المادّة اللغويّة الّتي نظر فيها النّحاة هو ما يقوله سيبويه

---

[209] معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتّجاه التّوافقي بين لسانيات التّراث واللّسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجًا، ص 255.

[210] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 271، 272.

[211] يُنظر، نفسه، ص 317، الإحكام 4/ 36.

وأصحابه، ذاكرًا الكثير ممّا رواه سيبويه من سماعه لكلام العرب منها قوله: «فهذا إنشاد بعضهم وأكثرهم ينصب...(1/ 23)، فهذا الغالب في كلام الناس(242)...».[212] وهو ما يُوضّح حقيقة اتّسامه باطّراد الضّرب من الكلام المستعمل عند جميع العرب، أو عامّتهم، أو عند أكثرهم، أو عدم وجوده على الإطلاق، بالإضافة إلى المساحة الشّاسعة التي غطّاها، وكان سيبويه يصف ما يذكره من الشّواهد بأنّه مُطّرد أو كثير أو قليل أو يكاد لا يتكلم به العرب، وهذا دليل على أنّ هذه الشّواهد كانت تُمثّل جزءًا فقط من المسموع الواسع وليست هي كل المسموع[213].

وردًّا على ما لحق السّماع اللّغوي العربي من شبهات شوّهت صورته، واتّهامه بالنقص والقصور، بيّن لنا الحاج صالح بعض الحقائق الّتي تخصُّ مضمون السّماع اللّغوي كما يلي:

أ/ اعتماد النّحاة على النّثر أكثر من اعتمادهم على الشّعر:

ادّعى بعض المحدثين أن الشّعر مثَّل المادّة الأساسيّة التي اعتمد عليها النّحاة واللّغويون في استخراج أوصاف العربيّة وقواعدها، ومن بين هؤلاء رمضان عبد التواب الّذي أبدى تعجّبه من كثرة اعتماد النحّاة في شواهدهم اللّغويّة على الشّعر بمعانيه وموازينه، وأخيلته، ، وضروراته، رغم أن هناك قدرا مُشتركًا في مكوّنات اللّغة بين البناء الشّعري،والبناء النثري في العربية، ويرجع سبب هذا الجنوح إلى الشواهد الشّعريّة على حساب الشواهد النّثريّة عندهم _حسبه_ إلى اعتقادهم بوُجود تطابق بين هذين الجنسين فيها كان السّبب الأساس لاعتماد اللّغويين على الشّعر في غالب وتغليبه على النّثر، لاستخلاص قواعد الكلام العربي، وتصنيف صيغه، ودلالات ألفاظه، ، وأوزان مفرداته.[214] وإلى نفس الرّأي ذهب سعيد جاسم الزبيدي الّذي يرى أنّ الشّواهد الشّعرية هي الأكثر اعتمادًا مقارنة بالشّواهد الأخرى في كتب النّحو المتقدّمة،

[212] عبد الرحمان الحاج صالح، نفسه، ص 318.

[213] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 321.

[214] يُنظر، رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999 ص 7، 8.

والمتأخّرة، وبما أنّ للشعر لغته الخاصّة به والّتي اقتضاها الأسلوب الشّعري، فإنّ الاقتصار على الشّواهد الشّعريّة وحدها لإثبات أسلوب عربي تعدّ خطوة مُتعثرة .[215]

نفى الحاج صالح هذه الأقوال، وأثبت ما حظيت به الشّواهد النّثرية من نصيب في كتب النّحو واللّغة، واستدلّ على ذلك بما أورده سيبويه في كتابه، فقد أحصى الحاج صالح في الكتاب أربعمائة وستة عشر شاهدا سُمعت هي بعينها من الكلام المنثور، أمّا ما مُثّل منه بأمثلة قياسيّة فقد بلغ أربعة آلاف وتسعمائة وخمسة عشر مثالاً.[216] وهذا دليل على بُطلان قول من ادّعى احتفاء القدامى من النّحاة واللّغويين بالأمثلة الشّعرية وإهمالهم لكلام العرب المنثور.

ب/ سر اعتماد النحّاة أكثر على كلام العرب:

وخلافًا لما ادّعاه البعض من كون العلماء القدامى اعتمدوا على الشّعر أكثر من اعتمادهم على النّثر، فإنّ هناك حقيقة أخرى أثارت حفيظة الكثير من علماء اللّغة، وشغلت بالهم وهي أنّ الاعتماد عند القدامى كان أكثره على كلام العرب مُقارنة بكلام الله تعالى.وفي هذا قال العبيدي:«أنّ نظرة النّحاة للقرآن الكريم، كانت أقلّ من الشّعر، فكانت أغلب شواهد النّحو من الشّعر، مع ما في الاستشهاد بالشّعر من عيوب».[217] كما أعاب سعيد الأفغاني على النحّاة اعتمادهم على الشّعر، وإهمالهم للحجج من القرآن الكريم، بقوله أنّ: « قراءات القرآن جميعها حجّة في العربيّة، متواترها، وآحادها، وشاذها، وأكبر عيب يُوجّه إلى النّحاة، عدم استيعابهم إيّاها، وإضاعتهم على أنفسهم، ونحوهم مئات من الشّواهد المُحتج بها، ولو فعلوا ذلك لكانت قواعدهم أشدّ إحكامًا».[218]

---

[215] يُنظر، سعيد جاسم الزبيدي، المرجع السّابق، ص 105.

[216] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 330.

[217] نظرية النحو العربي القديم، ص 19. نقلا عن سعاد شرفاوي، التفكير النحوي عند عبد الرحمان الحاج صالح.

[218] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987، ص 45.

ويرى الحاج صالح أنّ في هذه الأقوال ظلمًا في حقّ النّحاة واللّغويين القدامى، ورغم إقراره أنّ ما استشهدوا به من الآيات القرآنية يُمثّل نصف ما استشهدوا به من الشّعر، إلاّ أنّه لا يرى في ذلك تهاوُنًا من النّحاة واللّغويّين، وإنّما يراه جد طبيعي، مُرجعًا الأمر إلى كون أنّ النص القرآني مصدر لغوي محدود الحجم والعناصر مقارنةً بكلام العرب الذي كان مصدرًا مفتوحًا.[219] وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ كثيرًا من النّصوص النثريّة الواردة في الكتاب ليست من الشّواهد المنقولة والمتواترة، إذ يندرج أغلبها ضمن المثال النحوي، أي ما اصطنعه سيبويه ليمثّل به على القواعد النحويّة، ويسهلها على الدّارسين، ففي مسألة الجواز وعدم الجواز يقول سيبويه: (ولا يجوز أن نقول: ما زيدًا عبد الله ضاربًا...لأنّه لا يستقيم). وهذا كثير الوُرود في كتابه[220]. وقد دافع الكثير من المحدثين عن النّحاة واللّغويّين القدامى في هذه المسألة(الاستشهاد بكلام العرب أكثر من القرآن الكريم) وحجّتهم في ذلك هي أنّ النّص القرآني نزل بكلام العرب.

5/ أطراف عمليّة السّماع :

يعتمد نجاح عمليّة السّماع على تضافر جهود أطراف عدّة أهمّها المتحرّي والمُورد (السامع والمسموع عنه)، إذ لا بدّ أن يتحلّى كلّ طرف منهما بجملة من الأوصاف، وهذه الأوصاف حدّدها الحاج صالح على النّحو التّالي:

أ/ أوصاف اللّغوي المُتحرّي:

عدّد لنا الحاج صالح أوصاف الباحث اللّغوي في تحرياته الميدانيّة وهي:

- الحب الشّديد للبحث، والحرص على اكتشاف الجديد من المفردات والتّراكيب الّتي لم يسمعها من قبل، فقد رُوي ما يبلغه فرح اللّغوي عند بلوغ مراده.

[219] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 333، 334.

[220] يُنظر، فاطمة محمد أمين العمري ومجدي حاج إبراهيم، المرجع السّابق، ص 123.

- حفظ المسموع، وخاصّة أبيات الشّعر، وهو ما يُحتّم على المُتحري امتلاك ذاكرة قويّة لحفظ ما يسمعه مثل ما رُوي عن الأصمعي.[221]
- القدرة الكبيرة على تحمُّل المشاق، ليتمكّن من قطع المسافات البعيدة التي تفرضها عليه طبيعة العمل الذي يقوم به.
- السّمع المرهف،وذلك للتّمييز بين أصوات ما يكتشفه من جديد في اللّغة، وخير من يُمثل ذلك الخليل وسيبويه فقد ميّزا بين المتشابه من الأصوات.
- التمكُّن اللّغوي للمتحرّي، إذ ينبغي له أن يكون في نفس المستوى اللّغوي للمسموع عنه، وأن تكون له حاسّة لغويّة قويّة.[222]

ب/ أوصاف المُورد وما يُشترط فيه من شروط:

ذكر الحاج صالح شروطًا للمُورد يمكن إجمالها فيما يلي:

_ الفصاحة، فلا تُؤخذ اللّغة إلاّ من العرب الفصحاء، كما ينبغي أن يكون المُورد ممثّلاً لأكبر عدد من العرب في كلامهم، وكان المُتحرّون يُخضعون مورديهم لاختبارات الفصاحة.

_ المعرفة الواسعة بكلام العرب وألفاظهم، فيُستحبّ في المورد أن يكون حافظًا لشيءٍ من أشعار العرب، وأن يتميّز بطلاقة اللّسان.

_ سن المُورد وجنسه، لم يُفرق اللّغويّون بين الموردين، فقد سمعوا عن الصّغار كما الكبار، وعن النّساء كما الرّجال[223].

وقد نبّه العلماء العرب إلى ضرورة التّثبّت من نزاهة الرّاوي وصدق روايته، حيث نصّ ابن فارس على هذا الأمر في قوله: «فليتحرَّ آخذ اللّغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثّقة

[221] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، نفسه، ص 361.

[222] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 362.

[223] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، نفسه، ص 364.

والصّدق والعدالة»[224]. كما اشترط ابن الأنباري في ناقل اللّغة أن يكون «عدلًا...فإن كان ناقل اللّغة فاسقًا لم يُقبل نقله»[225]. وهذا التحرّي والتشدّد في السّماع اللّغوي عند العرب هو ما يفسّر ما أورده سيبويه من عبارات نحو قوله: سمعنا من العرب الموثوق بعربيّتهم....الخ.

ومن معالم الدقّة في السّماع وتحرّي الصّواب فيه عند علماء اللّغة العرب القدامى أثناء جمعهم اللّغة أنّهم كانوا حريصين على التأكّد من مصداقيّة وفصاحة المسموع منه، ومن مظاهر هذا الحرص أنّهم كانوا يختبرون الأعراب، وسبب ذلك هو وُجود بعض الأعراب اتّخذوا من اللّغة حرفة، وهو الأمر الّذي حذّر منه ابن جنّي العلماءَ، فيقول: «فإيّاك أن تخلد إلى كل ما تسمعه، بل تأمّل حال مورده، وكيف موقعه من الفصاحة، فاحكم عليه وله»[226]. وخير دليل على ذلك ما يُلاحظه المُتتبّع لنصوص الكتاب من عناية سيبويه بالمُورِد، حيث نجده يركّز على ثقة المسموع عنه ودرجة الوُثوق به أكثر من تركيزه على هويّته، والسّبب في ذلك يعود إلى «أنّ سيبويه كان ممّن نشأ في بيئة غير عربيّة، وتعلّم العربيّة خارج بيئتها الطّبيعيّة؛ لذلك نجده حريصًا على إكساب كتابه شرعيّة يستمدّها من النّقل عن الثقات، وممّا يُؤكّد ذلك ويدعمه أنّه استعمل صيغًا لغويّة متنوّعة للدّلالة على درجة الوُثوق بمن ينقل عنهم؛ فبعضهم كان من "من لا أتّهم" على حدّ تعبيره، في مقابل "من يوثق بعربيّته"، و"أخبرني الثّقة"[227]. وقد نقل السيوطي عن المرزباني عن أبي زيد النحوي قوله: «كل ما قال سيبويه في كتابه "أخبرني الثّقة"، فأنا أخبرته»[228].

---

[224]ابن فارس، الصاحبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربيّة، فيصل عيسى البابي الحلبي، 1977ص48.

[225]السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق: محمد الفضل إبراهيم وآخرين، مكتبة دار التراث، ط3، دت، مصر، ص138.

[226]ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصريّة، ج2، 1952، ص10.

[227]فاطمة محمد أمين العمري ومجدي حاج إبراهيم، المرجع السّابق، ص 121.

[228] عبد الرحمان جلال الدّين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص13.

واتّهم بعض الباحثين سيبويه أنّه لم يسمع من العرب مباشرة، ولم يشافههم، وإنّما اكتفى بالسّماع والنقل عن شيوخه[229]. لكنّ الحقيقة غير ذلك، فالمتتبّع لنصوص الكتاب يُدرك جيّدًا أنّ سيبويه اعتمد في سماعه على مصدرين كان يستقي مادّته منهما، وهذان المصدران هما: أوّلًا السّماع المباشر منأفواه العرب في حدود ما أتاحته ظروف عصره وإمكاناته؛ لأنّه من غير الممكن أن يتمكّن رجل واحد من أن يسمع بنفسه كل ما احتواه الكتاب من المادّة اللّغويّة والنّحويّة ، وثانيًا السّماع غير المباشر(النقل)، وهو ما نقله سيبويه عن شيوخه الّذين تمكّنوا من سماع كلام العرب وارتقوا في العلم وبلغوا فيه منازل عالية، فكانت له بذلك ميزة الجمع بين علومهم وعلمه، فأشار إلى ذلك ورواه وجمعه في كتابه[230].

فالمادّة اللّغويّة والنحويّة الّتي ضمّنها سيبويه كتابه تجمع بين ما رواه عن شيوخه العرب الثقات أمثال يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر الثّقفي، ورؤبة بن العجاج، وأبي زيد، وأبي عبد الله هارون الأعور، وأبي عمرو بن العلاء، والرّؤاسي وغيرهم[231]. بالإضافة إلى نصوص أخرى سمعها سيبويه بنفسه من أفواه العرب.

5- 1 دور الحسّ والنّظر في تصحيح السّماع عند العلماء العرب:

نبّه الحاج صالح إلى أنّ عمليّة السّماع عند علماء اللّغة العرب القدامى لم تكن مقتصرة على ما يُسمع من كلام فقط، بل كانت تشمل كل ما تحويه عمليّة التّخاطُب من كلام،وإيماء،وحركات ، كما يشمل_حسب قول سيبويه_ كل ما يوجد فيه من قرائن في حال الحديث (Situation). ثمّ إنّ الكلام هو ألفاظ وأغراض ومعان ، زيادة على ذلك، يقصدها المتكلّم هي بالذّات. وكل هذه الأمور يشاهدها الباحث ويسجّلها أو يستنتجها من سياق الحديث

[229] يُنظر، فوزي مسعود، سيبويه جامع النحو العربي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1986، نقلًا عن: فاطمة محمد أمين العمري ومجدي حاج إبراهيم، نفسه، ص 121.

[230] يُنظر، فاطمة محمد أمين العمري ومجدي حاج إبراهيم، المرجع السّابق، ص 121.

[231] يُنظر، محمود سليمان ياقوت، مصادر التّراث النحوي، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، 2003، ص101- 123.

والقرائن[232]. ما يعني أنّ العلماء العرب كانوا يعتمدون في سماعهم على ما يُحيط بالعمليّة التّخاطبيّة من قرائن وسياق، وكل ما من شأنه أن يؤثّر في مقصديّة المسموع عنهم، ويستدلّ الحاج صالح في هذا الصّدد بما ذكره ابن جني في قوله:«ولم يعبثوا بالالتباس لأنّهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلام، ممّا يتقدّم قبله أو يتأخّر بعده وبما تدلّ عليه الحال...وإنّما يُعتمد في تحديد الغرض بما يصحب الكلام من أوّله إلى آخره أو بدلالة الحال فإنّ لها في إفادة المعنى تأثيرًا كبيرًا وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها (المنصف 255/1)»[233].

فصحّة المسموع ليست مرتبطة بالمسموع عنه فقط، وإنّما هناك عوامل أخرى مرتبطة بالمتحرّي أو السّامع، وهذه العوامل من شأنها أن تُعيق عمليّة الفهم السّليم لدى المتحرّي، فقد يتوهّم في سمعه ويغلط في فهمه، وقد يحيد عن الموضوعيّة، ولا يُؤدّي الأمانة العلميّة إن كان غير نزيه، وكل هذا يجعل المعطيات غير صحيحة[234].

وذكر الحاج صالح أنّ العلماء _خاصّة النحّاة_ كانوا «لا يرتاحون الارتياح الكامل لما يتحصّلون عليه من المعطيات إلّا إذا تمكّنوا بالفعل من التّحقيق، وذلك بالرّجوع إلى أكبر عدد من المُوردين...الموثوق منهم، فإذا تأكّدوا بالقرائن والعقل عامّة من صحّة المعطيات...تقبّلوا ذلك وإلّا رفضوه»[235].

والمُلاحظ _حسب الحاج صالح_ أنّ قبول المسموع أو رفضه يرجع إلى استيفائه لشروط الصحّة الّتي وضعها العلماء، كما أنّ درجة التشدّد في قبول المسموع تختلف من عالم إلى آخر، وهذا التشدّد هو ما ميّز عصر الفصاحة بخلاف العصور الّتي تلته، والّتي غلب

[232] يُنظر، عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص97.

[233] عبد الرّحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص97.

[234] يُنظر، عبد الرّحمان الحاج صالح، نفسه، ص97.

[235] عبد الرّحمان الحاج صالح، نفسه، ص97.

عليها التّساهل والتّسامح في تقبّل كل ما يُسمع، واختفاء الاهتمام بتحقيق المسموع، وهذا الأمر لم يتفطّن إليه الكثير من المعاصرين .

إنّ ما ذكره الحاج صالح من تشدّد في قبول المسموع لدى علمائنا العرب القدامى لَهُوَ من أبرز مميّزات السّماع اللّغوي العربي، فقد استطاع أن يكتشف مدى دقّة المنهج العلمي الّذي اتّبعه العلماء العرب في سماعهم، وهذا الّذي قام به نراه معلمًا من المعالم الّتي تميّزت بها النّظريّة اللّغويّة العربيّة، ذلك أنّ السّماع اللّغوي العلمي عند العرب هو الأصل الأوّل لهذه النّظريّة.

ومن أبرز معالم التشدّد في السّماع اللّغوي عند العرب ما ذكره الحاج صالح، من أنّ العالم كان يتحرّج تحرُّجًا شديدًا إزاء الرّوايات المشكوك فيها، ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن جني عن شيخه أبي علي:«قال: "كان أبو علي من تحوُّبه وتأنّيه وتحرُّجه كثير التوقّف فيما يحكيه دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه فكان تارة يقول: "أنشدت لجرير فيما أحسب" وأخرى: "قال لي أبو بكر فيما أظنّ" (313/3). فهذا التوقّف في الحقيقة هو تحرّج العالم، عند عدم التيقّن، عن القول الجازم»[236]. ولم يتوقّف عند هذا الحد، بل إنّ هناك من العلماء المجتهدين من لم يتحرّج في مخالفة زملائه وشيوخه، إذا تبيّن له بالبرهان المقنع خلاف ما يقولونه، وهدفهم من ذلك معرفة الحقيقة لا غير[237]. وهذا المنهج الّذي اعتمده العلماء في استقصاء الحقائق دليل على التزامهم بالموضوعيّة في دراساتهم اللّغويّة، ومؤشّر على علميّة مناهجهم الّتي ميّزت أعمالهم، وجعلتها تفوق في دقّتها ورصانتها الأبحاث والمناهج المعتمدة عند المحدثين.

5- 2 مناهج تحقيق النّصوص عند النحّاة العرب وتوثيقها:

[236] عبد الرّحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص100.

[237] يُنظر، عبد الرّحمان الحاج صالح، نفسه، ص100.

يرى الحاج صالح أن تحقيق النّصوص ونقدها ظهر بالموازاة مع ظهور علم العربيّة، فقد تشدّد العلماء العرب في قبول المسموع، كما انتبهوا من أوّل أمرهم إلى خطر الوضع في رواية الأشعار، فوضعوا لذلك ضوابط أبرزها:

_ ضرورة التأكُّد من وجود النّص عند فصحاء العرب، وإجماع علماء القبيلة على صحّة ذلك وصحّة نسبته. واعتبر الحاج صالح أنّ أبا عمرو بن العلاء والمفضّل الضبي ومن سار على دربهما قد قاموا بهذا الدّور.

_ لابدّ أن يكون التّحقيق والحكم الأخير من عمل العلماء من أهل العلم بالشّعر وكلهم كانوا في ذلك الوقت من علماء العربيّة أمثال: أبا عمرو بن العلاء والمفضّل الضبي وغيرهم، وما ميّز أعمال هؤلاء العلماء هو الدقّة في جمع المادّة، وخير مثال على ذلك ما جاء في كتاب سيبويه.

هذا عن مصدر الرّواية والتأكّد من صورتها أو صورها الّتي رُويت بها بالفعل، أمّا فيما يخصّ صحّة النّسبة إلى قائل معيّن فهذا لا يظهر له أي أثر في كتاب سيبويه، ولا في أيّ كتاب ألّفه النّحويون ككتب الأخفش (ت215هـ)، والفراء وغيرهما، وهذا لا يمنع أن يكون العلماء قد اهتمّوا بالبحث عن معرفة القائل الحقيقي للشّعر الّذي سمعوه ودوّنوه. وقد أثار السّكوت عن ذكر أسماء الشّعراء في كتاب سيبويه وغيره من الكتب كثيرًا من القلق[238].

ونفى الحاج صالح ما روى عن الجرمي أنّه قال: « نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا. فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتّها وأما الخمسون فلم أعرف قائليها » مكذّبًا أن يكون هذا الكلام قد قاله الجرمي ولم يروه أحد من العلماء في كتبهم، وإنما هو كلام تناقله المتأخّرون.[239] وقد تطرّق رمضان عبد التواب للشّواهد الّتي لم يُعرف قائلوها في

[238] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 314. ويُنظر، معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتّجاه المرجع السّابق، ص 255.

[239] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، نفسه، ص 314.

بحث مستقل بيّن من خلاله أنّ هذه الشّواهد أضعاف الخمسين المزعومة، مشكّكًا في صحّة ما نُسب إلى الجرمي[240].

ليُقرّ الحاج صالح بعد ذلك أنّه بمرور الزّمان (القرن الثالث) صارت الحاجة ماسة إلى ذكر اسم الشّاعر، وبرّر ذلك بالقول أنّ الحقيقة التاريخيّة تقتضي ذلك وهو ما لا ينطبق على زمان سيبويه لأنّ مصدر السّماع موثوق، معتبرًا أنّ ما جاء عند الجاحظ وبن سلام من مقاييس في نقد النّصوص مناهج نقديّة جديدة في تاريخ الدّراسات اللّغويّة العربيّة.[241]....وهناك من رأى أنّهم «ارتضوا لأنفسهم منهجًا نقديًا لتوثيق النّصوص يُشبه منهج المحدثين، فجعلوا يصحّحون نسبة الشّعر إلى قائله، ويحتاطون في اختيار الشّواهد اللّغويّة والنّحويّة ضمانًا لصحّة القاعدة أو لتحقيق الاجتهاد ».[242] لكن هذا لن يفسح المجال للطّعن في صحّة وفصاحة الأبيات الشّعريّة الّتي أوردها سيبويه في كتابه ولم يذكر قائليها.

5-3/ تقديم السّماع على القياس عند العلماء العرب:

ذكر الحاج صالح أنّ سيبويه كان من أكثر النحّاة «تحرُّجًا فيما يخصّ السّماع والاعتداد به أوّلًا قبل اللّجوء إلى القياس»[243]. ذلك أنّ السّماع والقياس «"إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسْه على غيره، وذلك نحو قوله تعالى: "استحوذ عليهم الشّيطان"فهذا ليس بقياس...[لأنّك] لا تقيس عليه غيره. ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استباع: استُبيع"»[244].

---

[240]سيبويه، الكتاب، ص34،(مقدّمة المحقّق).

[241] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 315.

[242] تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 85.

[243] عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص103.

[244] يُنظر، عبد الرّحمان الحاج صالح، نفسه، 102- 103.

ويرى الحاج صالح أنّ اعتداد سيبويه بالسّماع وتقديمه على القياس لا يعني أنّه يمنع القياس في أكثر الأحوال، وإنّما أراد من ذلك ألّا يتجاوز ما تتكلّم به العرب، ولهذا ينبغي ألّا يُعتبر سلوكه تطرّفا في التمسّك بالسّماع، بل سلوك العالم المتمسّك بالأصول العلميّة البحتة.

إنّ الاعتماد على السّماع، وعدم التّساهل في قبول المعطيات، لم يمنع العلماء العرب من اللّجوء إلى التصوّرات العقليّة البعيدة عن المحسوس، وذلك لمعرفتهم أنّ الظّواهر اللّغويّة لها انتظام يخفى عن الحواس، وهذا الأمر يظهر بوضوح في كتاب سيبويه.

نتائج الفصل الأوّل:

من خلال أورده الحاج صالح في حديثه عن للسّماع اللّغوي العربي، يُمكننا استقراء ملامح النّظريّة اللّغويّة العربيّة في فكره، والّتي تبرز من خلال الإجراءات الّتي اتّبعها العلماء القدامى في عمليّة السّماع، وتتمثّل هذه الملامح في:

_ أنّ السّماع اللّغوي العربي مصدره الواقع الاستعمالي للّغة، ما يعني أنّ ما سُمع يُمثّل اللّغة أحسن تمثيل.

_أنّ اللّغة العربيّة كانت لغة واحدة، وأنّ الاختلافات اللّهجيّة بين القبائل لم تُكوّن نظامًا لغويًّا مختلفًا عن العربيّة الفصحى.

_ إنّ ما قدّمه الحاج صالح من أدلّة لإثبات وحدة اللغة العربيّة، لهو ملمح من ملامح صحّة المسموع اللّغوي العربي الّذي وصفه بالمدوّنة.

_ أنّ دليل صحّة المسموع اللّغوي العربي يكمن في إمكانيّة التّحقّق من خلال إعادة التّجربة، وهي صفة علميّة معمول بها في مختلف العلوم.

_ أنّ المنهج العربي في دراسة اللّغة يتميّز عن مناهج البحث الحديثة بجمعه بين النّظر إلى اللّغة كظواهر (المسموع مع ما يُصاحبه من تنوّعات لهجيّة)، وبين اللّغة كنظام ضوابط.

_ أنّ اللّسانيين الغربيّين ربطوا المعياريّة بالتعسّف، ورأوا فيها إخلالًا بالعلميّة، في حين أنّ المعياريّة ترتبط بالضّبط العلمي للكلام، وعليه لا يُمكن الاكتفاء بوصف جانب واحد من اللّغة، أي وصف وحداتها وكيفيّة تقابلها، وإهمال كيفيّة صياغتها الخاضعة للضّوابط.

_ أنّ الشّواهد الّتي اعتمدها النحّاة واللّغويّون فيما بنوه تُمثّل جزءًا فقط من المسموع، وليست هي كل المسموع، وبالتّالي فإنّ اتّهامهم بالنقص في استقراء كلام العرب باطل.

_ أنّ المُواصفات الّتي تُشترط في كلّ من المتحرّي والمورد، كالأمانة والدقّة والمصداقيّة والموضوعيّة، تجعل المسموع العربي يتحلّى بالمعايير العلميّة الّتي يشترطها البحث في العصر الحديث، بالإضافة إلى عناية العلماء القدامى بكلّ ما يُحيط بالسّماع من قرائن وسياق.

فالحاج صالح تناول السّماع اللّغوي تناولاً علميًا بحتًا، بعيد كل البعد عن التعصّب للتّراث، وغير منحاز للفكر العربي، فأبرز لنا الجانب العلمي للسّماع اللّغوي العربي وقارن مبادءه بمبادئ اللّسانيات الغربيّة الحديثة، واصفًا إياه بأعظم مدوّنة في التاريخ.

ولم تكن مقارنته تهدف إلى إبراز أوجه الاتّفاق والاختلاف بينهما، وإنّما كان هدفه إبراز جوانب العلميّة في كل منهما، فكان الحاج صالح ناقدًا موضوعيًا، وكانت دراسته علميّة خالصة كشف من خلالها عن الدقّة العلميّة التي تميّزت بها المدوّنة اللّغوية العربيّة.

كما بيّن لنا أن ما اختلفت فيه المدوّنة اللّغوية العربيّة عن البنويّة لا يُمكن أن يُبعدها عن العلميّة مثلما ذهب إلى ذلك بعض الدّارسين المحدثين القائلين بأنّه لا علميّة للدّرس اللّغوي العربي ما لم يُوافق مبادئ اللّسانيات البنويّة .

الفصل الثّاني:

الآليات العقليّة للمنطق عند العرب من منظور الحاج صالح.

1/ جهود الحاج صالح في إثبات أصالة النّحو العربي.

2/ القياس: المفهوم والفائدة.

3/ الدقّة العلميّة للقياس النّحوي العربي.

4/ المهمل والمستعمل وعلاقتهما بالقياس.

5/ علاقة القياس بمفهومي اللّزوم والاستمرار.

6/علاقة القياس بمصطلحي الاطّراد والشّذوذ.

اعتمد النحّاة العرب الأوّلون في بحوثهم الخاصّة باللّغة العربيّة على آليات مبنية في الأساس على العقل، وهذه الآليات أدرجها الحاج صالح فيما أسماه "منطق العرب في علوم اللّسان". وقبل عرضنا لهذه الآليات والحديث عن المنطق، وسعيًا لتبديد اللّبس والغموض، ارتأينا أن نورد في بداية حديثنا عن المنطق التّحديد الّذي وضعه له الحاج صالح، أي معنى المنطق عنده، حيث يقول:«فالّذي نعنيه بهذه التسمية يحصر المعنى الضيّق والمعنى الواسع، فأمّا الأوّل فهو ما يتعلّق بالحد والاستدلال وصحّتهما وكيفيّة صوغهما لهذا الغرض. وأمّا المعنى الواسع فهو مجموع الوسائل العقليّة الّتي يعتمد عليها البحث العلمي سواء كان ذلك في طرائق المشاهدة وحصر المعطيات وتصنيفها، وإحصائها وتصحيحها، أو في طرائق التّحليل للمعطيات، واستنباط الأصول وإثبات العلاقات بين الوحدات اللّغويّة، وطرائق اكتشافها وغير ذلك ممّا يغطّي كل الجانب العقلي للبحوث الرّامية إلى تحصيل العلم»[245]. فالمعنى الثّاني للمنطق عنده يدخل في إبستمولوجيّة العلوم، أي أنّ المنطق ليس له إلّا التعريف الأوّل، إلّا أنّ ثبوت المعرفة العلميّة تقتضي وُجود التعريف الثّاني، ما يجعل منه (المنطق) يغطّي عند الباحثين، مجموع الوسائل العقليّة اللاّزمة لاكتشاف الشيء وإثباته[246]. ولأنّ فكر الحاج صالح فكر رياضي فقد نبّه إلى نقطة مهمّة وهي أنّ كل ما هو عقلي ليس بالضّرورة أن يكون رياضيًّا، حيث يقول في هذا الشّأن: «ينبغي ألّا يُفهم من وصفنا للوسائل الّتي لجأ إليها النحّاة القدامى بأنّها من جوهر رياضي أنّ ذلك ينطبق على كلّ شيء، بل هو يخصّ فقط التّحليل للتّراكيب والبُنى وصوغها. والنحاة العرب هم أوّل من تفطّن إلى أنّ التّراكيب اللّغويّة يُمكن أن تُتناول بالتّحليل الرّياضي. ثمّ إنّ كل ما هو عقلي ليس بالضّرورة رياضيًّا»[247] وقد تطرّقنا في هذا الفصل إلى أحد أهم هذه الوسائل العقليّة وهو القياس، مع الإشارة إلى بعض المفاهيم الأساسيّة ذات الصّلة كالباب والنّظير، وغيرهما.

---

[245] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص 8.

[246] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، نفسه، ص 8.

[247] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص30، 31.

1/ جهود الحاج صالح في إثبات أصالة النّحو العربي:

نفى الحاج صالح فكرة تأثُّر النّحو العربي في نشأته ومنهجه بالفكر اليوناني كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين، كما تناول بالدّراسة والتّحليل القضايا المُرتبطة بعلاقة النّحو العربي بمنطق أرسطو.

1-1 أصالة النحو العربي:

اتُّهم النّحو العربي بالنّقص والقصور فيما بُني عليه – حاله حال السّماع اللّغوي عند القدامى– إلاّ أنّ أهم ما وُجّه إلى النّحو العربي من نقد أنّه متأثّر بالمنطق الأرسطي، ذلك أنّ منطق أرسطو يهتمّ بالصّورة أكثر من المادة، ودرس اللّغة ينبغي أن يُركّز على المادّة لا على الصّورة، وتأثير المنطق على النّحو يبعده عن درس الواقع اللّغوي كما هو[248]. وبعد أن استطرد الحاج صالح في عرض آراء بعض العرب والمستشرقين الّذين قالوا بتأثير المنطق الأرسطي على النّحو العربي – مركّزين على تقسيم أرسطو للكلام– ردّ بالقول أنّ: «ما ادّعاه المدّعون من اقتباس النّحاة العرب لتقسيم أرسطو للكلام والمفاهيم المتعلّقة بذلك التّقسيم كالاسم والكلمة والرّباط والفاصلة فهو بعيد جدا عن الحقيقة. وأكبر دليل على ذلك هو النّص الأصلي الذي ورد فيه التّقسيم وهو نص كتاب الشّعر. ففيه تقسيم رباعي لا ثلاثي: الاسم والكلمة والرباط والفاصلة. وما قيل بأنّ الفاصلة قد أضيفت إلى النّص فيما بعد قد ردّ على ذلك العلماء حديثًا بعدم وجود أي دليل على ذلك».[249]

وركّز الحاج صالح في ردّه _على القائلين بفكرة التّأثُّر_ على آراء المُستشرق(مركس) نظرًا لما تميّزت به من قوة الاستدلال، وكانت الاستدلالات التي جاء بها مركس مبنيّة على مجموعة من الافتراضات جعلها مسلمات علميّة وتتمثل هذه الافتراضات في:

أ/ ضرورة مرور زمان طويل تتكوّن فيه المقاييس النّحوية: يقول: « لقد احتاج الفكر اليوناني إلى قرون من العمل المجهد حتى يُفرّق بين أحوال الكلمة التركيبيّة وأمثلة الفعل الزّمانيّة أو الوصفيّة،

[248] ينظر، عبده الراجحي، المرجع السّابق، ص 61.

[249] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 75.

ويتفطّن إلى الائتلاف القائم بين أجزاء الجملة »[250]. وقد ردّ الحاج صالح عن هذه القضّيّة بالقول إنّ: بُطلانها قائم على ادّعاء ضرورة طول المُدّة المُفرطة حتىّ يتأتّى للعلم أن ينهض، والحق أنّه ليس هناك شيء ضروري مُطلقا، ولكن ممكن حصوله مُعتبرًا أنّ شهادة التطوُّر الفكري اليوناني الّذي اعتمد عليه مركس في ما ذهب إليه ليس بأصل يُبنى عليه قياس، مُوضّحًا أنّ ما وقع فيه مركس من غلط هو اعتباره تطوّر العلوم يقتضي زمانًا مُفرط الامتداد، كما أنّ إلحاق شيء بشيء وليس في الثاني ما في الأول من العلة (قياس شبه) لا يُعدُّ من أساليب البرهان الدقيقة.[251]

واستدلّ الحاج صالح على بطلان هذه القضيّة بتطوُّر العلوم الإسلاميّة البحتة التي امتازت عن علوم الأوائل بسرعة اكتهالها، وقد أجمع العلماء على حقيقة هذه الظّاهرة، ففي أقلّ من قرن خرج إلى الوُجود نحو تام التّكوين سوي الخلق مُنسجم الأطراف، وهو ما نجده في كتاب سيبويه[252]. بالإضافة إلى أنّ ظهور الكتاب إلى الوُجود لم يكن من عدم، وإنّما هو نتيجة للجهود القيّمة لأجيال متعاقبة، «درست اللّغة على امتداد قرن ونصف من الزّمن، يُمثّل الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه أحد حلقاتها»[253].

فتلك هي ثورة الإسلام فهل من منكر للسّرعة الّتي اتّصفت بها نشأة العاهليّة الإسلامية ؟ ليُضيف أنّ ظاهرة نشأة النّحو العربي ما هي إلاّ جزء لا يتجزّء من تلك الحادثة العظيمة[254].

ب/ ضرورة اعتماد النّحو على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفيّة: يقول: « إنّه [ابن خلدون] لا يفهم أنّ رسم [هذا العلم] في أوّل نشأته كان موقوفًا على المنطق والعلم بالفلسفة» ، ويقول أيضًا: « لقد كانت معرفة أقسام الكلام وتصاريف الكلم والأجزاء التي تتكوّن منها الجملة البسيطة نتيجة لتحليل فلسفي ». بالإضافة إلى قوله أنّ مؤرّخي النّحو العربي كانوا يجهلون أنّ النحو قد بُني على

---

[250] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 48.

[251] ينظر، المرجع نفسه ، ص 48-49.

[252] ينظر، المرجع نفسه ، ص 49 .

[253] يُنظر، محمد عبد الفتاح الخطيبب، ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليليّة للأسس الكليّة الّتي بنى عليها النحاة آراءهم، ج2، دار البصائر، مصر، 2006، 57.

[254] ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه ، ص 49 .

المنطق[255].ليردّ الحاج صالح على هذه القضيّة بالقول أنّ الزّعم «بضرورة أن يكون النحو قد بُني على المنطق فإنّ هذا الكلام قيل في زمان وهذا الطّور من أطوار النّظر اللّغوي قد تجاوزه العلماء اليوم. فتأسيس النّحو على المنطق ليس من اللاّزم أبدًا؛لأنّ هناك فوارق جوهرية بين الفكر واللغة. وقد استطاع علماء النّفس من جهة والمنطقيون المعاصرون من جهة أخرى إثبات أنّ الكلام لا يُطابق ما يجري في ذهن المُتكلّم وبالتّالي ليست كل الظّواهر اللّغوية على العكس من ذلك من جنس العمليات العقليّة »[256]. كما أنّ النّظام المنطقي غير النّظام اللّغوي الذي خُلق للإفادة أي لتبليغ أغراض المتكلّم للمستمع، وقد فهم ذلك النّحاة العرب إذ بنو نحوهم على مبدأ التّخفيف وهذا مبدأ الاقتصاد اللّغوي الذي أثبته اللّغويون المُعاصرون، وإذا كان مركس أراد بالمنطق مجموعة الوسائل العقليّة التي يستعملها كل علم، وأراد بالفلسفة النّظر في مواد العلوم، ومناهجها، فإنّ في ذلك صوابًا.

ومهما تكن نيّة مركس فإنّه في رأي الحاج صالح غير مُصيب وذلك لسببين هما[257]:

الأوّل: أنّه لم يُميّز بين المنطق اليوناني والنّظر العقلي الّذي يُعدّ عامًّا على الإطلاق أثناء محاولته إثبات تأثير المنطق اليوناني في النّحو العربي.

الثاني: أنّه لم يُميّز بين مراحل ارتقاء العلوم بصفة عامّة، وبصفة خاصّة عند العرب. فنجده يبنى كل مزاعمه على فكرة اقتباس العرب لأصولهم العلميّة من اليونان نتيجة عدم قدرتهم على أي خلق وأي إبداع.

ج/ ضرورة اعتماد النّحاة العرب على مفاهيم غريبة عنهم، يقول: « ″ممّا يُتأسّف له أنّ صاحب (الفهرست) سكت سكوتًا تامًّا عن خبر المناهل التي استقى منها النّحاة الأقدمون معلوماتهم″، ″ولم يعرض السّيوطي طوال هذه المقالات ولو بكلمة واحدة لمسألة مصادر هذه الأبواب النّحوية نفسها. فإنّ نظرته إلى الأشياء من خلال زاوية عربيّة لا غير تشغله شغلاً عظيمًا حتى أنّه لا يُبالي بمصادر

[255] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 48.

[256] يُنظر، المرجع نفسه، ص 49- 50.

[257] يُنظر، المرجع نفسه، ص 50- 51.

هذه الأبواب، ومع ذلك فإنّ المشكلة هي أن يعرف من أين استقوا معلوماتهم" »[258]. وقد أبطل الحاج صالح هذه القضيّة وقال إنّ صحتها لا تثبت إلا بأحد الشروط التالية[259] :

1/ أن يُثبت التّاريخ ذلك، وهذا الأمر لا سبيل إليه؛ لأنّه لا يوجد من ذكر أنّ النحاة القدماء العرب اقتبسوا من اليونان ولا من غيرهم أي معنى من المعاني الّتي وردت في النّحو العربي.

2/ وجود إشارة ولو كانت خاطفة إلى مصدر من المصادر الأجنبيّة في كتب النّحاة الأقدمين، وهذا الأمر أيضًا لا نعثر عليه بتاتاً. ومثال ذلك كتاب سيبويه الّذي يُعدّ أقدم مصدر نحوي وصل إلينا منهم. حيث نقرأ فيه أسماء كل شخص أعطى رأيه فيباب من أبواب النّحو أو مفردة أو تركيب، كما لا نعثر على أي اسم لعالم من السريان أو اليونان القدماء ممّن كانت لهم مؤلّفات في نحو لغتهم أو في المنطق ولو كان ذلك على سبيل الإشارة إلى محل الأخذ.

وأضاف الحاج صالح أنّنا حتّى وإن سلّمنا أنّه كان من أولئك النّحاة موال دخلوا على المجتمع العربي بثقافة أجنبيّة، فإنّنا لا نفهم عدم إحالة ما أدخلوه إلى مناهله مثلما أقرّ العلماء السريان بما أدخلوه على العرب من ثقافتهم في القرن الثّاني الهجري وعزوهم كل ذلك إلى مظانه.

3/ مُشابهة الأصول النّحوية العربيّة لأصول علميّة أو فلسفيّة أجنبيّة، وهذا الأمر هو ما حاول مركس أن يُثبته بالمقارنة بين أصول المنطق الأرسطو طاليسي، وأصول النّحو العربي.

وأشار الحاج صالح إلى أنّ مقارنة مركس بين المنهاجين هي مقارنة سطحيّة لا يمكن أن تُثبت القرابة بينهما لأنّ الأفكار كثيرًا ما تتّفق إذا كانت المعاني ممّا تشترك فيها جميع العقول.

وخلاصة القول في هذا الصّدد أنّ الحاج صالح ردّ على مركس مُنتقدا آراءه انتقادًا شديدًا مُوضّحًا أنّها كانت نتيجة لمُشاهدة قاصرة، حيث يرى أنّه بنى قانونًا عامًا دون أن يتتبّع عددًا كافيًا من الظّواهر المُؤدية إلى ذلك، ورأى أنّ أعظم نُقص يؤخذ على مركس هو جعله الضروري بمنزلة

[258] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 48.

[259] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 51 – 52.

الممكن الوقوع، وهذا ما يجعل من هذه القضايا الثلاث باطلة من حيث الضرورة، أمّا من حيث الإمكان ففي بعض جوانبها نظر.

نلمس من رد الحاج صالح على آراء مركس أنّه كان ردًّا موضوعيًّا بعيد كلّ البعد عن الذّاتيّة، والتعصّب للتراث النحوي العربي، وذلك من خلال اعترافه بإمكانيّة وقوع القضايا التي طرحها مركس. كما أجمل أهم الأفكار التي حاول مركس أن يُبرهن أنها من أصل يوناني وحصرها فيما يلي[260]:

- تقسيم الكلام إلى أقسام ثلاثة.
- مفهوم الصّرف والتّصريف.
- مفهوم الأحداث.
- مفهوم الخبر وعدم وُجود مفهوم ما يُسمّيه Sujet عند العرب لعدم وُجوده عند أرسطو.
- ألقاب الأحكام الإعرابيّة من رفع ونصب وجر.
- معنى الجنس لأنّ هذه الكلمة من أصل يوناني
- معنى الظّرف.
- معنى الحال.
- معنى الإعراب مقابلاً لمعنى السّليقة.
- التّمييز بين الأزمنة الثلاثة.

وقد اقتصر ردُّ الحاج صالح على بعض هذه الادّعاءات فكان ردُّه كما يلي:

نفى نفيًا مطلقًا أن يكون في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام، وبيّن أنّ النّحو العربي قد أُسّس على الغرض الذي منه خُلق الإنسان وهو الإفادة، فغرضه (النّحو) لغوي محض، إذ يجعل الاسم والفعل عمادين للحديث وهو ما يجري بين المتكلم والمخاطب وهو شديد الاهتمام بهذين القطبين للكلام. فالاسم والفعل لا يُطابقان الاسم والكلمة كما يفهمهما أرسطو، بل قد يُوافق هذان المفهومان المُحدّث عنه (المسند إليه) والمُحدّث به (المسند).

[260] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 52 – 53.

أمّا عن الحرف فقد فنّد الحاج صالح زَعم مركس بتحميل سيبويه ما لم يقُله إذ يزعم أنّ تحديد سيبويه للحرف ينفي أن يكون للحرف معنى بذاته، وبرّأ سيبويه ممّا لم يقله، ورأى أنّ مركس وقع في هذا الغلط نتيجة اطلاعه على أقوال من جاء بعد سيبويه من الشُّراح، فقد حدّد سيبويه الحرف في قوله: « الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل...نحو: ثمّ، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها»[261].

ويرى الحاج صالح أنّ السيرافي قد تعسّف عندما فسّر تحديد سيبويه للحرف بقوله: « وإن سأل سائل فقال: لم قال: وحرف جاء لمعنى. وقد علمنا أنّ الأسماء والأفعال جئن لمعان؟ قيل له: إنّما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل »[262]. فقد قالوا: « الحرف ما دلّ على معنى في غيره»[263]. فهذا مغاير لما أراده سيبويه، وقد تفطّن ابن النّحاس النّحوي وأصلحه في التعليقة وتبعه أبو حيان[264].

أمّا ما أثاره مركس في مسألة تحوُّل الكلم إفرادًا، وزعمه أنّ العرب يُطلقون اسم الصّرف على التحوُّل الإعرابي déclinaison أي ما يعتري أواخر الكلم من التّغيير، وعلى التحوّل الصّرفي conjugaison وهو خاص في اصطلاحهم بتصريف الأفعال، وهم مدينون حسبه لأرسطو في معرفة المفهوم الحقيقي للتّصريف. فقد ردّ عليه الحاج صالح ببيان المعنى الحقيقي لكلمة صرف عند سيبويه بالقول إنّها « لا تدلُّ على تحويل صيغ الأفعال أبداً، إنّما صفة للاسم المُتمكّن الأمكن، أي الاسم الذي يُعرب بالحركات الثلاث ويدخله التنوين، ثمَّ إنّ علم الصّرف تسمية محدثة قابلوا بها علم النّحو (بمعناه الخاص: علم التراكيب) ولم يكُن هذان العلمان مُنفصلين في أوّل الأمر...وقد جرى لفظ التّصريف في القديم على مسائل التمرين »[265]، وهو كما قال الرضى الأستراباذي في شرح الشافية: « أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنه العرب على وزن ما تبنيه ثمَّ تعمل في البناء الذي بنيته

---

[261] سيبويه، الكتاب، ص 12.

[262] شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، ص 13- 14.

[263] ينظر، الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ط دمشق، 1959، ص 54.

[264] ينظر، المرجع السّابق، ج1، ص 56.

[265] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 58.

ما يقتضي قياس كلامهم »[266]. ورجَّح الحاج صالح أن تكون كون كلمة (التصرُّف) هي أقرب لفظ إلى دلالة ما يقصده مركس، فقد ورد في كشّاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: « تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مُختلفة مقصودة لا تحصل إلاّ بها »[267]. وبيّن أنّ هذا المعنى أوسع بكثير عن مضمون conjugaison، كما أنّ مضمون déclinaison لا يُمكن أن يندرج تحت كلمة التصرُّف لأنّه يخصّ أواخر الكلم وهذا من قبيل الإعراب[268].

أمّا عن قول مركس بأنّ الجنس كان شيئًا مجهولاً عند النّحاة رغم إلمامهم بمعنى التّذكير والتّأنيث اللّذين هما فرعان لهذا الأصل العام، إذ لم يعرفوا الكليات التي استنبطها العلم اليوناني فاضطرّوا حينئذ إلى اقتباس لفظ Genos الإغريقي، وقالوا جنس. فردّ عليه الحاج صالح بالقول أنّه لا يوجد لفظ جنس بهذا المعنى على الإطلاق في كتاب سيبويه، وهذا مردُّه إلى عدم تصفُّح مركس للكتاب تصفُّحاً علمياً، أمّا إن وُجد في كُتب من جاء بعد سيبويه فهذا دليل على أنّ النحو العربي لم يتأثّر في نشأته بالمنطق وإنّما كان ذلك بعد اكتهاله[269]؛ لأنّ « اطّلاع النحاة على اصطلاحات أجنبية حدث وقرآن النحو قد اكتمل ورضي به السلف، والخلف »[270].

وقد ردّ كثير من الدّارسين العرب المحدثين على ادعاءات مركس ومزاعمه أن النحو العربي متأثّر بالمنطق اليوناني، حيث يقول عبد القادر المهيري:«ليس بحوزتنا_في الحالة الراهنة_ أيّة وثيقة يمكن الاستناد عليها في إثبات ذلك إثباتًا علميًّا، والآراء التي قُدِّمت في هذا الموضوع لا تتجاوز حيّز التخمين والافتراض»[271]. وحتّى و«إن وُجد في النّحو العربي ما يُوحي بتأثّره بالمنطق وبمقولاته ومبادئه وفرضياته فإنّ ذلك لم يحدث في عهد نشأته، وإنّما حين أصبح النحو ميدان مناقشات لا حدود لها، ومجادلات الهدف منها الإقناع مبنيّة أساسًا على متطلّبات العقل لا على أساس ما تقتضيه

---

[266] رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، دط، دت، ص 6، 7.

[267] محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان ناشرون، دط، دت، ص 454.

[268] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 58.

[269] يُنظر، نفسه، ص 59.

[270] عبد الجليل مرتاض، في رحاب اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 2004م، ص 19

[271] يُنظر، عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص91.

اللّغة»[272] وهو نفس رأي عبده الراجحي الذي يرى أنّ «ما تذكره الروايات التاريخيّة لا يُثبت وجود شيء محدّد من المنطق الأرسطي في مُتناول الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه ومن عاصرهما من أوائل النحاة»[273]. ويقول أيضا:«وإذا كان التاريخ لا يقطع بشيء في المراحل الأولى لتأسيس المنهج، فإنّه يُؤكّد اتصال النحاة بالمنطق منذ القرن الثالث»[274].

واستبعد الحاج صالح أن تكون ألقاب الإعراب (الرّفع، والجر، والنصب) مأخوذة من اليونانية، ورأى تعسُّفا في محاولة مركس التوفيق بين معنى الرّفع في وضع اللّغة ومعنى Orthe (الحكم الإعرابي – الواقف)، وبين معنى الجر الذي يراه مُنحصراً في الإضافة وبين Genike اليونانية، وبين النّصب وبين معنى aitaatikos[275] .

وأشار الحاج صالح إلى أنّ أسماء الأحكام الإعرابيّة عند سيبويه ومن تلاه من النّحاة مأخوذة من أسماء علاماتها وهي الحركات، وقد سمّى النّحاة هذه الأصوات النّاقصة حركات بالمجاز، وهي في الحقيقة حركات الأعضاء الناطقة، حيث يقول الزجاجي: «نسبوا ذلك إلى الحركة فنسبوا الرّفع كلّه إلى حركة الرّفع لأنّ المُتكلّم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى... والمتكلّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى فيبين للنّاظر إليه كأنّه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه »[276]. وهذا ما ذهب إليه السّيوطي في ما نقله عن السهيلي قوله: « المُتحرّك في الحقيقة هو العضو من الشّفتين واللّسان أو الحنك الذي يخرج منه الحرف. فالضمّة عبارة عن تحريك الشّفتين بالضمّ عند النطق... والفتح عبارة عن فتح الشّفتين، والسّكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النّطق بالحرف»[277] .

---

[272] يُنظر، نفسه، ص92.

[273] يُنظر، عبده الراجحي، المرجع السّابق، ص64.

[274] عبده الراجحي، نفسه، ص65.

[275] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 59.

[276] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، دط، دت، ص 53.

[277] جلال الدّين السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، دار الكتب العلميّة، ط1، 1983، ص191– 192.

وممّا يُؤكّد جهل مركس لأسرار النّحو العربي، ولخصائص اللّغة العربيّة قوله بأنّ معنى الإعراب يُقابل معنى السّليقة، وأنّ الإعراب ليس إلاّ ما نقله العرب من الكلمة اليونانية Hellénisme فكذلك يُقابل المُعرب في العربيّة السّليقي، أي أنّ النطق الصّحيح هو محافظة على قواعد النّحو، بل ذهب أبعد من ذلك عندما قال أنّ كلمة سليق هي نفسها من أصل يوناني، واستشهد على ذلك بالبيت الشعري:

ولست بنحوي [يلوك لسانه] ولكن سليقي أقول فأعرب.

ويُفسّر معنى سليقي في هذا البيت هكذا: هو التكلُّم بالتغافل عن قواعد النّحو. هذا وترفّع الحاج صالح عن الردّ عن هذا التفسير الساذج كما يقول، واكتفى ببيان معنى السّليقة قائلا أن السّليقي هو الذي يتكلّم عن طبع لا عن تعلُّم، فالعرب الأقحاح قبل عهدهم بالنّحو كانوا يتكلمون بالسّليقة ولا يُوصفون باللّحن، وبيّن أنّ السّليقة تقابل الإعراب لا من حيث الفصاحة وعدمها، بل من حيث اكتساب اللّغة بالفطرة، واكتسابها بالتعلّم والتلقين بشرط أن يُراد بالإعراب تعلُّم أقيسة اللّغة، ومعنى الإعراب عند الشّاعر هو البيان والإفصاح أي أنّه أراد أن يُبيّن أنّهُ مطبوع في غنى عن قواعد النّحو[278] .

ورغم ما قام به الحاج صالح من ردّ على ادّعاءات بعض المستشرقين، ودحض أفكارهم _على رأسهم مركس_ وذلك بالمقارنة بين النّصوص الّتي تركها اللّغويون والنّحويون العرب، وبين نصوص المنطق الأرسطو طاليسي، إلّا أنّ جهده هذا لم يسلم من الانتقاد، فقد انتقده الباحث حامد ناصر الظالمي في كتابه (أصول الفكر اللّغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين دراسة في البنية والمنهج) فيقول: «ودراستنا هذه، تريد كذلك الرد على مقولة الأثر الأجنبي في الفكر اللّغوي العربي، وقد سبقتها مجموعة من الدّراسات إلى ذلك أو إلى بعض ذلك، ولكن تلك الدّراسات افتقرت في أحيان كثيرة إلى المعالجة الشّموليّة، فقد كتب عبد الرّحمان الحاج صالح دراسة (النّحو العربي ومنطق أرسطو)، ولكنّ بحثه هذا كان سردًا تاريخيًّا في أكثر المواضع، إذ درس تاريخ فكرة

[278] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 60.

التّأثير...ولم يعتمد كثيرًا على نصوص اللّغويّين والنحويّين في ذلك، ولم يقارن بين نصوص المنطق الأرسطي، ونصوص النّحو العربي، وكذلك فهو لم يعالج رأي أو موقف القدماء من المسألة»[279].

يبدو أنّ الباحث ناصر الظّالمي بنى حكمه هذا من خلال اطّلاعه على البحث الّذي نشره الحاج صالح في مجلّة كليّة الآداب بالجزائر في عام 1965 تحت عنوان "النحو العربي ومنطق أرسطو" وأنّه لم يطّلع على كل مؤلّفات الحاج صالح خاصّة كتاب منطق العرب في علوم اللّسان.

يتّضح من خلال تحليل الحاج صالح لنصوص القدماء، ومقارنتها بالمنطق الأرسطو طاليسي أنّ التّشابه الموجود بينهما لا يعني بالضّرورة تأثير أحدهما في الآخر، ذلك أنّ منطق النحاة لغوي، بينما منطق أرسطو عقلي، وهو ما يعني إنّ كل لغة لها منطقها الخاص بها ونظامها الخاص أيضًا. غير أنّه ينبغي التّفريق بين هذا المنطق اللّغوي (الخاص بلغة ما) والمنطق العقلي العام _المشترك بين العقول_ الّذي يهدي التّفكير الإنساني ويُوجّهه في كلّ البيئات الاجتماعيّة، فهو نظام للنّاس عامّة، أمّا المنطق اللّغوي فهو نظام خاصّ لا ينتظم إلّا عند طائفة خاصّة من النّاس، هم الّذين يطلق عليهم اسم (أبناء البيئة اللّغويّة)، فاللّغة لها منطق؛ لأنّ لها نظامًا تخضع له، وهذا النّظام يرتبط بعقول أصحاب اللّغة، ويتعلّق بتفكيرهم إلى حدّ كبير، وخاصيّة النّظام اللّغوي الخاص أنّه يختلف من لغة إلى أخرى[280]. فالفرق بين النحو والمنطق هو أنّ النحو صناعة لغويّة، أمّا المنطق فهو صناعة عقليّة.

لقد استطاع الحاج صالح أن يدحض الأفكار القائلة بتأثّر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، وأن يُثبت لنا أصالة النحو العربي، وعمّا قام به، قال حسن خميس الملخ: «وقد برهن الدّكتور عبد الرّحمان الحاج صالح على إيمانه بدقّة النّظريّة النّحويّة عند النحّاة المتقدّمين بطريقتين:

---

[279] حامد ناصر الظالمي، أصول الفكر اللّغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين دراسة في البنية والمنهج، دار الشّؤون العامّة، ط1، بغداد، 2011، ص8. ويُنظر، صلاح الدّين يحي، أصول النحو العربي في ضوء التّفكير اللّساني المعاصر، أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه، كلية الآداب واللّغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019، ص82.

[280] يُنظر، إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة العربيّة، ص123.

الأولى: تتّبع تاريخ علم اللّسان من أقدم الإشارات التّاريخيّة له حتّى العصر الحديث، ورصد التّطوّر النّظري المنهجي في كلّ عصر...وهذا التتبّع التّاريخي تاريخ موجز لعلم اللّسان البشري حقّق منه الدّكتور عبد الرّحمان الحاج صالح هدفين: التّأريخ لتطوّر علم اللّسان البشري، وإثبات أنّ نظريّة النحو العربي عربيّة في جذورها وأصولها. فالتّعليل النحوي نبع من اللّغة العربيّة ولم يتأثّر بمقولات المنطق إلّا في القرن الرّابع الهجري، وتمثّل أصوله النظريّة دقّة علميّة في البحث والتّفسير. وهذا ما سعى إليه في الطّريقة الثّانية الّتي سلكها للبرهنة على وُجود نظريّة نحويّة عربيّة متقدّمة علميًّا، قادرة على تفسير اللّغة العربيّة نحوًا وصرفًا»[281].

1-2 مرحلة تأثّر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي:

حدّد الحاج صالح زمان تأثّر علوم اللّغة العربيّة – والنّحو خصوصًا- بالمنطق الأرسطي بمرحلة ما بعد سيبويه، وذكر لنا أقوال بعض العلماء المسلمين ممّن عايشوا دخول المنطق إلى الثّقافة الإسلاميّة، رافضين إياه معتبرين دخوله يشكّل خطرًا عليهم. ونظرًا للاستياء والسّخط الذي شكّلته مفاهيم المنطق الأرسطي عند العلماء العرب، فقد أدّى بهم ذلك إلى هجوم عنيف ضدّ المنطق اليوناني وتسرّبه في العلوم الإسلامية.[282]

وممّا ذكره الحاج صالح من أقوال العلماء المسلمين قول السّيوطي في كتابه (صون المنطق):«في ذكر من صرح بذم المنطق أو تحريمه من أئمة الإسلام:أمّا الصّحابة رضي الله عنهم والتابعون وأتباعهم فلم يرد عنهم فيه التصريح بشيء لكونه لم يكن موجودًا في زمانهم وإنّما حدث في أواخر القرن الثّاني...وكان الإمام الشافعي رضي الله عنه حيًّا آنذاك فتكلّم فيه وهو أقدم من رأيته

[281]حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التّعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص248- 249.

[282] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 60، 61.

حطّ عليه».[283] حيث يقول الإمام الشافعي:«ما جهل النّاس ولا اختلفوا إلاّ لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطو طاليس».[284]

كما نقل لنا الحاج صالح عن ابن تيمية أنّه قال:« لم يكن أحد من نظّار المسلمين يلتفتون إلى طريق المنطقيين، بل الأشعريّة والمعتزله والكراميّة والشيعة وسائر الطوائف كانوا يعيبونه ويثبتون فسادها، وأوّل من خلط المنطق بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي»...ومن العلماء الّذين ألّفوا كتبًا في نقد المنطق اليوناني ذكر الحاج صالح أن أكثرهم من المعتزلة أمثال:الجبائي وأبو هاشم والقاضي عبد الجبار، كما ثار الأدباء والشّعراء على المنطق،فهذا البحتري يقول:

كلفتمونا حدود منطقكم والشّعر يغني عن صدقه الكذب.[285]

يُقرّ الحاج صالح بوجود تأثير واضح للمنطق الأرسطي على فكر علماء اللّغة والنّحو، لكن ذلك كان في زمان متأخّر أي بعد اكتمال نشأة النحو العربي، «لأن اطّلاع النّحاة المتأخّرين على اصطلاحات أجنبيّة حدث وقرآن النّحو قد اكتمل، ورضي به السلف، والخلف».[286] ففي ما يتعلّق باستعمال النّحاة العرب لمصطلحات من المنطق اليوناني فقد أجمع المستشرقون-كما فعل مركس- على حصول ذلك، بل ذهب بعضهم إلى أنّ مفاهيم النّحو الأساسيّة كلّها مأخوذة من منطق أرسطو مدّعين عدم قدرة العرب على إبداع كل هذه المفاهيم في مدّة قصيرة، وهو دليل واه لأنّ العرب أبدعوا أكثر من ذلك في نفس المدّة.

وأشار الحاج صالح إلى أنّ بعض النّحاة من المتأخّرين بالغوا في إقحام الكثير من المفاهيم الفلسفيّة المحضة في النّحو العربي مثل ما فعل ابن العريف في شرحه لجمل الزجاجي،حيث يقول:

---

[283] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 61.

[284] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه ، ج1، ص 61.

[285] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه ، ص 61

[286] عبد الجليل مرتاض، المرجع السّابق، ص19 .

«قد يتركّب الاسم مع الفعل فيكتفي به دون الحرف لأنّ العرض إذا اتّصل بالجوهر اكتفى وقام به وكان موجودًا به».[287]

وأوْضَح الحاج صالح موقفه من هذا الأمر بالقول أنّ إقحام المفاهيم غير اللّغوية في الدّراسة اللّغوية ليس بالأمر الخطير إذ كانت تستعمل فيه المصطلحات كما وُضعت على أصلها، بل الخطر يكمن في اختفاء المفهوم الأصيل مع بقاء اللفظ نفسه واستبداله بمفهوم غريب عن النظريّة الأصيلة.[288]

ويرى الحاج صالح: «أنّ أوّل من استحسنوا مزج النّحو بالمنطق هم أصحاب الحدود النّحوية،وهم الفراء(ت207ه) الذي أُثر عنه أنّه تعاطى الفلسفة وقد ألّف كتابًا يحمل هذا الاسم(حدود النّحو) وهشام بن معاوية(ت209ه) صاحب الكسائي، وقد ألّف كتابًا أسماه(الحدود العربيّة) ولا شكّ أيضا أن الأخفش الأوسط(ت214ه)، والمازني(ت249ه) الّذي أخذ عنه المبرد قد تأثّر بالمنطق، إلا أنّنا لا يمكننا الجزم بذلك لعدم ثبوت نص».[289] مُحدّدًا مظاهر تأثّر النحاة العرب القدامى بالمنطق اليوناني في اعتمادهم على التحديد بالجنس والفصل، حيث يقول: «لقد تأثر النحو بالمنطق اليوناني في عهد ازدهار الفلسفة في بغداد ويتراءى ذلك بوضوح في كثرة استعمال ابن السراج للتحديد بالجنس والفصل definitio per genus et differentiaspecifica الّذي وضعه أرسطو. وكذلك كثرة ما جاء في كتابه "أصول النحو" من التصنيف "للمقولات النحويّة" على شكل القسمة الفلسفيّة. وهذا لا سبيل إلى وُجوده في نحو الخليل وسيبويه. وستغزو هاتان الطريقتان التحليليتان كل النحو العربي بعد ابن جني وخاصّة المتأخّرين من النحاة»[290].

ويدعم الحاج صالح هذا الطّرح المتعلق بحصول تأثير المنطق في علوم العربية لأوّل مرّة وفي هذا الزّمان لا قبل بشهادة لأبي القاسم الزجاجي–تلميذ ابن السرّاج– في قوله:«الاسم في كلام

---

[287] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 271.

[288] يُنظر، نفسه، ص 271.

[289] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1،ص 63.

[290] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص243– 244.

العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعًا في حيّز الفاعل والمفعول.هذا الحد داخل في مقاييس النّحو وأوضاعه...وإنّما قلنا في كلام العرب لأنّا له نقصد وعليه نتكلّم، ولأنّ المنطقيين وبعض النّحويين قد حدّوه حدًّا خارجًا عن أوضاع النّحو. فقالوا:الاسم صوت موضوع دال باتّفاق على معنى غير مقرون بزمان». وليس هذا من ألفاظ النّحويين ولا أوضاعهم. إنّما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلّق به جماعة من النحويين. وهو صحيح على أوضاع المنطقيين وغرضهم، وهو في النّحو غير صحيح لأنّه ينجم عن ذلك أن تكون بعض الحروف أسماء.[291]

وبعد تتبُّع دقيق، وتحليل موضوعي لمُختلف المسائل والقضايا المُتعلّقة بتأثير المنطق الأرسطي على التّفكير اللّغوي والنّحوي عند العلماء العرب القدامى توصّل الحاج صالح إلى أنّ المنطق الأرسطوطاليسي لم يجد مرتعًا مريئًا في البيئة العربيّة إلاّ بعد نشوء النّحو واكتهاله أي بعد إغلاق باب الاجتهاد، مؤكّدًا اقتناعه التّام أنّ النّحو العربي لم يتأثّر في ابتداء نشأته بمنطق أرسطو لا في مناهج بحثه، ولا في مضمونه التحليلي، فهو لا يدين بشيء للثّقافة اليونانية.[292]

إنّ تأثير المنطق الأرسطي في النّحو العربي موضوع تطرّق إليه العديد من الباحثين العرب، إلاّ أنّ ما يُمكن قوله في هذا الصدد أنّ أهدافهم كانت مختلفة، فنجد مثلا تمام حسان يتحدّث عن هذا الأمر في كتابه(الأصول) وهدفه من ذلك إثبات شرعيّة المنطق الطبيعي، وإعمال الفكر في الأحكام النّحوية.[293] كما نجد عبده الراجحي في كتابه(النّحو العربي والدّرس الحديث) كتب في الموضوع بهدف مختلف، فهو يبحث عن إثبات وصفيّة النّحو العربي بعيدًا عن الأحكام العقليّة الناجمة عن تأثُّر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي.[294]

أمّا الحاج صالح فإنّه سعى من وراء هذه الدّراسة إلى إثبات أصالة الفكر العربي، وردّ الشبهة عن مزاعم تأثُّر النّحو العربي في نشأته بالمنطق الأرسطي، وأكّد قدرة العقل العربي على الإبداع،

---

[291] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 81.

[292] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 63.

[293] تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 45- 51.

[294] عبده الراجحي، المرجع السّابق، ص 61- 75.

فكان ردُّه على من حاول تشويه صورة النّحو العربي (مستشرقين وعرب) ردّا علميًّا بعيد كل البعد عن التعصّب للتّراث العربي، فوقف عند هذه القضيّة باهتمام لأنّها تمثّل مدخلًا مهمّا لتحليل الفكر النّحوي عند العلماء العرب، بالإضافة إلى أهميّتها في إثبات أصالة النّحو العربي.

وكانت أدلّته في ذلك أدلّة عقليّة تنبئ عن فكر عبقري، مطّلع على التّراث اللّغوي العربي والدّراسات اللّسانية الحديثة، وما إقراره بتأثُّر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي بعد نشوئه، واكتماله إلاّ دليل على موضوعيّة هذا العالم الفذ الذي استطاع أن يُثبت للعربيّة أصالة نحوها.

وخلاصة ما يُمكن قوله فيما يخُص قضيّة التأثير والتأثّر بين علم المنطق وعلم العربيّة، _كما ورد عند الحاج صالح_ هي أنَّ منطق النّحاة الأوائل منطق متميّز لم يسبقوا إليه، وهو ليس منطق أرسطو، ولا يكفي في ذلك أن يحتجّ بالشبه بين التّقسيم الثّلاثي للكلم عند سيبويه وما يقال بأنّه نظيره عند أرسطو الّذي لم يبدأ تأثيره إلاّ في نهاية القرن الثّالث في زمان ابن السراج والفارابي، والمنطق الأرسطي منطق عقيم لأنّه يؤكّد ما في المقدّمات ولا ينتج جديدًا. والكارثة الّتي نزلت بالنّحو العربي حدثت ابتداء من القرنين الرّابع والخامس عندما أولع بعض العلماء بهذا المنطق التّصنيفي بسبب وضوحه ويسره، بالرّغم من أنّ القياس العربي والفقهي خاصّة منتج ويجمع اليقين والخصوبة [295].

بالإضافة إلى أنّ ما تميّز به الفكر النّحوي العربي (التّصنيف) وهو يعتمد بالضّرورة على (التّعريف)، وثمّة طريقان عند النّحاة له: أحدهما: التّعريف والتحديد عن طريق المعنى، والثّاني: النّظر إلى طريقة توليد اللّفظ، وهو يتّصل بالجانب اللّفظي لأنّه يميّز الشيء بالعمليات التي يتمّ بها صوغه. وبناءً على ذلك يكون هذا حدًّا إجرائيًا. وهذا الحد الإجرائي لم يدرك أهميّته وفحواه النّحاة الّذين تأثّروا بالمنطق بدءًا من القرن الرّابع وعدّوه أقل دقّة وأدخلوه فرعًا في الحدّ على المعنى، بل إنّهم احتقروا هذا الحد الإجرائي، لأنّهم لم يعرفوا دور العمليات في البحث، بل جعلوها صفات، وهذا تخليط كبير

[295] ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 353، 354.

وفضيع ابتُلي به الفكر العربي ناتج عن عدم الالتفات إلى ركن من أركان العمل العلمي وهو إجراء العمليات لا على ذوات الأشياء، بل حتى على العلاقات [296].

2/ القياس: المفهوم والفائدة:

يعدّ القياس من أهم الآليات العقليّة الّتي استُخدمت في الدّراسات اللّغويّة والنحويّة القديمة، فهو ثاني أصل من أصول النّحو بعد السّماع، وقد اعتنى به العرب عناية كبيرة، وأولوه أهميّة بالغة نظرًا لما له من دور فعال في الدّراسات اللّغويّة. وسنحاول في هذا المبحث أن نسلّط الضوء على حقيقة هذا المفهوم عند علماء اللّغة العرب القدامى، وهذا انطلاقًا ممّا ورد عند اللّساني عبد الرحمان الحاج صالح الّذي أخذ القياس عنده حيّزًا كبيرًا في دراساته وأبحاثه الّتي أثبت من خلالها وُجود نظريّة لغويّة عربيّة متكاملة الأركان عند العلماء القدامى، تبرز معالمها في علميّة المناهج، وفي دقّة المفاهيم الّتي استخدموها، والّتي يعدّ القياس أحد أهمّها.

فالقياسُ يمثّل ثاني ركائز النّظريّة اللّغويّة العربيّة، ولم يسلم هو الآخر _على غرار السّماع_ من المآخذ، حيث تباينت آراء المحدثين إزاءه؛ وذلك راجع إلى ما لحق بالنّحو العربي من انتقادات، واتّهامه بالتأثّر بالمنطق الأرسطي بسبب التّشابه بينهما، ومن أبرز أوجه التّشابه هذه ما لاحظه المحدثون من أنّ القياس وعلله كان من دعامات منطق أرسطو، ليصبح بعد ذلك من أهمّ الأصول الّتي بُنيت عليها النّظريّة النحويّة العربيّة[297].وقد ميّز علي أبو المكارم بين مدلولين مختلفين لمصطلح القياس هما[298]:

المدلول الأوّل: يرتكز على اطّراد الظّواهر في النّصوص اللّغويّة المسموعة أو المرويّة، ويعتبر المُطّرد منها قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذّ من النّصوص اللّغويّة عنها. أي أنّه يرفض

[296] ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 365، 375.

[297] يُنظر، عطا محمد محمود موسى، المرجع السّابق، ص117.

[298] يُنظر، علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، ص27.

ويردّ الظّواهر الشّاذة ولا يأخذ بها، بالإضافة إلى رفض النّصوص الحاملة لها مهما كان مصدرها. وهذا المنهج في دراسة الظّواهر اللّغويّة هو ما يُعرف بتجريد القياس.

المدلول الثّاني: هو عمليّة شكليّة تتمثّل في إلحاق أمر ما بآخر لوجود شبه أو علّة تجمعهما، فيُعطى المُلحَق حكم المُلحَق به. ومن ثمّ يكون لهذه العمليّة أربعة أطراف هي: المقيس، والمقيس عليه، والجامع بينهما، والحكم.

يُسمّي محمود أحمد نحلة القياس النحوي القياس الاستقرائي، فيقول:«لقد ورد لفظ "القياس" مقرونًا بمحاولة النحاة الأوائل وضع أسس للنّحو العربي تحفظ اللّسان من اللّحن. وتُعين على فهم القرآن الكريم، وضبط أدائه، وفي مقدّمة هؤلاء أبو الأسود الدّؤلي...حتّى جاء عبد الله ابن أبي إسحاق فخطا بالدّرس النّحويّ نحو تحديد منهج البحث فيه برصد الظّواهر اللّغويّة المطّردة، والنّظر إلى ما خالفها على أنّه من الشّاذ الّذي لا يُعوّل عليه»[299] حتّى وُصف بأنّه شديد التجريد للقياس. فهو يرى أنّ مهمّة البحث النّحوي هي تحرّي الظّواهر كثيرة الشّيوع في اللّغة، وصياغتها في قواعد ملزِمة، لا يُقبل نقضها ولا الخروج عليها، وهو الأمر الّذي لم يُرض كثير من العرب _خاصّة الشّعراء_ ممّن كانوا يأملون أن تكون لهم حريّة التّعبير دون وُجود من يُخطّؤهم فيما يقولون، ما أدّى بالنحّاة الّذين تربطهم علاقات بهؤلاء إلى اللّجوء إلى استخدام التّأويل، فأصبح مفهوم الاطّراد عندهم لا يُقصد به الشّائع الّذي تتّفق (كل) النّصوص على تأكيده، وإنّما الّذي يوجد (غالبًا) في (كثير) من النّصوص[300].وقد أدّى هذا التّغيير في مفهوم الاطّراد إلى اختلاف موازين الكثرة بين النحّاة.

لقد تطوّر القياس تطوُّرًا كبيرًا خاصّة في الدّراسات اللّسانيّة الحديثة، فأصبح من أهمّ المناهج الحديثة في الدّرس اللّغوي العربي الحديث، ودليل ذلك أنّا لا نجد من الدّارسين العرب من لم يتناول القياس في بحثه اللّساني، على نحو ما هو موجود في البحث اللّساني الغربي. وسنتطرّق هاهنا إلى مفهوم القياس عند عبد الرّحمان الحاج صالح.

---

[299]أحمد محمود نحلة، أصول النّحو العربي، دار العلوم العربيّة، ط1، بيروت، 1987، ص102- 103.

[300]يُنظر، علي أبو المكارم، المرجع السّابق، ص31.

2-1/ مفهوم القياس عند الحاج صالح:

أ/القياس كمصدر لقاس/يقيس:يُعرّف الحاج صالح القياس باعتباره مصدرًا بأنّه«إجراء المتكلّم في كلامه لمفردة أو تركيب على مثال من مُثل كلام العرب ولو لم يسمع ذلك منهم أو من فصيح، وربّما لم ينطق بذلك أحد في أي وقت ولكنّه يُجريه على قياس كلامهم»[301]. أي أنّ القياس ههنا هو عمليّة يقوم بها المتكلّم بطريقة لا شعوريّة «في تركيبه لكلامه لأنّه يحمل ما لم يسمعه من الكلام هو بعينه على ما لا ينفكّ يسمعه أو بعبارة أوضح: يقيس ما يفوه به من الكلام على مثال ما سمعه_وقد يكون لم يسمعه هو بعينه قطّ_ فهذا الحمل لشيء على شيء هو تسوية بينهما، ويصيران بذلك متكافئين»[302].فالقياس كمصدر للفعل قاس يعني«تلك العمليّة المنطقيّة الرّياضيّة الّتي سمّيناها تفريعًا من الأصل على مثال سابق، أي...بناءُ كلمة أو كلام باستعمال موادَّ أوليّة هي كالمعطيات، واحتذاءُ صيغة الباب الّذي ينتمي إليه العنصر المحدث. وهذا التفريع لا يجوز إلّا إذا اطّرد الباب، وإذا لم يطّرد فيُقاس على الأكثر؛ أي على الصّيغة الغالبة في الباب وفي الاستعمال (لا في الاستعمال وحده)»[303]. ومن أمثلة القياس كمصدر«أن يُلحق المُتكلّم مفعولًا به غير منقول عنده_ولم يستعمله من قبل في التركيب_ مفعولًا منقولًا ومعلومًا عنده، نحو قوله: كلّمتُ أزدشيرَ أمس، فينصب (أزدشيرَ) غير المنقول حملًا على ما عرفه واستعمله ممّ اختزنته ذاكرته من نظائرَ لهذا التّركيب الّذي يشتمل على مفعول نحو:كلّمت عليّا أمس، وأكلتُ تفّاحةً أمس، وسألتُ محمّدًا أمس، ومثل ذلك أيضا أن يستحدث المتكّلم اسم مكان من الفعل (مشى) ولم يسمعه ولم يستعمله من قبل، فيقول: (ممشى)، وذلك بحمله وقياسه على نظائره ممّا عرفه واستعمله، واختزنته ذاكرته نحو: مجرى ومرمى وملهى»[304].

إنّ مفهوم القياس من هذا المنظور (مصدرًا لا اسمًا) هو«تسمية للعمليّة الطّبيعيّة الّتي يقوم بها كل متكلّم في كلامه دون ما شعور منه، فهو مسار توليديّ (Generativeprocess) يُنتجه

[301] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص 157.

[302] عبد الرحمان الحاج صالح، نفسه، ص 359.

[303] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص 323.

[304] مخلوف بن لعلام، مبادىء في أصول النّحو، دار الأمل، تيزي وزو، 2012، ص87.

المُتكلّم عند إحداثه لكلامه، ليكون كلامُه هذا موافقا لما يقتضيه نظام اللّغة الّتي ينطق بها»[305].ونبّه الحاج صالح إلى أنّ القياس لا يكون في توليد المفردات فقط، وإنّما يتعدّى ذلك إلى توليد التراكيب، فيستعمل المتكلّم في كلامه ما لم يسمعه من التراكيب دون شعور منه، وذلك بناءً على ما يمتلكه من مهارة لغويّة خاصّة بلغته الأصليّة، فيقيس ما لم يسمع على ما سمع.

ب/القياس كاسم (لا كمصدر):أورد الحاج صالح تعريف القياس باعتباره اسمًا لا مصدرًا على أنّه قياس علمي رياضي، وهو يعني عنده«التّوافق في البناء نفسه. ومن حيث المنطق الرّياضي هو تكافؤ (Equivalence) العناصر في البنية [لا في شيء آخر]...وهو نتيجة لعمليّة تطبيق مجموعة على مجموعة بشرط أن يكون التّطبيق من نوع التّقابل النظيري(Bijection) لا غير.

ومن هذه الحيثيّة يُمكن أن يُسمّى الباب[306] قياسًا، أي من حيث هو تكافؤ بنوي لعناصر تنتمي إلى فئة»[307].

2- 2/ فائدة القياس:

تكمن فائدة القياس بالنّسبة للمتكلّم العربي في تمكينه من صياغة ما لم يسمعه من الأفعال والأسماء والمصادر وغير ذلك، دون سماع كل ما تقوله العرب، متّبعًا في ذلك قياس ما يستحدثه من كلمات على نظائرها «وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج إلى أن يتوقّف إلى أن يسمعه، لأنّه لو كان مُحتاجًا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين _الّتي وضعها المتقدّمون وتقبّلوها_معنًى يُفاد ولا غرضٌ ينتحيه الاعتماد، ولكان القوم [النحّاة] قد جاؤوا بجميع المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة...ولما أقنعهم أن يقولوا:إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون

---

[305] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص 160.

[306]إن الباب عبارة عن مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة. وهو عند النحاة الأولين يعادل المجموعة في الرياضيات، فالباب الذي ليس فيه عنصر أي المجموعة الخالية كما يقول المعاصرون، هو المهمل عند الخليل، يعني الشيء الذي يقتضيه القياس ولم يأت به الاستعمال، وقد يحتوي الباب على عنصر واحد وذلك مثل: شنئي نسبة إلى شنؤة . يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة، ص90.

[307] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 323.

مُضارعُه كذا واسم فاعله كذا...ولا قالوا: إذا كان المُكبَّر كذا فتصغيرُهُ كذا، وإذا كان الواحد [أي المفرد] كذا فتكسيرُه [أي جمعه جمع تكسير] كذا، دون أن يستوفوا كل شيء من ذلك فيردّوه لفظًا منصوصًا معيّنًا لا مقيسًا ولا مُستنبطًا كغيره من اللّغة الّتي لا تُؤخذ قياسًا»[308]. وقد نشأ القياس النّحوي بسبب استحالة إحصاء كلام العرب قال ابن خروف في شرحه كتاب سيبويه: «إنّ الأئمّة _رحمهم الله_ لمّا نظروا كلام العرب، ووجدوه متّسعًا لا تضبطه الحدود، ولا يحصره القياس، أعملوا أنفسهم في حصر ما أمكن منه، وردّه إلى قوانين يُعمل عليها فيعلم بذلك من كلام العرب ما لا يُمكن ضبطه بالحفظ، ومن هنا احتاجوا إلى الكلام في أكثر العلل، وما لم يدخل لهم تحت القياس أثبتوه في كتب للحفظ لا يُقاس عليه، ولا علّة له، فصار النوع الّذي يُدرك بالقياس وهو الّذي يُسمّى النحو، والعربيّة أعظم في نفوسهم، وأضبط لمعارفهم، وأنبه للخواطر، وأنفع للنّاظر فيه وفي غيره من النوع الّذي يُسمّى اللّغة ويستوي في حمله العالم والجاهل»[309].

3/ الدقّة العلميّة للقياس النّحوي العربي:

يتميّز القياس النّحوي العربي بدقّة وعلميّة منهجيّته الّتي يقوم عليها، وهو الأمر الّذي سعى الحاج صالح إلى الكشف عنه من خلال توضيح العلاقة الّتي تربطه بكلّ من القياسين الأرسطي والفقهي، وكذا علاقته بالمهمل والمستعمل، وكل هذا في إطار نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة.

3-1/ علاقة القياس النّحوي بالقياسين الأرسطي والفقهي:

أشار الحاج صالح إلى عمق الدّلالة الّتي يحملها مفهوم القياس النّحوي العربي، باعتبار أنّه يشمل القياس الأرسطي، كما أنّه يشبه القياس الفقهي، ويشترك معه في أنّ كلّا منهما يقوم على مبدأ

---

[308] ابن جني، الخصائص، ص41- 42. ويُنظر، ابن جني، المنصف(شرح تصريف المازني)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ج1، القاهرة، 1954، ص2- 3.

[309]أبو الحسن علي بن محمد علي الحضرمي الاشبيلي بن خروف، شرح كتاب سيبويه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تحقيق: محمد خليفة بديري، منشورات كليّة الدّعوة الإسلاميّة، ط1، طرابلس، 1995، ص 284.

عام مشترك، وهو(حمل شيء على شيء في الحكم لجامع بينهما)، وهذا في القدر المُشترك، وهناك حدٌّ فارق أو قدر فارق يتميّز به القياس النّحوي العربي لا يوجد في القياسين(الأرسطي والفقهي)، وهذا الحد الفارق المُميِّز هو أهمّ صفة للقياس النّحوي، وهو أنّه يخصُّ البُنى اللّغويّة إفرادًا وتركيبًا، فإن اشترك القياسان النحوي والفقهي في صفات أساسيّة يفترقان فيها عن القياس الأرسطي، فإنّ للقياس النّحوي خصوصيّة هامّة، وهي أنّ مجاله هو المُثل اللّفظيّة من أوزان للكلم، وتراكيب الجمل، فبنية الكلمة وبنية الكلام هو مجاله الوحيد[310].

يشترك كل من القياس النحوي العربي والقياس الفقهي في عدد الأركان الّتي يقوم عليها كلّ منهما، وهذه الأركان أربعة وهي:الأصل والفرع والحكم والجامع(العلّة أو الشّبه)، وفي هذا الجانب تنبّه الحاج صالح إلى أنّ كل لفظة من هذه الألفاظ الدّالة على الأركان تدلّ في قياس النحو على غير ما تدلّ عليه في قياس الفقه، وخاصّة لفظة (الجامع) فهي أعمّ لفظة في هذا التّحديد[311]. وقد أشار إلى أهمّ الفروق الموجودة بين دلالة هذه الكلمات عند الفقهاء، ودلالتها عند النحّاة العرب القدامى. يقول:«إنّنا نتحفّظ أشدّ التحفُّظ من كلّ ما كتبه المتأخّرون من العلماء في تحديدهم للقياس النّحوي، وأخصّ بالذّكر أبا البركات بن الأنباري، فقد ألّف كتابًا في أصول النّحو، وأخذ تحديد الفقهاء الأصوليّين للقياس، وجعله مُماثلًا لقياس النّحو، فتعوّد الباحثون في عصرنا على الاكتفاء بما قاله في ذلك في الغالب»[312]. أي أنّ التّداخل في المصطلحات أدّى إلى تخليط في المفاهيم، وقد اتّسعت رقعة انتشار هذا التّخليط في زماننا هذا. وأردف الحاج صالح قائلًا:«وقد انتبهتُ إلى هذا وأنا طالب ولا سيما تلك الفوارق القائمة بين النحّاة الأوّلين وبين المتأخّرين منهم وهي عميقة على الرّغم من اتّحاد المصطلحات في الغالب»[313]. وعليه فالقياس ينقسم إلى عدّة أنواع بحسب العلوم، فنجد:

---

[310] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص 159. ويُنظر، حليمة الخالدي، حقيقة القياس النّحوي عند الأستاذ الدّكتور عبد الرّحمان الحاج صالح، مجلة موازين، كليّة الآداب والفنون، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد1، العدد2، ديسمبر 2019، ص74.

[311] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، السّابق، ص 159.

[312] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 159.

[313]عبد الرحمان الحاج صالح، النظريّة الخليليّة الحديثة مفاهيمها الأساسيّة، ص7.

_ **القياس الأرسطي (قياس المنطق):** ويتمثّل هذا القياس في استنتاج صوري من مقدّمتين مسلّم بهما، ومن أمثلته المشهورة: إنّ كل إنسان فان، وإنّ سقراط إنسان، والنتيجة أنّ سقراط فان.

_ **القياس الأصولي:** وهذا القياس ظهر في علم الشّريعة الإسلاميّة، ويعتمد العلّة في إلحاق الفرع بالأصل، ومن أمثلته تحريم النّبيذ قياسًا على الخمر بجامع العلّة وهي الإسكار.

_ **القياس النّحوي:** وهو القياس الّذي ظهر عند النحّاة الأوائل أمثال أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي وغيرهما.

ويتّخذ القياس صورتين هما[314]:

1/ القياس اللّغوي: وهي الصورة الّتي ظهر استعمالها عند النحاة الأوائل أمثال: الخليل، وسيبويه، والكسائي (ت189هـ)، والفراء (ت207هـ)، فكان القياس يقوم عندهم على الاستقراء اللّغوي، ويتّخذ من المسموعات أمثلة يتمّ عرض ما يُراد قياسه عليها.

2/ القياس الشّكلي (المنطقي): ويُعتمد في هذه الصّورة على أربعة أطراف هي: المقيس، والمقيس عليه، والعلة، والحكم. وهذه الصّورة رفضها بعض اللّسانيين، وعدّها لا تصلح للمنهج العلمي، وسبب ذلك _حسبهم_ هو أنّ «النحويّين خالفوا طبيعة اللّغة القائمة على التّواضع والعرف الاجتماعي حين استعملوا الصّوغ القياسي وسيلة منهجيّة في دراسة اللّغة، في حين هي عمليّة تتّصل بمن يستعمل اللّغة لا بمن يبحث فيها»[315]. وقد أدّى بهم ذلك إلى اختلاق الأمثلة والشّواهد، وعدّها من كلام العرب؛ لأنّها مطابقة للقياس.

ويرى مختار ولد ابّاه أنّه من الأولى تصنيف القياس على ثلاثة أقسام كما يلي[316]:

---

[314]يُنظر، فاطمة الهاشمي بكوش، المرجع السّابق، ص67، 68.

[315]تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص34.

[316]محمد المختار ولد ابّاه، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلميّة، لبنان، 2008، ص34.

1/**القياس العام وبعضهم يُسمّيه القياس الأصلي:** وهو إلحاق اللّفظ بنظيره المسموع والمماثل، وقد استعمله النّحويّون في كثير من الأحكام. وبالخصوص في أبنية المصادر، والجموع، وتصريف الأفعال والصّيغ الصّرفيّة.

2/ القياس النّظري: هو إلحاق اللّفظ بنظير غير مماثل، أو بنظير غير مسموع، أمّا الثّاني فنراه في صيغ مفردة قرّر النّحويون أنّها تدخل في باب القياس، مثل قولهم: شنئي في النّسبة إلى شنوءة، ولم يكن لها نظير تُقاس عليه.

3/القياس التّعليليّ: وهو ما يرد للتّنبيه على علّة الحكم، مثل قول النّحويّين إنّ الفعل المُضارع أعرب قياسًا على الاسم لمشابهته له في احتمال عدّة معان لا يتبيّن المُراد منها إلّا بالإعراب.

وسعى الحاج صالح إلى إبراز خصائص النّحو العربي الخليلي، من خلال إثبات علميّة وأصالة المفاهيم، وكذا عُمق الفكر الرّياضي عند الخليل وأصحابه، جاعلًا مفهوم القياس عنده «مفهومًا رياضيًّا دقيقًا يشبه إلى حدّ بعيد ما يُسمّى الآن بالتّكافؤ، وجعل من بعض صور هذا التّكافؤ مفهومًا أدق وهو ما يُسمّى الآن بالإيزومورفيزم (Isomorphism) »[317]. ويُسمّيه الحاج صالح في موضع آخر "القياس الأعلى تجريدًا"، وقد مثّل له بما «وضعه النحّاة الأوّلون وأجروه على عدد من الصّيغ ومن ذلك ما أقاموه بين التّصغير والتّكسير للرّباعي»[318].مُجسّدًا هذه العمليّة الرّياضيّة في الرسم البياني التّالي:

[317] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص241.

[318] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص 178.

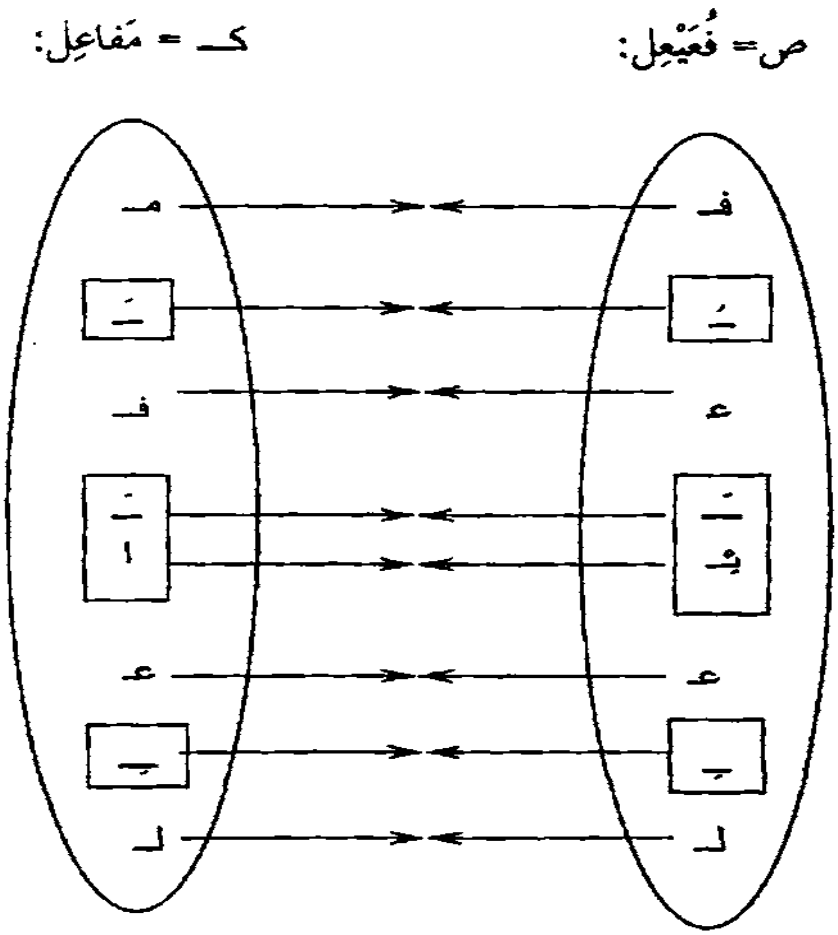

فالمصدران تصغير وتكسير يدلّان على حصول عمليات معيّنة تؤدّي إلى صيغتين معيّنتين. قال ابن يعيش بهذا الصّدد:«قوله التّكسير والتّصغير "من وادٍ واحد" يريد أنّ العمل فيها واحد، وذلك أنّك تُغيّر الأوّل منهما، إلّا أنّ تغيير أوّل المكسّر بالفتح وتغيير أوّل المصغّر بالضّم. فإذا قلت: مَساجد فليست الفتحة في الميم هي الفتحة في ميم مسجد يدلّك على ذلك قولك: بُرْثُنْ براثن وزبرج زبارج. وتزيد فيهما حرفًا من حروف المدّ ثالثًا إلّا أنّ المزيد في المكسّر ألف وفي المصغّر ياء. وتكسر ما بعد الياء في المصغّر كما تكسر ما بعد الألف في المكسّر.فلمّا كان بينهما من المناسبة ما ذكرنا قيل إنّهما من وادٍ واحد»[319].

ويُعبّر الحاج صالح عن هذا الانتقال من المكبَّر الرّباعي إلى المصغّر منه، ومن المفرد الرّباعي إلى المُكسَّر منه، وتجريد مَفَاعِل وفُعَيْعِل إلى ما فوق مستوى الوزن بأنّها تسوية اعتباريّة بين

[319] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص118. نقلًا عن: عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص 179.

الوزنين وهو مجال التّحويل[320]. مُعتبرًا أنّ هذا التّجريد يُمكّن المحلّل من أن يُدرج في مكان واحد: قِمَطْر وجُلْجُل وجعْفر زيادة على مفْعَل ومِفْعال وغيرهما. فضلًا عن أنّه يُمكن حمل وزن المصغّر على وزن المُكسَّر أي أن نقابل بينهما أو نقيم تطبيقًا من أحدهما على الآخر[321].

إنّ هذا التّكافؤ في العمليات بين (ص) و(ك) يُمثّله الحاج صالح في أربع عمليات تحويليّة هي[322]:

_ العمليّة الأولى هي تحويل حركة الحرف الأوّل ولنسمّها ت1، ولنسمّ الحركة الأصليّة ح1.

_العمليّة الثانية هي تحويل حركة الحرف الثّاني ولنسمّها ت2، والحركة الأصليّة ح2.

_العمليّة الثّالثة هي زيادة ياء في المصغّر وألف في التّكسير ولنسمّها ت3.

_العمليّة الرّابعة هي تحويل الحرف ما قبل الأخير ت4 والحركة الأصليّة ح3.

ينحصر التّكافؤ بين هذه التّحويلات في حصول نفس التّحويل من المكبّر إلى المصغّر، ومن المفرد إلى الجمع في نفس الموضع في أربعة مواضع من الصّيغة المجرّدة وهي:

1_ حصول تحويل حركة (مهما كانت) فيما بعد الحرف الأوّل.

2_حصول تحويل حركة (والفتحة في المفرد وغير الفتحة في الجمع) فيما بعد الحرف الثّاني.

3_ حصول نفس التّحويل وهو زيادة حرف ليس (ألف أو ياء) بعد الحرف الحركة الثّانية.

4_حصول تحويل حركة إلى كسرة بعد الحرف الثّالث.

ومثّل الحاج صالح لهذا التّكافؤ بين هذه التّحويلات بالرّسم التّالي:

---

[320] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 179.

[321] يُنظر، نفسه، ص 179.

[322] يُنظر، نفسه، ص 181.

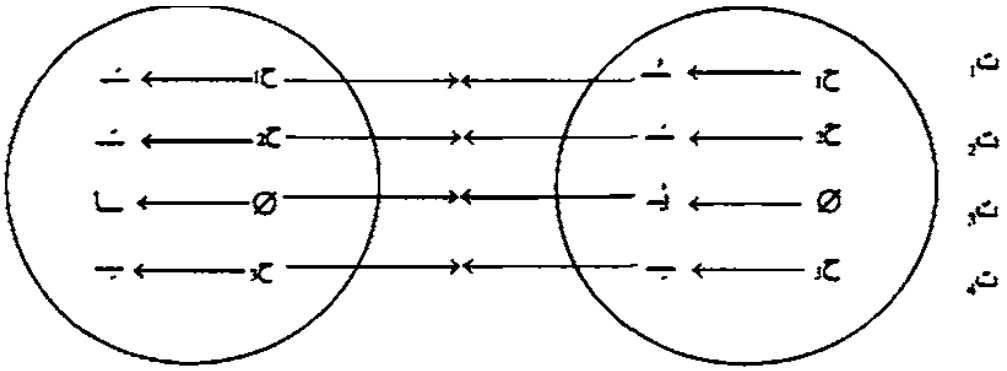

ومجمل القول فيما يخصّ التّكافؤ في هذه العمليات التّحويليّة لخّصه الحاج صالح في قوله: «إنّ لهاتين المجموعتين ص وكـ عناصر، وهي العمليّات التّحويليّة_لكلّ عنصر منها في ص نظير في كـ كما رأينا؛ لأنّ كل عمليّة لها ما يساويها في المجموعة الأخرى. وفي كلا المجموعتين يوجد نفس الزّيادة للتّحويلات. فهذا نعبّر عنه في الرّياضيات الحديثة: أنّ هناك تطبيقًا من ص على كـ وهو تقابل Bijection أو Application biunivoque . فهذا تكافؤ بالتّناظر التّام»[323]. وحسب الحاج صالح فإنّ أهميّة هذا النوع من القياس_أي القياس العالي التّجريد_ تكمن في كونه يخصّ المجموعات من العمليّات لا المجموعات من الوحدات اللّغويّة فقط، ما يجعل من هذا القياس بنية رياضيّة يُسمّيها الرّياضيون المحدثون بـ:الزّمرة لأنّ التّكافؤ ههنا هو تكافؤ تحويلات[324]. ما يعني أنّ القياس في النّظريّة اللّغوية العربية الّتي برزت معالمها عند الخليل ليس «مجرّد شبه يُثبته الباحث بين شيئين بل هو تكافؤ بالمعنى الّذي تقصده الرّياضيات الحديثة. والجامع في النّحو هو البنية (توافُق البناء على حسب تعبيرهم) لا أيُّ تكافؤ، وخصوصًا التّكافؤ النّاتج عن توافُق الصّفة الذّاتيّة فهذا غير كافٍ عندهم»[325].

والجدير بالذّكر في هذه المسألة أنّ الحاج صالح أقام موازنة بين القياس الصّوري في النحو العربي وبين المنطق الرّياضي الحديث، إذ يقول: «هو عند النحّاة العرب الأوّلين توافق البناء أو المجرى أو العمل التّحويلي بين أفراد الباب، وهي نظائر لهذا التّوافق نفسه. وقد يكون هذا التّوافق

[323] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 181- 182.

[324] يُنظر، نفسه، ص 182.

[325] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص245.

جاريًا بالفعل في الاستعمال أو غير جارٍ»[326]. واستند الحاج صالح في طرحه هذا على آراء بعض النحّاة العرب الأوّلين أمثال: سيبويه، وابن جني، وابن السرّاج.أمّا من وجهة نظر المنطق الرياضي الحديث «فإنّ ما يسمّيه النحّاة العرب الأوّلون قياسًا هو الّذي يحصل بين عناصر بمقتضى انتمائها إلى مجموعة تحدّدها علاقة تكافؤ في البنية أو المجرى يكون دائمًا: إمّا خاصًّا بالسّلاسل الكلاميّة أو بين بابين فأكثر (Isoschemism)، وإمّا تكافؤ خاص بمجموعتين فأكثر من العمليات التّحويليّة (Isomorphism) »[327].

إنّ هذه الضّوابط القياسيّة هي الّتي تجعل القياس من أهم الآليات الّتي يُعتمد عليها في نماء اللّغة، وجعلها تُساير التّطور. وقد أكّد الحاج صالح أنّ واضعي النحو لم يعتمدوا على القياس القائم على الشّبه كجامع، في محاولة اكتشافهم للتّكافؤ الدّقيق، وإنّما استعملوا قياسًا «لا يعتمد أبدًا على الشّبه، وإن كان هذا لا يخصّ فقط القياس الّذي تثبت به الأصول، بل كلُّ ما لا يُعلم بعدُ علَّتُهُ، فقد ذكروا الشّبه كسبب لخروج بعض العناصر عن أبوابها الأصليّة، ولا يُسمّيه سيبويه قياسًا كما سيفعله من جاء بعده (مثل ابن الأنباري نقلًا عن الأصوليّين)»[328].

وقد ذهبت الباحثة حليمة الخالدي إلى أنّ عدم اعتماد واضعي النّحو على الشّبه في قياسهم هي فكرة جديدة قال بها الحاج صالح، ولم يقُل بها غيره من الدّارسين المحدثين للكتاب[329].حيث نجده ينفي وُجود علاقة بين مفهوم القياس وبين كلمتي "التّشابه والتّجانس" اللّتان استعملهما سيبويه وغيره من النّحاة الأوّلين في وصفهم لوحدات اللّغة، حيث يرى أنّهم «يعنون بذلك الانسجام والانتظام عامّة ولا يقصدون ما قصده الفلاسفة إلّا في حالات الحمل والتّشبيه الّذي لا يُسمّيه سيبويه قياسًا»[330]. واستدّل الحاج صالح في تمييزه هذا بما ورد عند ابن جني في قوله:«واعلم أنّ العرب تُؤثر من

[326] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص 183.

[327] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 183- 184.

[328] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 317.

[329] يُنظر، حليمة الخالدي، المرجع السّابق، ص75.

[330] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 166.

التّجانس والتّشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأمّلته عرفتَ منهم قوّة عنايتهم بهذا الشّأن»[331].ويرى الحاج صالح في القول بأنّ:«الحِلية أو الصّفة أيّا كانت يمكن أن تكون صيغة هو قول غير دقيق، ولا يترتّب عليه أن تكون صورة أرسطو مفهومًا أعمّ من الصّيغة، وذلك لاختلافهما في الماهية لا في درجة العموم، فالصّيغة ليست صورة إلّا إذا قابلناها بما تحتوي عليه، أمّا في حدّ ذاتها فهي ناتجة عن عمليّة تركيبيّة»[332]. ذلك أنّ القياس في النّظريّة اللّغويّة العربيّة ليس مجرّد شبه يعقده الباحث بين شيئين، إنّما هو تكافؤ رياضي ناتج عن توافق في البنية ليس إلّا.

بناءً على ما تقدّم يُمكن القول أنّ اللّسانيات الخليليّة تُميّز جيدًا بين الجامع الّذي تشترك فيه جميع عناصر الفئة في القياس الأرسطي، والّذي هو مجرّد توافق في الصّفة الذاتية، وبين الجامع الّذي تشترك فيه عناصر الباب في القياس العربي والّذي يُقصد به تكافؤ في البنية ، وعليه يرى الحاج صالح أنّ « تسمية بعضهم نوعًا من القياس: قياس الشّبه، شيء ممتنع عند النحّاة الأوّلين لأنّ القياس كلّه قياس نظائر عندهم، ولا يُبنى أبدًا على مفهوم الشّبه؛ لأنّ الشّبه شيء مُبهم غير دقيق»[333]. والميزة الفارقة بين قياس النّظائر الّذي هو القياس لا غير، وبين ظاهرة التّشبيه (قياس الشّبه) هي أنّ القياس هو لاستنباط الأصول أو الضّوابط المطّردة، بينما التّشبيه هو ظاهرة لغويّة تتسبّب في خروج العناصر عن أصلها، ويُحاول النّحوي أن يُفسّرها ببيان كيفيّة حصولها بعلل معيّنة، وعليه فالتّشبيه كآلية_يقوم بها المتكلّم_ هو أحد أسباب خروج العناصر عن أصلها مثل: التّخفيف وطرد الباب وغير ذلك من العلل[334].

فالقياس في النّظرية اللّغويّة العربية _الّتي أبرز الحاج صالح أهمّ معالمها_ من أهمّ المبادئ الّتي قام عليها نظام تحليل البنى اللّغويّة، كما أنّه يدلّ على تكافؤ لا تطابق (Identity) ولا مجرّد شبه، أي «أنّ النّظير عند النحّاة هو العنصر المكافئ وليس المشابِه ولا المطابق، وعلى هذا فإنّ

[331] ابن جني، الخصائص، ج1، ص111.

[332] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 166.

[333] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص323.

[334] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 318، ويُنظر، حليمة الخالدي، المرجع السّابق، ص76.

القياس هو أيضًا ما يوجد بين هذه النّظائر من تكافؤ (Equivalence). وهو ما يجب أن تكون عليه عناصر الفئة من الانسجام والاطّراد. وقد لا يكون هذا حاصلًا في واقع الاستعمال...وقد لا يوجد له أثر أو يوجد ما لا يُعتدُّ به من القلّة إلى آخره. فالقياس هو مفهوم يُكتشف أوّلا وقبل كل شيء في الاستعمال من خلال ما يُلاحظ فيه من عناصر الباب، وقد لا يُلاحَظ هذا الاطّراد فيبقى متصوّرا في الذّهن غير محصّل في الواقع»[335].فهو«مفهوم رياضي اعتباريّ قبل أن يكون تكافؤًا ملموسًا محصّلًا، وذلك على الرّغم من اكتشافه في الأوّل في الواقع الملموس»[336].وهو الأمر الّذي دفع بالنحّاة العرب _أثناء تحليلهم للكلام_ إلى التّمييز بين جانبين أساسيين هما الوضع والاستعمال.

3-2/ مفهوم الوضع والاستعمال عند العرب:

يقول الحاج صالح: «اللّسان وضع واستعمال، أي نظام من الأدلّة الموضوعة لغرض التّبليغ، واستعمال فعلي لهذا النّظام في واقع الخطاب»[337]. وقد استطاع النحّاة العرب القدامى أن يُميّزوا بشكل جيّد «بين كلّ ما هو راجع إلى الوضع أي ما يخصّ اللّفظ الموضوع للدّلالة على معنى، وهذا المعنى المدلول عليه باللّفظ وحده، ومن ثمّ ما يخصّ بنية هذا اللّفظ بقطع النّظر عمّا يؤدّيه في واقع الخطاب...ومن جهة أخرى ما هو راجع إلى استعمال هذا اللّفظ؛ أي إلى تأديته للمعاني المقصودة بالفعل وهي الأغراض»[338]. أي أنّ «لهذا اللّفظ في اللّغة مدلول أصلي وهو جعل الشيء في مكان وإثباته فيه...فقد جاء في القرآن الكريم: ″إنّ أوّل بيت وُضع للنّاس للّذي ببكّة″ (آل عمران 96)، ومن ثمّ صار يدلّ على تخصيص اللّفظ للدّلالة على معنى معيّن بوضع واضع»[339]. ورغم أنّ النحاة القدامى يستعملون الفعل من هذا اللّفظ بهذا المعنى إلّا أن لهذا اللّفظ مدلولا آخر «لا يقلّ أهميّة وهو وضع الشّيء على وضع معيّن. جاء في اللّسان: تقول في الحَجَر إذا بنى به: ″ضعه غير هذه الوضعة...″ أي على غير هذه الهيئة. ويكثر مجيء الوضع بهذا المدلول الأخير في كتب النحاة

---

[335] عبد الرحمان الحاج صالح، نفسه، ص 160.

[336] عبد الرحمان الحاج صالح، نفسه، ص 166.

[337] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص175.

[338] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص36.

[339] عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحويّة العربيّة، ص23.

الأوّلين وأتباعهم. قال سيبويه: "لأنّك تستفهم على ما وَضع عليه المُتكلّم كلامهَ»[340]. ما يعني أنّ «اللّغة أداة للتّبليغ لها نظام عرفي أي نظام خاص بها مُتواضع عليه، فالمعرفة العلميّة لهذا النّظام لا تقتصر على معرفة تصنيفيّة تحصر عناصر اللّغة بتحديد الأوصاف الذاتيّة وكيفية تقابلها، بل تتجاوز ذلك إلى معرفة كيفيّة مجراها في استعمال المتكلّم لها؛ لأنّ اللّغة وضع واستعمال أي نظام واستعمال المستعمل لهذا النّظام. ولهذا ضوابط تضبط هذا الاستعمال»[341].

وقد أدّاهم هذا التّمييز_بين مستويي اللّغة_ إلى نتيجة مفادها أنّ الوضع هو المستوى الّذي «لا وُجود له في الواقع إلّا مندمجًا مع ما يُسمع ويُلفظ. فوُجوده صوري لأنّه نظام للّغة وإن كان يستحيل أن توجد أدلّة تُفهم بهذا المستوى العالي جدًّا من التّجريد دون أن تُبنى على نظام»[342]. أمّا الاستعمال عندهم فقد ربطه الحاج صالح بميدان البلاغة، حيث يرى أنّ:«نظرتهم إلى الاستعمال مكّنتهم من دراسة دلالات الألفاظ والتّراكيب بحسب السّياق، لكن بمراعاة المعاني الوضعيّة، فبين هذا المُنطلق الموضوعي المُشاهَد وبين ما يقتضيه العقل في ذاته، كدلالة المعنى أو حال الخطاب يأتي دور المنطق الدّلالي ومنطق التّبليغ Communication وهو ميدان يُسمّيه علماؤنا بالبلاغة أو البيان في أقدم أساميها»[343].

إنّ ما قال به الحاج صالح فيما يتعلّق بالوضع والاستعمال ما هو إلّا تأكيد لما توصّل إليه علماؤنا القدامى، ففي مسألة الرّبط بين الوضع والاستعمال يقول عبد القاهر الجرجاني:«أنّ الألفاظ المُفردة هي أوضاع اللّغة، لم تُوضع لتُعرف معانيها في أنفُسها، ولكن لأن يُضمّ بعضُها إلى بعضٍ،

[340] عبد الرحمان الحاج صالح، نفسه، ص24.

[341] عبد الرحمان الحاج صالح، السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 22- 23.

[342] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتّخاطُب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، موفم للنّشر، الجزائر، 2012، ص73.

[343]عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص262.

فيُعرف فيما بينهما فوائد، وهذا علم شريف وأصل عظيم»[344]. وحسب رأي الأستاذ الطّاهر لوصيف فإنّ الحاج صالح استخدم مصطلح الاستعمال مُقابلًا لـ: Pragmatique في اللّسانيات الغربيّة[345].

وإذا سلّمنا بالقول «أنّ اللّفظ اللّغوي هو الصّوت الدّال على معنى»[346]. فهل هذا يُحقّق الفائدة المرجوة من عملية التّخاطب؟ يُجيب الحاج صالح بالقول:« أنّ الدّلالة على المعاني ليست مقصورة على اللّفظ فالكلام يتحصل في عمليات التّخاطب والإفادة...فالفضل الكبير الذي امتاز به النّحاة العرب(الأوّلون خاصّة) هو في تناولهم للكلام لا كنص مجرّد بل بكلّ ما يُحيط به عند حدوثه من أحوال وظروف، وكذلك الأحوال التي سبقت حدوثه وبقيت مسجّلة في ذاكرتهم ممّا يُمكن أن تُعتبر أسبابًا لتحصيله، فالنّص هو في الحقيقة جانب واحد ممّا يحصل في التّخاطب، وإن كان هو الأهم»[347]. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّه لا حديث عن الخطاب دون الحديث عن منتجه ومتلقّيه، ودور كلّ منهما في تشكيل بنية الخطاب، وإنجاح عمليّة التّواصل، وهو ما ذهب إليه سيبويه في كثير من المواضع في كتابه.

أي أنّ العلماء العرب _في دراستهم للغة_ ميّزوا بين الألفاظ والمعاني، كما جعلوا دراسة اللّفظ مُقدَّمة على دراسة المعنى؛ لأنّ اللّفظ _عندهم_ هو السّبيل إلى المعنى. ويعدّ هذا التّمييز بين الجانبين من أهم الآليات المنهجيّة الّتي قامت عليها اللّسانيات الخليليّة، حيث يُقسّم الحاج صالح مستويات تحليل اللّغة إلى:

1/ مستوى التّحليل البنوي التّفريعي الّذي يرجع للوضع بقوانينه الّتي سمّاها النحّاة القياس.

2/ مستوى التّحليل الدّلالي الّذي يرجع إلى نظريّة التّبليغ والإفادة.

---

[344] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1989، ص540.

[345] يُنظر، الطّاهر لوصيف، التّداوليّة اللّسانيّة، مجلة اللّغة والأدب، عدد17، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص08.

[346] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 10.

[347] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية، ص 10.

وهذا المنهج هو الّذي مكّن العلماء من اكتشاف النّظام البنويّ للّغة العربيّة. كما أنّ مبدأ التمييز هذا لم يفهمه كثير من النّحاة المتأخّرين[348]. وذهبت الباحثة حليمة الخالدي إلى أنّ هذا الفهم قد غاب عند كثير من الباحثين المعاصرين، ومنهم الأستاذ مسعود صحراوي، الّذي يرى أنّ النّحو العربي«لم يكن...كلُّه نحوًا شكليًّا خالصًا [أي مبنيًّا على اللّفظ فقط] ، إذ لم تكن عبقريّة نحوهم أنّه يفصل فصلًا صارمًا بين الشّكل البنيوي للجملة، وبين مقامات وأحوال استعمالات الجملة كخطاب تواصلي كما يصوّره بعض الباحثين المعاصرين [يقصد العلامة عبد الرّحمان الحاج صالح]»[349]. فهي ترى أنّ الأستاذ صحراوي غاب عن فهمه أنّ«مفاهيم اللّغة النّحويّة وبنياتها الاستدلاليّة ومستوياتها النّمذجيّة أدوات صنعها النحّاة. الغرض منها وصف اللّغة العربيّة. قد لا نجد مصنّفًا نحويًّا تخلو مقدّمته من التّصريح بهذا الأمر والنصّ عليه، بل إنّ الممارسات اللّغويّة بكلّ إجراءاتها العقليّة المعلومة تشهد على هذه الحقيقة...[والّتي هي] مقصد الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب، أو النّظر في الألفاظ من حيث الأحكام لا من حيث المعاني...معنى هذا أنّ ما كان يهمّ النّاظر النّحوي في أمور العبارة اللّغويّة هو أحكامها اللّفظيّة الدّائرة حول مركزيّة مفهوم (العمل) أو مفهوم (الإعراب)»[350].

استنادًا إلى ما سبق ذكره يُمكن القول إنّ الحديث عن الوضع اللّغوي وعن الجانب الاستعمالي له لن يُؤتي ثماره دون الحديث عن قضيّة اللّفظ والمعنى لأنّ التّقابل بينهما يجعلهما قضيّة خطاب في المقام الأوّل، وقد تناول الحاج صالح هذه القضيّة بالتّفصيل، ومن جملة ما قاله أنّ سيبويه قد بيّن لأوّل مرة في تاريخ علوم اللّسان أنّ اللّفظ والمعنى ينفرد كلّ واحد عن الآخر بالاستقامة أو عدم الاستقامة تخصّه هو دون الآخر، فقد يكون اللّفظ سليمًا ليس فيه خطأ من حيث النّحو والصّرف والمعجم والأداء. ويكون المعنى مع ذلك غير سليم، أو العكس (يُنظر الفصل الثّالث من هذا البحث)، كما جاءت «مفاهيم النّحو واصفةٌ لأحكام النحّاة في تصوُّرهم للبناءات اللّفظيّة للعربيّة»[351]، لا

---

[348] يُنظر، حليمة الخالدي، المرجع السّابق، ص76- 77.

[349]مسعود صحراوي، البعد التداولي عند علماء العربيّة (دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّساني العربي)، دار الطّليعة، ط1، بيروت، 2005، ص174.

[350]زكرياء أرسلان، إبستيمولوجيا اللّغة النّحويّة (بحث في مقاييس العلميّة ومرجعيات التأسيس والتّأصيل)، دار كنوز المعرفة، عمان، 2016، ص254- 255.

[351]زكرياء أرسلان، المرجع نفسه، ص255.

لمعانيها، وهو ما فهمه الحاج صالح بشكل جيّد، وجعله من الأسس الّتي بنى عليها نظريّته اللّغويّة، الّتي تعدّ نظريّةً واصفة للنّظريّة الخليليّة القديمة. فالتّمييزبين اللّغة وبين كيفيّة استعمالها في الواقع اللّغوي هو أهم ما يُميّز النظريّة اللّغويّة العربيّة الّتي اختصّ بها علماء اللّغة العرب القدامى. ليصل الحاج صالح بعد ذلك إلى نتيجة مَفادها أنّ:

أوّلاً: النّحاة لم يتهاونوا أبدً بالمعاني.

ثانياً: أنّهم ميّزوا قبل العلماء المُحدثين من علماء اللّسان بقرون بين ما هو راجع إلى استقامة اللّفظ وما يخصّ استقامة المعنى. فالأوّل إمّا من حيث السّلامة من اللّحن، أو من حيث الشّذوذ في القياس والاستعمال. والثّاني هو من حيث السّلامة من الكذب أو من الإحالة.

واستخلص أنّ العلماء العرب في ميدان النّحو واللّغة(وهما من المواضعة) كانوا يُراعون كل جوانب اللّفظ والمعنى مع التّمييز الصّارم بينهما. فسلامة اللّفظ لا تلزم منه سلامة المعنى وبالعكس، وهذا دليل استقلالهما عن بعضهما في الاستعمال.

ومنه نعلم أنّ الاستعمال تحكمه ضوابط تنتمي إلى ميادين مختلفة:

- ففيما يخصّ الاستقامة اللّفظية فهذا يمسّ النّحو واللّغة وبالتّالي ملكة المتكلّم اللّغوية.
- وفيما يخصّ سلامة المعنى في ذاته(دون اللّفظ) فهو المنطق الطبيعي وهو ما يعقله مع غيره، أو العادة والعرف...الخ.
- وفيما يخصّ إتقانه للخطاب وقدرته على التّأثير فيمسّ البلاغة وما يدخل فيها من ضوابط المخاطبة[352].

وحسب الحاج صالح فإنه رغم أنّ النّحاة العرب كانوا سبّاقين إلى التّمييز بين ما يخصّ استقامة اللّفظ وما يخصّ استقامة المعنى، إلاّ أنّه يقر بأنّه من الغربيّين المحدثين من فعل ذلك أيضاً، حيث يرى أنّ اللّساني الأمريكي تشومسكي قد ميّز لأوّل مرة في البلدان الغربيّة بين ما يرجع إلى السّلامة النّحوية (Grammaticality) وبين ما يخصّ سلامة المعنى. وهذا في كتابه (Syntactic)

[352] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص 114-115.

Structures. كما أقام الحاج صالح مقابلة بين الوضع والاستعمال عند العرب وبين اللّغة والكلام عند سوسيروأتباعه،حيث نجده يتعمّق فيهذه الفكرة أكثر مُعتمدًا في ذلك على منطق القدامى من النحّاة، ويظهر هذا العمق في اتّسام منهجه بالموضوعيّة المبنيّة على أسس المنهج العلمي، الّذي يتوخّى في تحليل الأشياء مبدأ الاستدلال قصد الوُصول إلى نتائج حتميّة[353].

فمفهوم الوضع أو التواضع عند العرب هو نفس التّواضع الذي تكلّم عنه سوسور، فقد فرّقوا بين ما سمّوه بوضع اللّغة وبين الاستعمال، وقد مثّلت فتيحة لعلاوي لمصطلحي الوضع والاستعمال عند الحاج صالح بالشّكل البياني على النّحو الآتي[354]:

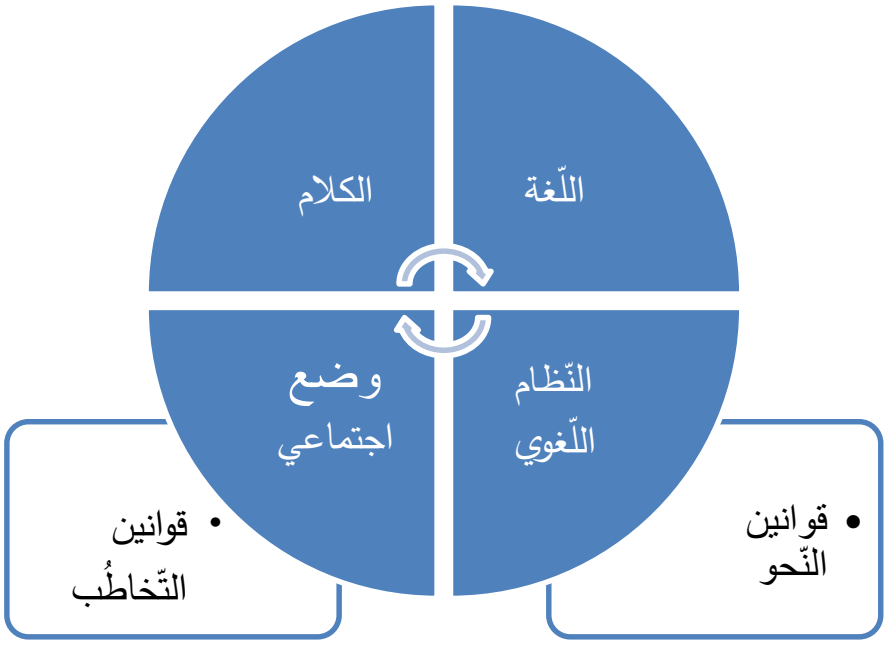

الوضع والاستعمال عند الحاج صالح.

[353] يُنظر، فتيحة لعلاوي، الوضع والاستعمال عند الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح من خلال كتابه الخطاب والتّخاطُب، مجلة اللسانيات، المجلد25، العدد1، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2018، ص259.

[354] فتيحة لعلاوي، المرجع نفسه، ص260.

ونبّه الحاج صالح إلى أنّ التّحليل العربي لهما يختلف اختلافاً كبيراً عن تحليل سوسور، وتكمن نقاط هذا البعد في التّحليل بينهما في:

_ أنّ النحاة الأوّلين لا يهتمون بالجانب الذّهني(التصوُّري) للمعنى، فاللفظ يدلّ على المُسمّى مُباشرة، وإذا قالوا: هذا ما يعنيه المتكلّم أو قصده أو نوى، فإنّ هذا قصد وليس تصوُّراً، إلاّ أنّ القول بالتصوُّر تسرّب إلى العرب بعد سيبويه وتأثُّرهم بمنطق أرسطو مع بقاء مفهوم القصد والنيّة عند الكثير.

_ الاهتمام الكبير للعلماء العرب بالكلام والخطاب خلافاً لسوسور، وربّما لم يُماثله إطلاقًا ما قالته الأمم الأخرى في شأنه، وهذا بسبب حاجة المسلمين إلى فهم ما جاء في القرآن والسنّة من الأوامر والنّواهي...الخ.

_ الاختلاف في الرُّؤية بين سوسور والعلماء العرب يرجع إلى الأساس الذي بني عليه وضع اللّغة، فالنّظرة السوسورية تُؤكّد على الجانب التباييني لأدلّة اللّغة، أمّا العرب فقد تجاوزوا ذلك إلى ذكر التّباين بالصّيغ والأبنية[355].

كما أقرّ الحاج صالح أنّ النحّاة العرب القدامى لم يركّزوا في دراساتهم على اللّغة باعتبارها نظام من الأدلّة فحسب، وإنّما درسوا النّظام اللّغوي الخاضع لقوانين النّحو أيضًا أي أنّ دراستهم للّغة جمعت بين الوضع والاستعمال، ذلك أنّ «من أهمّ ما تتّصف به النّظريّة اللّغويّة العربيّة الّتي اختصّ بها علماء اللّغة العرب النحويّون منهم والبلاغيّون هو التّمييز بين اللّغة وبين كيفيّة استعمالها في التّخاطُب، وهو تمييز حاسم وعميق؛ لأنّه يخصّ ماهية اللّغة في حدّ ذاتها والدّور الّذي تقوم به كلغة من جهة وكيفيّة استعمال النّاطقين لها من جهة أخرى»[356].ما يعني أنّ:«اهتمام النحّاة الأوّلين بالدّلائل غير اللّفظيّة، لا يُقلّل من اهتمامهم باللّغة كوضع من أوضاع المجتمع، إذ هي جديرة بأن تُدرس علميًّا كبنية أو نظام من الأدلّة تدلّ على معان، إلّا أنّ استعمالها هو غير اللّغة (استعمال نظام من الأنظمة غير النّظام) بل هو الكلام كخطاب. وكان جديرًا عندهم أيضًا بالدّراسة كما يظهر

[355] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح،المرجع السّابق ، ص202-203.

[356]يُنظر، المرجع نفسه، ص8.

من تحليلاتهم؛ لأنّه يخضع لعدد من القوانين الخاصّة ليست من جوهر اللّغة كنظام كما بيّنوه وكما سنراه»[357].

4/ المهمل والمستعمل وعلاقتهما بالقياس:

من خلال التّعريف السّابق للقياس النّحوي، الّذي يُقصد به ذلك «التّساوي الرّياضي أو التّكافؤ في البنية (أو المجرى) الّذي يحصل بين عناصر الفئة، وهذه العناصر هي نظائر، وهذه الفئة هي بابٌ لهذا السّبب، وهو رياضيّ لأنّه تركيبيّ يخصّ البنى»[358]. وقد لاحَظَ الحاج صالح في كلّ الأمثلة الّتي يأتي فيها ذكر القياس أنّ سيبويه يكرّر دائمًا هذه العبارة: "هو القياس وقول عامّة العرب أو أكثر العرب"فهو يُميّز دائمًا بين القياس وبين وُجوده محصّلًا في الاستعمال. وهو ما يعني أنّ العلماء العرب القدامى كانوا يُعنَوْن بالقياس دون النّظر إلى إمكانيّة تجسُّد ذلك في الأداء الكلامي من عدمه؛ لأنّهم أرادوا أن يصلوا إلى بنى اللّغة من خلال التّمييز بين الخطاب كبنية، والخطاب من حيث الدّلالة. وقد تنبّه الحاج صالح إلى أنّ منهج النحّاة العرب في دراسة اللّغة لا يقوم على الواقع اللّغوي، وإنّما يقوم على فكرة المُمكن أو المحتمل، فهم يهتمّون بجميع ممكنات القياس والقسمة التّركيبيّة بغضّ النّظر عن مطابقتهما أو عدم مطابقتهما للاستعمال؛ لأنّ هدفهم الأساسي كان اكتشاف نظام اللّغة، وقد أدّاهم ذلك _الاعتماد على فكرة الممكن أو المحتمل_ إلى القول بمفهومين أساسيين هما: المهمل والمستعمَل[359]؛ «فالمهمل هو ما يقتضيه العقل والقياس خاصة ولم يأت في الاستعمال، وهذا لا يُمكن أن يحصل إلاّ في أعلى مستوى من التّجريد العلمي»[360]. فاهتمام النّحوي هو اللّغة ككيان مجرّد قائم في عقل العربي، ذلك أنّ «النّظام الباطني للّسان لا يُمكن أن تُعرف أسراره بعمليّة وصفيّة مجرّدة فقط فإنّ هذا من قبيل التّشخيص والتّصنيف لا غير، فلا بدّ إذًا أن يتجاوز اللّغويُّ الوصفَ والتّصنيف إلى ما هو أهم من ذلك، وهو بناء المُثل والأنماط الصّوريّة الّتي تكون كالتّمثيل والتّقدير

[357] المرجع نفسه، ص45.

[358] عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص 166.

[359] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص75 .ويُنظر، المرجع السّابق، ص77-78.

[360] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص75- 76.

للمُثُل الخفيّة (وهي غير ثابتة في ظاهر اللّفظ)، والّتي يُفرّع عليها المُتكلّم العبارات دون ما شعور منه»[361]. وهذا هو الّذي اصطلح عليه العلماء العرب القدامى "القياس". كما بيّن الحاج صالح في نظريّته أنّ الأصل في صناعة النّحو«لا يكون لفظًا معيّنًا في اصطلاحهم بل مثالًا تندرج تحته كلّ الألفاظ الّتي هي على هذا المثال لأنّ اللّغة كنظام هي كيان مجرّد. وهذا من أهم الفوارق الّتي تفترق فيها نظريّة النحّاة العرب القدامى عن النّظريّات اللّسانيّة الحديثة الّتي أُطلق عليها اسم البنويّة[362].

5/ علاقة القياس بمفهومي اللّزوم والاستمرار:

إذا كان القياس النّحوي يعني التّكافؤ بين البنى أو المجاري فإنّ «هناك نوعًا آخر من العلاقات يربط الظّواهر اللّغويّة بعضها ببعض غير توافق البنية، فهي تربطه فيما بينها لا من حيث تساوي مجراها واندماجها في باب واحد، بل من حيث ثبوت بعضها بثبوت بعضها الآخر، أي بتوقُّف وُجود شيء منها على وُجود شيء آخر في الاستعمال»[363]. وإذا كان القياس النّحوي يُبنى على حمل شيء على شيء لجامع بينهما، فإنّ علاقة التّرابط ههنا تحصل بين عنصرين مختلفين تمامًا لا تساوي بينهما ولا تناظر، إنّما هو علاقة ثابتة في الاستعمال ليس إلّا. وقد لاحظ علماء اللّغة العرب القدامى أثناء سماعهم اللّغة «أنّ اللّفظ الّذي سموه فاعلاً تُرافقه دائمًا علامة هي غالبًا الضّمة، وأنّ الّذي سمّوه مفعولًا ترافقه علامة أخرى هي غالبًا الفتحة، ولم يسمعوا من فصحاء العرب غير ذلك في جميع المناطق الّتي كان يوجد فيها عربي فصيح. فقد لوحظت هذه الظّاهرة في كلّ هذه الأماكن وطيلة المدّة الّتي جرى فيها السّماع من هؤلاء الفصحاء. وكذلك هي الظّاهرة الخاصّة بالأفعال الّتي سمّوها بالمزيدة، فهناك لزوم بين أفعَل بزيادة الهمزة ومصدره على وزن إفعال»[364]. وهذه العلاقة الّتي تربط بين الفاعل والضمّة، والمفعول والفتحة، ووزن الفعل الثلاثي المزيد ومصدره هي علاقة أفقيّة تُلاحظ في واقع الخطاب أي في ما يسمعه النّحوي ويُسجّله، فهي مُلاحظات ثابتة تتمّ معرفتها

---

[361] نفسه، ص175.

[362] يُنظر، حليمة الخالدي، المرجع السّابق، ص78.

[363] عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص187.

[364] نفسه ، ص187.

واكتشافها بالمُشاهدة المُنتظمة لكلام العرب، والبحث عنها هو بحث عن الثّوابت من الظّواهر اللّغويّة، وهذا الارتباط الثّابت بين عنصرين يُسميّه النحّاة القدامى لُزومًا، وثُبوته مكانًا وزمانًا يُسمّونه استمرارًا[365].

وقد عقد الحاج صالح علاقة بين القياس النّحوي وبين مفهومي اللّزوم والاستمرار، حيث يرى أنّه «على الرّغم من كون اللّزوم علاقة بين شيئين ثابتة في الاستعمال، وأنّ جوهره هو تجربي لأنّه مستنبط ضرورة من المسموع، فإنّ اللّزوم قد يتّصف أيضًا بعدم الانكسار...وعدم الانكسار يعني أنّ كل فعل على وزن فاعل فله مصدر على مُفاعلة. فلزوم الشيء لشيء في الاستعمال يقتضي أن يكون ذلك عامّا ينطبق على كلّ أفراد الفئة الّتي ينتمي إليها الملزوم، وهذا هو عين القياس»[366]. أي أنّ اللّزوم هو علاقة بين شيئين مختلفين يتمّ اكتشافها عن طريق السّماع، ويتمّ تعميمها بشرط ثبوت اللّزوم وعدم انكساره نحو: فاعل← مفاعلة. ومن أمثلة ذلك أيضا ما نقله سيبويه عن شيخه الخليل فيما يخصّ المنادى المُفرد يقول:"كل اسم مفرد في النّداء مرفوع أبدًا". ثمّ قال: فلمّا اطّرد الرّفع في كلّ فرد في النّداء".303/1. وهذا _حسب الحاج صالح_ يعني أنّ الخليل:

_ يُشير بكلمة (أبدًا) إلى استمرار العلاقة بين المُنادى المُفرد والرّفع وهذا لزوم وقانون.

_ يُشير بكلمة (كل) إلى أنّ هذه العلاقة تعم كل منادى مُفرد[367].

ومن أكثر الأمثلة توضيحًا للعلاقة بين القياس النّحوي وبين مفهومي اللّزوم والاستمرار قلب الهمزة واوًا في تثنية الممدود والنّسبة إليه. كما هو مبيّن في الجدول التّالي:

المفرد الممدود	تثنيته	النّسبة إليه
كساء	كساوان	كساويّ

[365]يُنظر، نفسه، ص187، 188.

[366]عبد الرّحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص188.

[367]يُنظر، المرجع نفسه، ص188، 189.

غداء	غداوان	غداويّ
حمراء	حمروان	حمراويّ
حسناء	حسناوان	حسناويّ

إنّ علاقة اللّزوم الحاصلة في الاستعمال بين الممدود وقلب همزته واوًا في التّحويلات المذكورة تُمثّل قانونًا من قوانين اللّغة يجري العمل بها في كلّ زمان وفي كلّ مكان. وبقطع النّظر عن كون هذا التحوّل قانونا أثبته قدماء النحاة فهو أيضًا قياس في هذه الحالة؛ ذلك أنّ جميع الأفراد التي تنتمي إلى الاسم الممدود يحصل لها نفس التّحوّل، فتُقلب همزتها واوًا في حالتي التّثنية والنّسبة. والتّحوّل هاهنا يحصل بين نظائر صارت كذلك لمّا حصل بينهما من التّكافؤ وتكوّن بذلك بابًا من التّحوّلات سمّاه سيبويه بالقياس اللّازم أو القياس المستمر، وهو الّذي سمّي بعد سيبويه بالأصل لاستمراره وثبوته[368].

6/ علاقة القياس بمصطلحي الاطّراد والشّذوذ:

يرتبط القياس النحوي بمصطلحين كثُر ورودهما في كتب النحو القديمة وهما مصطلحا الاطّراد والشّذوذ، اللّذان غالبًا ما يقترن الحديث عنهما حديث عن الوضع والاستعمال. فما المقصود بالمطّرد والشّاذ؟ وما طبيعة العلاقة الّتي تربطهما بالقياس؟

يُحدّد ابن جنّي المطّرد والشّاذ بالقول:«أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التّتابع والاستمرار...وأمّا مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التّفرُّق والتّفرّد...ثمّ قيل ذلك في الكلام...فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة مطّردًا وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّا...»[369]. كما قسّم الكلام في الاطّراد والشّذوذ أربعة أضرب[370]:

[368]يُنظر، عبد الرّحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص189، 190.

[369]ابن جني، الخصائص، ج2، ص96.

[370]نفسه ، ص97- 99.

1/ مطّرد في القياس والاستعمال جميعًا وهذا الغاية المطلوبة...نحو: قام زيدٌ، وضربتُ عمرًا، ومررتُ بسعيدٍ.

2/ مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال. وذلك نحو: الماضي من يذر ويدع، وكذلك (مكان مُبقِل) هذا هو القياس، والأكثر في السّماع باقل.

3/ المطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو:...استصوبتُ الأمر...ومنه استحوذ واستنوق الجمل...

4/ الشّاذ في القياس والاستعمال جميعًا، وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو نحو: ثوب مصوُون...فلا يصغ القياس عليه.

ومثّل الحاج صالح تقسيم ابن جنّي هذا برسم رياضي على النّحو التّالي[371]:

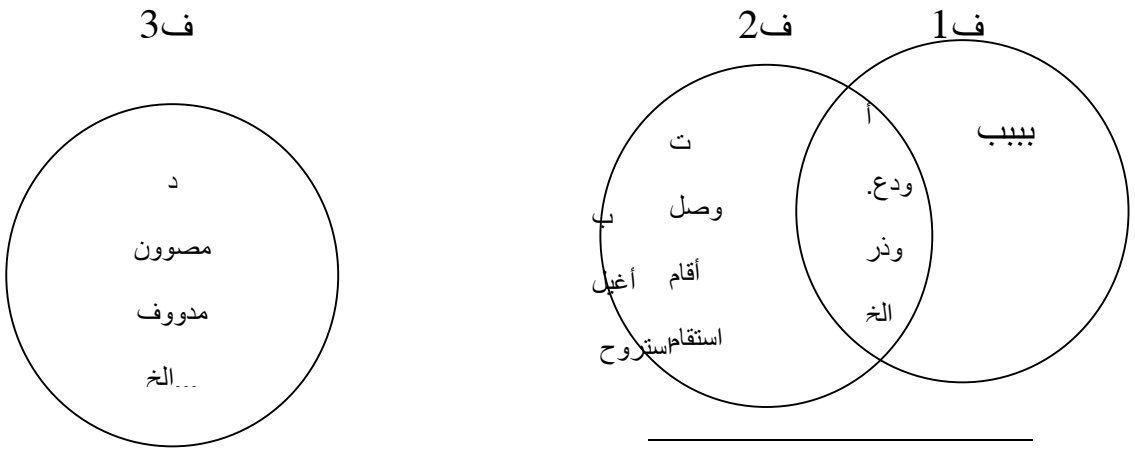

[371]عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص195.

ف1= مطّرد في القياس.

ف2= مطّرد في الاستعمال.

ف3= شاذ (غير مطّرد) في القياس والاستعمال جميعًا.

وذكر الحاج صالح أنّ الّذي يأخذ به النحاة ويُجيزونه هو: المطّرد في القياس والاستعمال والمطّرد في الاستعمال فقط، مع تحديدهم للاستعمال بالّذي يجري عند عامة العرب أو أكثرهم، ومعيار الكثرة هذا يرى فيه الحاج صالح أنّه هو المعيار المعترف به وهو جدّ موضوعي.«وممّا ورد شاذًّا عن القياس ومطّردًا في الاستعمال قولهم: الحوكة والخونة. فهذا من الشّذوذ عن القياس...[لأنّك] لا تقول على هذا في جمع قائم: قَوَمَة ولا في صائم: صَوَمَة...[أمّا] إن شذّ شيء عن الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثُر استعماله أولى وإن لم ينته قياسُه إلى ما انتهى إليه استعماله (المنصف 123/1، 127)»[372].أمّا في حالة ما إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه...[لأنّ] السّماع يُبطل القياس[373]. فالمُلاحظ من قول ابن جني وسيبويه، وغيرهم من العلماء أنّهم يتّفقون على أولويّة تقديم السّماع على القياس.

كما أنّ ظاهرة الاطّراد في اللّغة لا يُمكن فهمها إلّا«من خلال علاقتها بالحالات الفرديّة، إذ تعدّ الظاهرة في الحقيقة مُقابلًا للحالات الفرديّة أو الاستثنائيّة أو الشاذة، فهي تتمثّل في الحالات المطّردة أو الشّائعة أو الغالبة أو الكثيرة الّتي يحكمها نظام معين؛ فلا يكون الاقتصار على مجرّد حالة أو بعض حالات بلا قاعدة، وإنّما يحكمها مبدأ الاطّراد فترد وفق نمط ما وقاعدة ما، وهي في الحقيقة نقطة انطلاق العلماء، فمتى كان ثمّة ظاهرة لزم العلماء ضبطها وبيان القانون العام منها»[374]. فالعلميّة في دراسة اللّغة تظهر في اعتماد العلماء على ما اطّرد من ظواهرها؛ ذلك أنّ الاطّراد مفهوم عام، و«هو ركيزة البحث العلمي في مجالات علميّة كثيرة خاصّة منها علوم الطّبيعة والحياة [فهو]

---

[372] عبد الرّحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، 103.

[373] يُنظر، نفسه، 103.

[374]محمد عبد العزيز عبد الدّايم، المرجع السّابق، ص 15.

نظام كوني يحكم جل الظّواهر الطّبيعيّة وهو الأساس الّذي قامت عليه أغلب النّظريات في علوم المادّة، وهي منطلق البحث اللّغوي لدى علمائنا الأوائل؛ فقد أخضعوا بحثهم لهذا النّظام الّذي يحكم الظّواهر اللّغويّة»[375].

وفي تحليله لهذا التّقسيم تنبّه الحاج صالح إلى أنّ ابن جني أغفل أمرًا مهمّا وهو تجاوزه لمبدأ القلّة والكثرة الّذي اعتمده النحاة في عمليّة القياس، فـ: «اكتفى بالعلاقات القائمة بين المطّرد والشّاذ وهما طرفان، ولم نعرف ما يقع بينهما من الدّرجات، فالمطّرد تحته الكثير والأكثر، والشّاذ فوقه القليل والأقل. ومن أهم ما اهتمّ به سيبويه ومعاصروه هو التّمييز الشّامل لكلّ ما جاء في المسموع بين ما كثُر وما قل وليس فقط بين ما اطّرد وما شذ. وعدم الإشارة إلى ذلك ثمّ الاقتصار على المطّرد والشّاذ قد يكون هو السّبب في عدم إدراك بعض المتأخّرين والمحدثين لمبدأ القياس على الأكثر»[376].

وذهب الأستاذ مخلوف بن لعلام إلى أنّ «شرط المقيس عليه أن يكون الأكثر في بابه، لأنّ القياس يقتضي القياس على الأكثر، ولهذا فإنّه لا يصحّ الحمل على النّادر والشّاذ»[377]. وقد سبّبت هذه المصطلحات الثلاثة (الأكثر في بابه، والشّاذ،والنّادر) الكثير من الغموض، خاصّة لدى الدّارسين المحدثين الّذين اعترضوا على قياس النحّاة العرب القدامى، آخذين عليهم «عدم تحديدهم للنسب الكميّة الخاصّة بكلّ من القليل والنّادر والكثير والأكثر والمطّرد»[378]. أي أنّ النحّاة لعرب القدامى _حسب بعض الدارسين المحدثين_ كانوا «يطلقون مثل هذه الأحكام على ما يدرسونه من كلام العرب دون أن تكون لهم مقاييس عدديّة يفرّقون بها بين القليل والنّادر والكثير والغالب والمطّرد...وكثيرًا ما استعملوا القليل والنّادر والشّاذ بمعنى واحد، والكثير والغالب بمعنى واحد أيضًا»[379]. ويظهر الغموض الّذي سبّبته هذه المصطلحات في بعض أقوال الدّارسين المحدثين،

---

[375]خديجة كلاتمة، النّظريّة اللّغوية في الفكر النحوي العربي بين المفهوم والممارسة، مجلة العلوم الإنسانيّة لجامعة أم البواقي، المجلّد8، العدد1، مارس 2021، ص1043.

[376]عبد الرّحمان الحاج صالح، المرجع السّابق، ص195.

[377] مخلوف بن لعلام، مبادىء المرجع السّابق، ص74.

[378] المرجع نفسه، ص75.

[379] المرجع نفسه، ص75.

حيث نجد عبد الخالق عضيمةيقول:«لقد كان ممّا قنّنوه هذا الأصل: إنّما يُقاس على الكثير لا على القليل، ثمّ نرى كثيرًا من النّحويّين يتخطّى هذا الأصل...يقول الرضيّ: فعيل بمعنى مفعول مع كثرته ليس مقيسًا...وقال أيضًا: تفعال المصدر مع كثرته ليس قياسًا مطّردًا»[380]. وعن الكثرة أيضًا تساءل عباس حسن «أهي الكثرة العدديّة بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها؟ أم هي الكثرة بين القبائل أي بأن تشيع خصائص لغويّة في مجموعة قبائلها أكثر من قبائل مجموعة أخرى من غير نظر إلى أفراد قبيلة بعينها»[381].ما يعني أنّهم كانوا يقيسون على القليل والنّادر كما يقيسون على الكثير ما يجعلنا نتوهّم أن القياس عندهم لم يكن يضبطه أيّ معيار. فكيف نُفسّر صنيع النحّاة في هذا القياس الّذي يوهم بوُجود تناقض بين قولهم وفعلهم؟[382].

ويُعتبر الردّ عن هذا التّساؤل من أهم النّقاط الّتي تنبّه لها الحاج صالح، وخصّص لها حيّزا مهمّا في نظريّته الخليليّة، حيث رأى أنّ الغموض الّذي أُبتليَ به بعض الدّارسين المحدثين مردُّه إلى سوء الفهم لديهم، فقد تنبّه إلى أنّ «سبب هذا الإشكال هو إطلاق القول في الكثرة والقلّة، ومنعهم من القياس على الأكثر في الاستعمال إذا خالف بابه. فهذا يتعجّب منه أكثر معاصرينا مع إنكارهم لجواز النحّاة القياس على شنئيّ وهو حرف واحد ! ويرون أنّ ذلك قياس على القليل. والواقعُ غير هذا. فقد أساؤوا الفهم لما قصده علماؤنا وهو تخليط أيضًا بين القليل في نفسه والقليل بالنّسبة إلى غيره من أفراد بابه، فالقياس لا يجوز إلّا على المجموعة المنسجمة من العناصر أي المطّردة من حيث التّوافق الحاصل فيما بينها سمّيناه بالإنكليزيّة CongruentialUniformity في مقابل الـOcurrentialUniformity »[383].

وقد حاول الحاج صالح إزالة هذا الغموض المتعلّق بمعيار القياس النّحوي، مُبيّنًا «أنّ النحّاة القدماء لم يعنَوا بضبط هذه النّسب الكميّة الّتي تفرّق بين تلك المصطلحات لأنّ القياس يكون على

---

[380] المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ج1، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة، 1968، ص105.

[381] عباس حسن، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص04.

[382] يُنظر، حليمة الخالدي، المرجع السّابق، ص78- 79.

[383] عبد الرّحمان الحاج صالح، القياس على الأكثر عند نحّاة العربيّة وما يترتّب عليه، مجلة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، موفم للنّشر،الرغاية (الجزائر)، عدد9، جوان 2009، ص25.

ما كثُر في بابه، ها هنا لا تكون نسبة عدديّة محدّدة منفصلة عن الباب الواحد، فقد يكون القليل كثيرًا في بابه فيُقاس عليه، وقد يكون الكثير قليلًا في بابه فلا يُقاس عليه»[384].

إنّ اعتراض بعض الدّارسين المحدثين عن عدم ضبط النّسب المتعلّقة بمعيار القياس النّحوي عند العلماء القدامى، هو ناتج عن تخليطهم وعدم تمييزهم بين نوعين من القلّة: القليل في نفسه، والقليل بالنسبة إلى غيره من أفراد بابه[385]. فأنكروا قياس النّحاة على (شنئيّ) رغم كونه كلمة واحدة أو حرفًا واحدًا بتعبيرهم. وفي هذا الصّدد ذهب الحاج صالح إلى أنّ: «القياس على شنئيّ هو في الحقيقة قياس على المجموعة لا على العنصر الواحد الّذي قد يحتوي عليه، فالمجموعة غير ما تحتوي عليه، كالنّسبة إلى فعولة، وإن لم يُسمع إلّا شنئيٌّ من ذلك، فهو وحده شاهد من السّماع، إذ لم يُسمع غيره من بابه، فهو _على هذا_ جميع ما جاء، وهذا أكثر ممّا لم يجئ من بابه...فبما أنّ التّحويل (شنوءة←شنئيٌّ) هو الوحيد الّذي سُمع في باب النّسبة إلى فعولة، فلا يُقابله في داخل مجموعته وبابه إلّا الصّفر(لا يوجد تحويل آخر في المسموع يُخالفه) والواحد أكثر من الصّفر(1< 0)»[386].

ويُضفي الحاج صالح على هذا الكلام توضيحًا أكثر، فيقول:«...فالواحد المُقيّد بالباب لا يُحمل على القلّة، بل على ما يُقابله في داخل بابه»[387]. ومعنى ذلك أنّ معيار القلّة في القياس النّحوي يكون بالنّظر إلى ما يوجد مع العنصر من عناصرَ أخرى داخل بابه. فمن غير المعقول أن يُعدّ العنصر الوحيد في مجموعته قليل.

لقد استطاع الحاج صالح _بفكره الرّياضي_ أن يفهم ويعي جل المفاهيم الّتي قامت عليها النّظريّة اللّغويّة عند العلماء القدامى، وتظهر دقّته في الفهم وعمق الفكر الرّياضي لديه في تقديمه للقياس النحويّ، حيث بيّن علميّة المنهج الّذي اتبعه العلماء القدامى في القياس، وأثبت أنّ القياس في جوهره هو مفهوم رياضي، ويصعب على من لا يملك فكرًا رياضيًّا أن يفهم مقاصد النحّاة

[384] مخلوف بن لعلام، المرجع السّابق، ص76.

[385] يُنظر، حليمة الخالدي، المرجع السّابق ، ص79.

[386] عبد الرّحمان الحاج صالح، القياس على الأكثر عند نحّاة العربيّة وما يترتّب عليه، ص25- 26.

[387] نفسه، ص25- 26.

القدامى. كما عمل على إزالة الكثير من الغموض الّذي وقع فيه بعض الدّارسين المحدثين حول منهج النحّاة في عمليّة القياس، مُثبتًا دقّة وعلميّة وموضوعيّة هذا المنهج.

نتائج الفصل الثّاني:

_ أنّ ما قام به الحاج صالح من تحليل لنصوص العلماء العرب القدامى، ومقارنة ما ورد فيها من أفكار بما جاء به المنطق الأرسطي، مكّنه من الوصول إلى نتيجة مفادها أنّ تشابههما في بعض الجزئيات من أفكار ومصطلحات ومفاهيم لا يعني تأثُّر أحدهما بالآخر، كما أنّه استطاع إثبات أصالة النّحو العربي، والبرهنة على دقّة الفكر النّحوي العربي.

_ أنّ الحاج صالح يُقرّ بتأثُّر علماء اللّغة والنّحو بالمنطق الأرسطي، مُحدّدًا زمان هذا التّأثُّر بمرحلة ما بعد سيبويه، حين بالغ النحّاة _خاصّة أصحاب الحدود النّحويّة_ في استخدام المفاهيم الفلسفيّة في النّحو العربي.

_ أنّ مفهوم القياس عند الحاج صالح شغل حيّزًا كبيرًا باعتباره أهم آليّة عقليّة اعتمدها النحّاة القدامى في تحليل وتفسير الظّواهر اللّغويّة المختلفة.

_ أنّ القياس النّحوي العربي هو قياس نظائر أي تكافؤ في البنية، وهو يختلف عمّا يُسمّى عند البعض "قياس الشّبه".

_ أنّ اعتماد النحّاة العرب القدامى على القياس وما يرتبط به من مفاهيم ومصطلحات في اكتشاف نظام اللّغة ليُمثّل أعلى مستويات التّجريد العلمي.

_ أنّ الكشف عن خبايا اللّسان البشري لا يُمكن تحقيقه بعمليّة وصفيّة مجرّدة، بل لا بدّ من اللّجوء إلى العقل لكشف مضمرات النّظام اللّغوي.

مفاهيم ومبادئ النظرية اللغوية العربية

عند عبد الرّحمان الحاج صالح.

1/ مفهوم الاستقامة:

2/ مفهوما اللفظة والانفراد.

3/ مفهوما الموضع والعلامة العدميّة:

4/ مفهوم العامل وحقيقته:

يُعرّف الحاج صالح بنظريّتة اللّغويّة قائلا: « تعرّضنا في هذه الدّراسة لأوّل مرة لتقويم النظرية اللغوية العربيّة التي كانت أساساً لأغلب ما يقوله سيبويه وشيوخه ولا سيّما الخليل، وكيفية مواصلة هذه الجهود الأصيلة في الوقت الراهن. نبدأ بوصف المبادئ المنهجية التي بُنيت عليها هذه النظرية وذلك بالمقارنة بين المبادئ التي تأسست عليها اللسانيات الحديثة وخاصّة البنوية والنحو التوليدي التحويلي وبين هذه النظرية. وبذلك تظهر في نظرنا الفوارق الأساسية التي تمتاز بها كل نزعة منها بما فيها النظرية العربية القديمة. فالبنوية تكتفي بالكشف عن عناصر اللغة وتحديد هويّتها بصفاتها المميّزة لها عن جميع العناصر الأخرى، فالإطار المنطقي الأساسي هو ههنا التحديد بالجنس والفصل وما ينجرّ عن ذلك من اشتمال شيء على شيء. وهذا لا يكتفي به النحاة العرب لأنّهم يحملون الشيء على الشيء بجامع بينهما فيستنبطون البنية التي يشترك فيها عدد من الوحدات (كبناء أو مثال الكلمة) ومثل البنية التركيبية:عامل+ معمول أوّل ± معمول ثان ± مخصص، فهي ناتجة عن حمل الأجناس المختلفة بعضها على بعض وكلّها تجيء على هذه البنية العامة (وهي أعم وأكثرها تجريداً من فعل + فاعل أو مبتدأ + خبر)»[388].

كما أدرج الحاج صالح تحت مفهوم "النظرية الخليلية الحديثة" جملة من العناوين التي يمكن من خلالها أن نعرف مبادئ هذه النظرية وأن نلمّ بجميع جوانبها عنده وهذه العناوين هي:

- المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي.
- تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي العربي الأصيل.
- المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب.
- الجملة في كتاب سيبويه.
- منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات.
- أوّل صياغة للتراكيب العربية: نظرية العمل العربية.

[388] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 207.

- التحليل العلمي للنصوص[389].
- النحو العربي والبنوية: اختلافهما النظري والمنهجي.
- "أقائم أخواك" وطريقة تفسيره عند سيبويه والرضى بالاعتماد على مفهومي الموضع والمثال.
- مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية وضرورة استثمار التراث الخليلي.
- دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية
- "تعال نحي علم الخليل" أو الجوانب العلمية المعاصرة لتراث الخليل وسيبويه[390].

انطلاقاً من العناوين السابق ذكرها، وبناءً على تعريفه للنظريّة اللغويّة العربيّة يُحدّد الحاج صالح المفاهيم والمبادئ الأساسيّة لهذه النظرية – كما وردت عند العرب وزعيمهم في ذلك الخليل – وكيفية استغلالها فيما يأتي:

- مفهوم الاستقامة وما إليها وما يترتّب على ذلك من التفريق المُطلق بين ما يرجع إلى اللفظ وبين ما هو خاص بالمعنى.
- مفهوم الانفراد في التحليل وما يتفرّع من هذا المفهوم.
- مفهوما الموضع والعلامة العدمية.
- مفهوم العامل.

1/ مفهوم الاستقامة:

يعدّ مفهوم الاستقامة من المفاهيم الأساسيّة للنظريّة الخليليّة الحديثة، ويُبنى ذلك على النص الشّهير الذي في أوّل كتاب سيبويه، حيث يُميّز فيه بين السلامة الراجعة إلى اللفظ، والسلامة الخاصة بالمعنى، وكذا السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يُميّز لغة من لغة أخرى)، والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين، فنجده يقول في: « باب الاستقامة من الكلام والإحالة:

فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب.

---

[389] المرجع السّابق، ص 437 – 438.

[390] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 287.

- فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمس وسآتيك غداً.
- وأما المُحال فأن تنقض أول كلامك بآخره.فتقول: أتيتُك غداً وسآتيك أمس.
- وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل وشربتُ ماء البحر.
- وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيت ولي زيداً يأتيك وأشباه هذا.
- وأمّا المحال الكذب كأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[391]

يُمكن صياغة هذه المعاني بشكل آخر أكثر وُضوحاً على النحو التالي:

- « مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال.
- مستقيم قبيح = غير لحن ولكنّه خارج عن القياس وقليل.
- مُحال = قد يكون سليما في القياس والاستعمال ولكنّه غير سليم من حيث المعنى[392].

ومن ثم جاء التمييز المطلق بين اللفظ والمعنى، ومعنى ذلك أنّ اللفظ إذا حُدّد أو فُسّر باللجوء إلى اعتبارات تخصّ المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي، أمّا إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل نحوي، والخلط بينهما يُعتبر خطأً وتقصيراً...وقد بنى على ذلك النحاة أنّ اللفظ هو الأوّل لأنّه هو المتبادر إلى الذهن أوّلاً ثم يُفهم منه المعنى، ويترتّب على ذلك أنّ الانطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله وهو الأصل»[393]. ولفظ الاستقامة عند سيبويه له دلالات نحوية وخلفيات، ويمكن توضيح ذلك بشكل أكثر من خلال كلام سيبويه.

1-1/ مصطلح (الاستقامة) عند سيبويه: المفهوم والخلفيّة.

[391] سيبويه، الكتاب، ص25- 26.

[392] ههنا معان يمكن صياغتها صياغة رياضية مجردة، وهي معان لم يتوصل إليها المحدثون في اللسانيات ما عدا تشومسكي عندما ميّز بين الجمل النحوية(القواعدية) والجمل غير النحوية، فالمتكلم السامع المثالي في لغة ما يدرك من خلال قوانين محدّدة (هي المعرفة اللغوية أو قواعد إنتاج الكلام وفهمه أو الآلة المولدة...كما يسميها تشومسكي) الجمل المستقيمة المحالة، والجمل غير المستقيمة في القياس والاستعمال. خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، ط1، السعودية، ص 56-57.

[393] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 218 – 219.

تتعدّد دلالات الاستقامة بتعدّد العلوم الموظِّفة له، والذي لا شكّ فيه هو أنّ«الثّقافة التي نشأ في كنفها سيبويه ثقافة إسلامية تستمدّ مقومات وجودها من القرآن الكريم، والسنّة المطهّرة. وهذه الثّقافة بلا شك تسعى إلى إنشاء بنية سليمة، غير متناقضة، منضبطة بأحكام، وتسير على وفق نظام مؤطّر بدلالات الاستقامة»[394].

لذلك فإنّ الدارس لكتاب سيبويه يجد أنّ دلالة هذه المادة وما يُشتقّ منها ظاهرة بوضوح في كلام سيبويه نحو: المستقيم، ويستقيم، ولم يستقم، ولا يستقيم. لذلك جعلها «من أسس نظريّته في توجيه الكلام والحكم عليه؛ وذلك عندما ثبتها في مقدمة كتابه، إذ عقد لها بابا سمّاه:(باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، وفيه جعل الكلام على صنفين هما: المستقيم، والمحال. وتجلّت دقّته في استقصاء الدلالات الدّقيقة لكلّ مصطلح؛ إذ لم يكن لديه المستقيم صنفا واحدا فحسب، بل هو على أصناف»[395].

وهذه الأصناف كما ذكرها سيبويه هي: المستقيم الحسن، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح. وكذلك المحال، فمن الكلام ما هو محال، ومنه ما هو محال كذب[396]. كما أنّ المتتبّع لهذه المفردات التي ذكرها سيبويه (المستقيم، والحسن، والكذب، والقبيح، والمحال) يجد أنّها مفردات اجتماعية ترتبط بالسلوك الإنساني. وقام سيبويه بنقلها إلى النحو، ذلك «أنّ اجتماعية اللغة تصوّر سابق عند سيبويه، وأصل من أصول فهمه اللغوي؛ لذلك عامل اللغة معاملة السّلوك الاجتماعي، وبنى جميع تحليلاته على وفق هذا الفهم»[397]. وهذا الأمر أكّده ميخائيل كارتر في قوله: «ويتعامل سيبويه مع اللغة على أنّها شكل من السّلوك الاجتماعي، فيتبنّى المقاييس الاجتماعية السّائدة في عصره في تقويم مستوى الصّواب في اللغة على جميع مستويات التحليل اللغوي: فمصطلحا (حسن) و(قبيح) يشيران إلى

---

[394] لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي، الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه، (دراسة في المصطلح و استعماله)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 8، العددان 3- 4، 2005، ص 180.

[395] المرجع نفسه، ص 180.

[396] يُنظر، سيبويه، الكتاب، ص25- 26.

[397] لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي، المرجع السّابق، ص 180.

الصواب البنيوي، على حين يشير مصطلحا (مستقيم) و(محال) إلى مدى قدرة المتكلّم على التّواصل ضمن تقاليد المجتمع»[398].

المُلاحَظ من خلال هذا القول أنّ سيبويه يُميّز بين الكلام المستقيم، والمحال في التراكيب اللغويّة، مركّزا في تحليله على ما يرتبط بنظام اللغة من جهة، وما يرتبط بمواقف استعمالها من جهة ثانية، «فوضع أحكامًا، وضوابط لوصف الكلام بالاستقامة، أو بالاستحالة، تبعا لملابسات الاستعمال اللغوي، فضلا عن استقامة البناء النحوي بارتصاف عناصر التركيب وانتظامها على وفق ما تجيزه مواضعات اللغة...لذلك جعل سيبويه الكلام المستقيم في أعلى مراتب الكلام؛ لانتظامه شكلا، وصدقه معنى»[399]. وهو ما يؤكّده كارتر بقوله: «فيكون أحسن ما يقابل مصطلح مستقيم أن يكون صحيحا ضمن معنى (ملائم أو مناسب أو صائب اجتماعيا)؛ لكون اللفظة تعبّر عن واجب المتكلّم في أن يكون مفهوما؛ ومثله مصطلح محال الذي يفضل له أن يؤخذ على أنّه يعني (خطأ)؛ لكونه يشير إلى ألفاظ لا يمكن أن تصلح للتواصل»[400]. وهو ما يعني أنّ «الخروج عن جادة اللغة يثير من يسمعونها، و يعرّض الخارج إلى السخرية...وعالم اللغة لا بدّ له أن يحدّد ما تتكون تلك الجادة؛ ليرى إلى أي حدّ يقترب منها من يتكلمونها، وإلى أي مدى يمتد سلطان كل لغة»[401].

فسيبويه يركّز في منهجه التحليلي على الجانب الاستعمالي للغة أكثر من تركيزه على جانبها البنائي، ورغم ما لقيه سيبويه من نقد معاصريه ومن جاء بعده من النحويين لاتّهامه بالتركيز على المعاني وتخلّيه عن الألفاظ، من ذلك ما نقله الزبيدي في طبقاته عن أحمد بن يحي (ثعلب) قوله: «وإنّما لحق سيبويه الغلط؛ لأنّه عمل كلام العرب على المعاني وخلّى عن الألفاظ، ولم يوجد في كلام العرب، ولا أشعار الفحول إلّا المعنى»[402]. إلّا أنّ الواقع يشير إلى أنّ سيبويه لم يهمل الجانب

---

[398] مايكل جي كارتر، نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد، دراسة عن منهج سيبويه في النحو، ترجمة: عبد المنعم آل ناصر، مجلة المورد، المجلد 20، عدد1، العراق، 1992، ص 29.

[399] لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي، المرجع السّابق، ص 180.

[400] مايكل جي كارتر، المرجع السّابق ، ص 29.

[401] حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2007، ص 167.

[402] أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، 1973، ص 111.

البنائي إهمالا تامّا، فـ:«الدلالة كانت وكده نحو الاستقامة، من دون إهمال البنية التركيبية للجملة، لأنّ وكده الأساسي هو وضع نظام نحوي متّسق لفهم الكلام تركيبا ودلالة. فلقد تتبّع سيبويه انتظام الأشكال اللسانية بناءً ودلالة، ومدى ملاءمتها للواقع اللغوي، ولما يسمح به المنطق الطّبيعي والمكتسب»[403]. ممّا يعني أنّ تحليل الظّواهر اللغويّة عند سيبويه يخضع لـ: «سيطرة التصوّر الدّلالي على التصوّر البنائي...فلذلك جاءت أحكامه على الكلام في معيارين متناقضين هما: المستقيم، والمحال. فالمستقيم هو المعيار المحقّق لوظيفة الكلام إبلاغا؛ لكونه مفهوما. وأمّا المحال فيتعذّر قبوله وفهمه لمناقضته الواقع اللغوي. وكلاهما يرجع إلى السياق المعنوي لا السياق التركيبي»[404].

ويُفسّر سيبويه الكلام المستقيم والمحال دلاليّا بقوله: « فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمس وسآتيك غداً، وأما المُحال فأن تنقض أول كلامك بآخره.فتقول: أتيتُك غداً وسآتيك أمس»[405]. يتبيّن من خلال كلام سيبويه أنّ استعماله لمصطلحي المستقيم والمحال راجع إلى «أنّهما يتعلّقان بالصدق الإخباري من عدمه، أي: قدرة المخاطَب على فهم الخبر بتعاونه مع المتكلّم...وهذا ما أكّده سيبويه في أغلب تحليلاته، في أنّه يرى أنّ القصد لا يتحقّق من الكلام ما لم يفهم المخاطَب كلام المتكلّم، وإلّا لاستحال ذلك الفهم»[406]. كما أنّ مبدأ التعاون بين المخاطَب والمتكلم هو الآن مبدأ أساسي من مبادئ المدرسة الوظيفية، حيث يقول غرايس في هذا الصدد:«اجعل مشاركتك على النحو الذي يتطلّبه، في مرحلة حصولها، الغرض، أو المآل المسلم به من التخاطب المعقود»[407]. بالإضافة إلى أنّ الحديث عن المتكلّم والمُخَاطَب يقتضي الحديث عن السّياق الّذي تجري فيه عمليّة التّخاطُب.

1- 2/ السّياق في النّظريّة اللّغويّة العربيّة:

رغم أنّ نظريّة السّياق هي نتاج الدّرس الغربي الحديث، إلّا أنّ البحث في التّراث اللّغوي العربي (النّحوي والبلاغي) بيّن أنّ لهذه النّظريّة جذورًا في الدرس اللّغوي العربي القديم، فقد «كان

---

[403] لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي، المرجع السّابق ، ص 182.

[404] لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي، المرجع نفسه، ص 182.

[405] سيبويه، الكتاب، ص25.

[406] لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي، المرجع السّابق ، ص 182.

[407] عادل فاخوري، الاقتضاء في التداول اللساني، عالم الفكر، مجلد20، عدد3، الكويت، 1989، ص 146.

للعلماء العرب جهود رائدة في العناية بدلالة السّياق على المستويين النّظري والعملي، إذ أشاروا إلى أهميّة السّياق ووظّفوه في دراسة النّصوص وتحليلها، ولكن لم يُتح لهم أن يؤسّسوا نظريّة علميّة في السّياق؛ لأنّ اهتمامهم انصبّ على الجانب التّطبيقي أكثر من الجانب النّظري في هذا المجال»[408]. أي أنّ ما قاموا به وما حقّقوه من نتائج عمليّة في هذا الشأن هو تطبيق لنظريّة مبثوثة في مختلف جوانب الدّرس اللّغوي العربي رغم عدم ظهور معالمها بشكل واضح. وقد أثبتت الدّراسات الّتي أُقيمت حول عناية العلماء العرب القدامى بالسّياق أنّ اهتمامهم به يختلف بين عالم وآخر، فنجد عبد القاهر الجرجاني يولي أهميّة بالغة للسّياق اللّغوي، حيث يقول: «إنّ الألفاظ المفردة الّتي هي أوضاع اللّغة لم تُوضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضمّ بعضها إلى بعض، فيُعرف فيما بينهما فوائد»[409]. أمّا السّياق خارج اللّغوي (المقام أو الحال) فقد أولوه عناية أكثر من سابقه، وهو يعني عندهم «كل ما يُحيط بالكلام من مُلابسات تتعلّق بحال المُتكلِّم أو المُخاطَب أو موضوع الخطاب أو زمانه أو مكانه»[410]. وهي العناصر الأساسيّة المُشكِّلة للسّياق غير اللّغوي، وبما أنّ المُتكلّم والمُخاطَب هم أهم هذه العناصر فسنُفصّل في دورهما في عمليّة التّخاطُب _كما أورد ذلك سيبويه_ على النّحو التّالي:

- **المتكلّم:**

لقد تطرّق سيبويه في كتابه إلى الدّور الّذي تلعبه هويّة المتكلّم في تحديد مقصديّة الخطاب، وتبعًا لذلك فقد صنّف المتكلّمين إلى فئات ومستويات[411] يُمكن تمثيلها في الشّكل الآتي:

---

[408]محمّد ناجي حسين دراغمة، الحياة الاجتماعيّة وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج، أطروحة مقدَّمة استكمالًا لنيل درجة الماجستير في اللّغة العربيّة، كليّة الدّراسات العليا، جامعة النّجاح الوطنيّة، فلسطين، 2012، ص63.

[409]عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004، ص537.

[410]عبد المنعم خليل، نظريّة السّياق بين القدماء والمحدثين، دراسة لغويّة نحويّة دلاليّة، ص81.

[411]يُنظر، محمّد ناجي حسين دراغمة، المرجع السّابق ، ص67 وما بعدها.

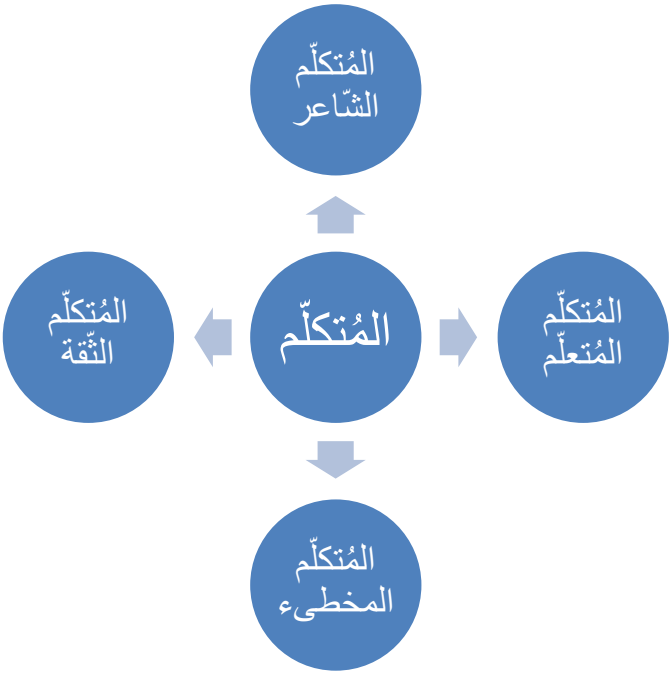

رسم بياني يُمثّل فئات ومُستويات المُتكلّمين.

أ/ المُتكلّم الشّاعر: وهو يعني عند سيبويه المتكلّم الّذي تُتيح له لغته الشّعريّة جوازات لا يتسنّى لغيره من المُتكلّمين العاديّين استخدامها، وفي هذا يقول سيبويه: «اعلم أنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام»[412]. أي أنّ الضّرورات الشّعريّة تُبيح المحظورات اللّغويّة[413]، بشرط أن تبقى هذه المحظورات في إطارها الشّعري.

ب/ المُتكلّم المُتعلّم: وهو متكلّم يحظى بمكانة متميّزة عند سيبويه، حيث يعدّ « من أكثر المُتكلّمين الّذين توجّه إليهم سيبويه بالحديث في أغلب نصوص الكتاب آمرًا، وناهيًا، وناصحًا»[414]. ومن الأمثلة الدّالة على ذلك قول سيبويه: «واعلم أنّه ليس كلّ حرف يظهر بعده الفعل يُحذفُ فيه الفعل، ولكنّك تُضمر بعد ما أضمرتْ فيه العرب من الحروف والمواضع، وتُظهر ما أظهروا...فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثمّ فسّر»[415].

---

[412] سيبويه، الكتاب، ج1، ص26.

[413] يُنظر، محمّد ناجي حسين دراغمة، المرجع السّابق ، ص68.

[414] محمّد ناجي حسين دراغمة، المرجع السّابق ، ص68.

[415] سيبويه، الكتاب، ج1، ص26، 27.

ج/ المُتكلّم المخطئ: وهو المُتكلّم الّذي يعمد سيبويه في كثير من المواضع في كتاب إلى تصويب بعض تراكيبه أو تصنيفها ضمن "الضّعيفة" أو "القبيحة" الّتي لا يُؤخذ بها. ومن العبارات الدّالة على هذا النّوع من المُتكلّمين قول سيبويه: واعلم أنّ ناسًا من العرب يغلطون» وقوله: فهذا كلام قبيح ضعيف[416]. أي أنّ القبح والضُّعف من الصّفات الّتي تميّز بعض فئات المُتكلّمين الّذين أشار إليهم سيبويه في كتابه.

د/ المُتكلّم الثّقة: وهو المُتكلّم الّذي «يملك معرفة حدسيّة وفطريّة بوُجوه النّحو وحالاته المُختلفة دون أن يكون ملمًّا بمصطلحات النّحويّين، لذا يسند إليه سيبويه كلّ العمليّات اللّغويّة الّتي تجري في اللّغة، والعادات الّتي يُمارسها العرب في كلامهم، مثل: الحذف والإضمار، والتّقديم والتّأخير وغيرها»[417]. وهذا المُتكلّم هو المرجع الأساس الّذي ذكره سيبويه في كثير من المواضع في كتابه؛ لأنّه يُمثّل مصدر اللّغة الأوّل وهو السّماع، ومن الأمثلة الدّالة على الدّور المهم الّذي يلعبه هذا المُتكلّم ما ذكره سيبويه في "باب جواز حرف الجر" :

«"اخترْتُ الرِّجال عبدُ اللهِ، "أكلتُ بلدَةَ كذا"»[418]. وقد علّل سيبويه سبب حذف حرف الجر "من" بعد الفعلين في المثالين المذكورين بالقول:«أنّه جاز الحذف هنا لأنّه كثير في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوُونه»[419]. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى «أنّ المتكلّم العربي لم يكن ليلجأ إلى...الحذف لو لم يكن مُتيقنًا من قدرة المخاطَب أو السّامع على فهم الكلام على الوجه الصّحيح»[420] وهذه الصّفة تميّز بها العقل العربي واستطاع سيبويه أن يكتشفها أثناء سماعه من العرب، كما قدّم أسباب لجوئهم إليها.

- **المُخَاطَب:**

وهو ثاني أهم عناصر السّياق، وقد أولاه سيبويه عناية كبيرة، بل إنّ دوره في بناء التّراكيب النّحويّة يجعل منه «العنصر السّياقي الرّئيس الّذي يُخوّل المُتكلّم استخدام أساليب مختلفة في التّعبير،

[416] سيبويه، الكتاب، ج2، ص124و 155.

[417] محمّد ناجي حسين دراغمة، المرجع السّابق ، ص69.

[418] سيبويه، الكتاب، ج1، ص17.

[419] سيبويه، الكتاب، ج2، ص144.

[420] محمّد ناجي حسين دراغمة، المرجع السّابق ، ص70.

ويسمح له بممارسة أعراف لغويّة متعدّدة»[421]. ما يعني أنّ للمُخاطَب دور كبير في تكوين بنية الخطاب، ومن أمثلة ذلك ما أورده سيبويه في كتابه في (باب الجمع في المنعوت والتّفريق في النّعت) قوله: مررْتُ برجلينِ مسلمٍ وكافرٍ. فمن خلال هذا المثال يتّضح أنّ سيبويه كان على دراية بما يلعبه المُخاطَب من دور في تشكيل الكلام الّذي يُنتجه المُتكلّم؛ لأنّ حضور المُخاطَب في فكر المُتكلّم هو الّذي من شأنه إنجاح عمليّة التّواصُل، فالأصل في الكلام ههنا هو الجزء الأوّل من المثال أي (مررْتُ برجلينِ)، أمّا الجزء الثّاني منه أي (مسلمٍ وكافرٍ) فهو إجابة عن سؤال توقّع المُتكلّم صدوره عن المُخاطَب وهو: فما هما؟ فأراد المُتكلّم تلبية حاجة السّامع الخطابيّة قبل طلبه إياها. ومنه يكون المُخاطَب قد أثّر في تكوين الخطاب الّذي أنتجه المُتكلّم. وعليه يُمكن القول أن سيبويه كان«أكثر اهتمامًا باللّغة الحيّة الّتي تجري بين متكلّم ومُخاطَب أو مجموعة من المتكلّمين ومستمعين أو مخاطَبين، لأنّها اللّغة الّتي أحسن مُصاحبتها، وبنى عليها استنباطاته اللّغويّة وقواعده النّحويّة»[422].

فالكلام المستقيم عند سيبويه له صفات ثلاث هي: الحسن، والكذب، والقبح، ولفظ (المستقيم) وحده دون أن تلحق به صفة من هذه الصفات الثلاث يشير إلى بنية مفهومة، وإن لم تراع ضوابط التأليف النحوي، وقواعده الصّحيحة، وفي ذلك يقول سيبويه: «ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنّه مستقيم ليس فيه نقض. فمن ذلك قوله:

صدَدْتِ فأطوَلْتِ الصّدودَ وقلّما وِصالٌ على طولِ الصّدود يدومُ

وإنّما الكلام: وقلّما يدوم وصال»[423].

أمّا المستقيم إذا لحقته صفة الحسن فإنّه يتخلّق بمزايا تركيبية ودلالية نحو: سلامة بنائه النحوي، ووضوح دلالته، وعدم مخالفة مضمونه.

وأمّا المستقيم الكذب فهو ما كان بناؤه صحيحًا، ودلالته مخالفة للواقع نحو: حملت الجبل.

---

[421]محمّد ناجي حسين دراغمة، المرجع نفسه، ص71.

[422]عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر، 1999، ص95.

[423]سيبويه، الكتاب،ج1، ص 31.

وأمّا المستقيم القبيح فدليل على بناء نحوي غير سليم، ومخالف لقوانين التأليف النحوي، ولنظام اللغة المرتكز في أذهان أبنائها وقد مثّل سيبويه لذلك بقوله: «ولو قلت ائتني ببارد كان قبيحًا، ولو قلت ائتني بتمرٍ، كان حسنًا، ألا ترى كيف قبح أن يضع الصّفة موضع الاسم»[424].

وعليه نقول أنّ عدول المتكلّم عن اللغة المستخدمة في مجتمعه يؤدي إلى عدم فهم كلامه وبالتالي يلقى رفضا لدى بقية أفراد المجتمع، ذلك أنّ العملية التواصليّة تستلزم الاتّفاق بين طرفيها.

2/ مفهوما اللفظة والانفراد:

2-1/ مفهوم اللفظة:

يعدّ مفهوم اللفظة من المفاهيم اللسانيّة الأساسيّة في النظرية الخليلية الحديثة؛ وهي تعني «كل ما ينفصل ويجوز أن يُبتدأ به فهو اسم له صفة الانفراد والاستقلال ويُمكن أن يكون أصلاً لأشياء أو صور تتفرّع عنه، وهو نواة سماها النحاة "الاسم المفرد" وما هو بمنزلته. وقد أطلق الخليل على هذا المفهوم مصطلح "الاسم المظهر". وأطلق عليها ابن يعيش والرضى الاستراباذي"مصطلح اللفظة" وترجمها الحاج صالح بـ:Lexie .ويُميّز الحاج صالح بين نوعين من اللفظات هما: اللفظة الاسميّة التي تكون نواتها عبارة عن اسم مثل "السماء"، واللفظة الفعليّة التي يحتلّ الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر موقع النواة (أو الأصل فيها)[425].نحو: (خرج، يخرج، أخرج)، ورغم اختلاف الطّبيعة الصرفية للفظة الاسمية والفعلية، إلّا أنّ كلا منهما يحتفظ بعنصر مركزي يسمّى النواة.

2-2/ الفرق بين الكلمة واللفظة:

أشرنا سابقاً أنّ النحاة الأوائل انطلقوا في تحليلهم للغة من مستوى اللفظة باعتبارها أصغر وحدة من الكلام ممّا يُمكن أن ينفصل ويُبتدأ به، وهي أقلّ ما يُمكن أن يُنطق به ممّا يصلح أن يكون

---

[424] المصدر نفسه، ص 270.

[425] hadj salahabderrahman, linguistique arabe et linguistique générale,(essai de methodologie et d' épistémologie du ilmal'arabiyya, publication de l' académie algérienne de la langue arabe, Tom2, p 185.

مبنيا على اسم أو فعل، أو مبنياً عليه اسم آخر أو فعل. وبناءً على هذا المفهوم فإنّ العبارات التالية: رجل، الرجل، مع الرجل، رجل الغد، رجل قام أبوه أمس، الرجل الذي قام أبوه أمس...كلّ واحدة منها بمنزلة اسم واحد أي "لفظة"[426] بتعبير "الرضى" لا كلمة.

وعبّر سيبويه عن هذه الوحدة في أماكن عديدة من كتابه مُعرّفاً إياها بعبارة "كالاسم الواحد" أو "بمنزلة الاسم الواحد" ، ومن ذلك قوله عندما تعرّض لموضوع النعت: "فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ بِرجُلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجرورا مثل المجرور لأنّهما كالاسم الواحد"[427].

أمّا الكلمة عند النحاة الأوائل فهي أدنى عنصر تتركّب منه "اللفظة" إذ تُحدّد بالموضع الذي تظهر فيه في داخل المثال (الحد). وعلى هذا فالكلمة كاصطلاح نحوي ليست دائماً مورفيماً (أقل ما يُنطق به ممّا يدلّ على معنى)، بل هي العنصر الدّال الذي يُمكن أن يُحذف من اللفظة دون أي ضرر أو تغيير للعبارة، كحذف حرف الجر من لفظة (بالكتاب). فخروجه لا يُسبّب تلاشي الاسم.

أمّا العنصر الدال الذي إذا حُذف أو استُبدل بشيء آخر أدّى إلى تلاشي العبارة التي يدخل فيها "كالنون" في "نذهبُ" و "التاء" في "افتَعَل"، فهذه مورفيمات وليست كلماً، لأنها عناصر من مكونات الكلمة وليست من مكوّنات اللفظة، فهي داخل في صيغتها وليس لها الاستقلال النوعي الذي للكلم[428].

ممّا تقدّم يتبيّن أنّ النّظرية الخليلية الحديثة تُصنّف اللفظة في مستوى متوسّط من مستويات اللسان، حيث تجعلها بين مستوى الكلمة ومستوى القول، وهذا الموقع يسمح بمعرفة العلاقات الصرفية والتركيبية في آن واحد.

2-3/ مفهوم الانفراد:

---

[426] تفتقر اللسانيات الغربية إلى مفهوم اللفظة، ولذا اقترح الحاج صالح على بعض اللسانيين الغربيين أن تُسمّى lexis. يُنظر بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص 174.

[427] سيبويه، الكتاب، ص 421.

[428] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 221.

يقوم هذا على أساس أنّ كل ما ينفصل ويجوز أن يُبتدأ به فهو اسم له صفة الانفراد والاستقلال. فمن الألفاظ ما ينفصل ويُبتدأ به مثل: "الرئيس" في نحو قولنا: "جاء الرئيس" و"الرئيس جاء". ومنها ما ينفصل ولا يبتدئ مثل ضمير "تاء الفاعل" و"نا المضاف إليه" في نحو قولنا: "خرجتُ" و "كتابُنا"، ومنها ما يبتدئ ولا ينفصل مثل حرف الجر في نحو قولنا: "في التأنّي السلامة".

ويرى الحاج صالح أنّ الانفصال والابتداء هو الذي يُمكّن من اكتشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أوّلاً ولا يحتاج إلى أن يفترض أي افتراض كما يفعله التوليديون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها. مشيراً أنّ هذا المنطلق هو في نفس الوقت وحدة لفظية (Unité Sémiologique) لا يُحدّدها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ، وهو الانفصال والابتداء، ووحدة إفادية (Unité Communicationnelle) لأنّها يُمكن أن تكون جملة مفيدة، وعلى هذا فهي تحتلّ مكانا يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة[429].

وبحمل النحاة "النواة" على غيرها لاحظوا أنّها تتّسع وتقبل الزيادة يمينا ويساراً فتتفرع إلى لفظات هي نظائر للنواة دون أن تفقد وحدتها أو أن تخرج عن كونها "لفظة" ، وقد سمّوا هذه القابلية للزيادة " التمكُن" ولاحظوا أنّ لهذا التمكُن درجات هي[430]:

- المُتمكّن الأمكن، الذي يحمل معناه بداخله ولا يحتاج إلى غيره، ويتمثّل في اسم الجنس المتصرف.
- المُتمكّن غير الأمكن، ويتمثّل في الممنوع من الصرف.
- غير المُتمكّن ولا أمكن، ويتمثّل في الاسم المبني.

ومنه يكون التحويل أو التفريع هنا مختلفاً عن التحويل أو التفريع عند البنويين، لأنّه يعتمد على ما يمكن زيادته دون تجاوز اللفظة، فالتحويل هو الذي يحدّد الوحدات في النظرية الخليلية ولا تحتاج في التحليل إلى "المكوّنات القريبة" وهي ما صاغه تشومسكي على شكل شجرة.

[429] يُنظر ،عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق ، ص 219.

[430] المرجع نفسه، ص 219- 220.

وعليه فإنّ مفهوم اللفظة يشكّل نقطة تقاطع بين محوري التركيب والاستبدال، ويتجلّى في مستواها في عدد من العلاقات اللسانيّة، مثل: التفريع، التكافؤ، والتوليد.

2-4/ اللفظة وآلية التفريع:

يرى الحاج صالح أنّ: «كل العناصر القابلة للانفراد تعتبر في اللسانيات الخليلية كأصول يمكن أن تُفرَّع منها وحدات أخرى بعمليات خاصّة وهذا بعد حصر الأصول»[431]. لكن دون المساس بوحدة النواة، أي عدم خروج اللفظة عن حدّها. وهذه القابلية للزيادة هي التي أطلق عليها الحاج صالح مصطلح "التمكّن"، حيث يرى إنّ الاسم المتمكّن هو الذي يمكن أن يُسبق ويُلحق مباشرة بعدد معيّن من العناصر الإضافيّة، والذي يُشكّل معها لفظة يوجد إذن زيادة تدريجية وانفصاليّة وهذا يعني أنه « إذا كانت الزّيادة التدريجية تتمّ وفق المحور التركيبي، أي من خلال الزيادة عن يمين الأصل (النواة) أو يسارها، فإنّ تكرار الزيادة في حدّ اللفظة يؤدّي إلى نشوء محور عمودي ينبني على العلاقة بين اللفظة الأصليّة وما يتفرّع عنها من لفظات»[432].(ينظر مثال اللفظة الاسمية أدناه).

والتفريع عند الخليليين يتمّ عن طريق الزّيادة «فالعمل...تركيبي تفريعي، وهذا طبيعي لأنّهم ينطلقون في عملهم من أصغر ما يُتخاطَب به مفردا، ويعمدون في ذلك _كما فعل الخليل وسيبويه_ على عمليّة تفريعيّة (أو تحويلية) واحدة وهي الزّيادة على الأصل وهي تخضع لقواعد معيّنة»[433].

فالتفريع هو عملية تحويلية (تحويل الأصل) يتمّ عبره الانتقال من عبارة إلى أخرى مع الحفاظ على الخصائص التي تجعل كلا منهما لفظة.

2-5/ اللفظة ومعيار التّكافؤ:

ينتج مفهوم التكافؤ عن مفهوم التفريع في النظرية الخليلية الحديثة، وفي هذا الإطار يقول الحاج صالح:«أمّا كيفية التفريع من هذه النواة (وفي هذا المستوى المركزي المنطلق منه) فقد لاحظ

---

[431] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية،ج2 ، ص 83.

[432] حميدي بن يوسف، بين مفهوم "اللفظة" في النظرية الخليلية الحديثة ومفهوم "العبارة" في اللسانيات التوليدية، مجلة المرتقى، المجلّد2، العدد1، 2019، ص 8.

[433] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق ، ص 83.

النحاة بحملهم النواة على غيرها ممّا هو أوسع منها أنّ بعض هذه النوى تقبل الزيادة يمينا ويسارا دون أن تفقد وحدتها، أو دون أن تخرج عن كونها "لفظة"، وهي القطعة التي لا يمكن أن تنفرد فيها أجزاؤها»[434]. والمقصود بالتكافؤ ههنا هو أنّه رغم اختلاف العبارات المولّدة عن النواة من حيث الطول والقصر إلّا أنّها تحمل نفس المعنى، أي اختلاف في الشكل وتكافؤ في المضمون، لأنّ «ما يظهر بالتفريع في داخل المثال المولّد للفظة هي عبارات متكافئة حتى ولو كانت بعضها أطول بكثير من البعض الآخر، وذلك لا يخرجها عن كونها لفظة»[435]. ومنه نستنتج أنّ التّكافؤ هو العلاقة التي تربط بين اللفظة وما هو بمنزلتها.

ويرتبط مفهوم التكافؤ في اللسانيات الخليلية بمفهوم المجموعة، حيث يقول الحاج صالح:«والتكافؤ هنا هو من حيث أنّ الزّوائد على المفردة لا تغيّر حكمها، فالاسم باق على اسميته وما يزال يكوّن وحدة على الرغم من الزيادة، لأنّه يكوّن مع زوائده مجموعة يمكن أن تكون مكوّنا للجملة، وعلى هذا فالجملة لا تتكوّن في الحقيقة، من مورفيمات، بل من مجموعات مورفيمية، وقد تكون المجموعة ذات مورفيم واحد (فهي مجموعة وحيدة العنصر)»[436].

وبهذا يتبيّن أنّ التكافؤ يحدث بين مجموعات، حتّى وإن كانت متباينة من حيث الطول والقصر، أي أنّ اختلاف عدد العناصر من مجموعة إلى أخرى لا يُخرجها من كونها لفظة، وهذا ما يؤكّده الحاج صالح بقوله إنّ جميع هذه الفروع متكافئة لغويّا ورياضيّا،أي أنّ كل فرع مساو للأصل ولفروعه (و هي نظائر في اصطلاح القدامى)، فكل واحد منها هو اسم واحد كما يقول سيبويه مهما بلغ طوله.

وذهب حميدي بن يوسف إلى إنّ «توظيف الحاج صالح لمصطلح النظير isotope ، بمثل ما يشي باتصاف بنية اللفظات المتكافئة بالدقّة، فإنّه يكشف من جهة أخرى عن استعارة المفاهيم العلمية الدّقيقة من مجالات أخرى وتوظيفها في الدّرس اللساني»[437]؛ لأنّ مبدأ العلميّة هو المبدأ

[434] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص 220.

[435] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق ، ص 221.

[436] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج2 ، ص 73.

[437] حميدي بن يوسف، المرجع السّابق ، ص 8.

الذي بنى عليه الحاج صالح دراساته وأبحاثه، منطلقا من قناعته بعلميّة الدرس اللغوي العربي القديم خاصّة ما جاء عند الخليل ومن بعده تلميذه سيبويه. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ استعارة المصطلحات العلميّة واستخدامها في الدّرس اللّساني عند الحاج صالح ليس الغرض منه إضفاء صفة العلميّة عن طريق استخدام المصطلح، وإنّما يلجأ إلى ذلك بعد ثبوت تكافؤ في المفهوم الّذي يحمله المصطلح المُستعار.

2-6/ اللفظة ومفهوم التوليد:

يأتي الحديث عن التوليد في سياق حديث الحاج صالح عن مصطلح الزمرة، حيث يقول «وهذه الزمرة هي التي "تولّد" الاسم في العربية...ولمصطلح "يولّد" هنا معنى رياضي أيضا (to generate) : فهو تحديد رياضي إجرائي (أعمال تنتج منها كيانات معيّنة)، وليس تحديدا بالجنس والفصل»[438]. ففي هذا القول يحاول الحاج صالح أن يبيّن الاختلاف بين توليد الوحدات اللغوية في اللسانيات الخليلية، وبين توليدها عن طريق الإجراء الأرسطي الذي يضع المفهوم ضمن جنسه القريب، ثم يفصله عن غيره، حتى يتحقّق التمييز، فينشأ المفهوم متميّزا عن غيره.

كما حاول الحاج صالح أن يميّز بين التوليد عند العرب والتوليد في النمط التشجيري عند تشومسكي، حيث يقول: «وليس التوليد عند العرب اندراجيا، بل تركيبيا. فالشجرة عند تشومسكي ترسم عملا تحليليا يتبيّن فيه كيف تندرج المكونات القريبة بعضها في بعض. ويمكن أن نرسم المثال المولّد العربي بشجرة أيضا، غير أنّه يصير بذلك تحليليّا فلا تتبيّن فيه الحركيّة التحويلية التركيبية. إلّا أنّ هذا التشجير للمثال المولّد وإن كان مشوَّها إلى حدّ بعيد فقد يفيدنا ببيانه عن كيفية تداخل الوحدات، وتجمّعها في الكلام، أي على مستوى الكلام المنطوق لا على مستوى نظام الكلام في حدّ ذاته»[439].

[438] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق ، ص 86- 87.

[439] المرجع نفسه، ص 87.

بناءً على هذا التصوّر لمفهوم اللفظة يُحدّد الحاج صالح اللفظة الاسمية تحديداً إجرائياً كما يلي:

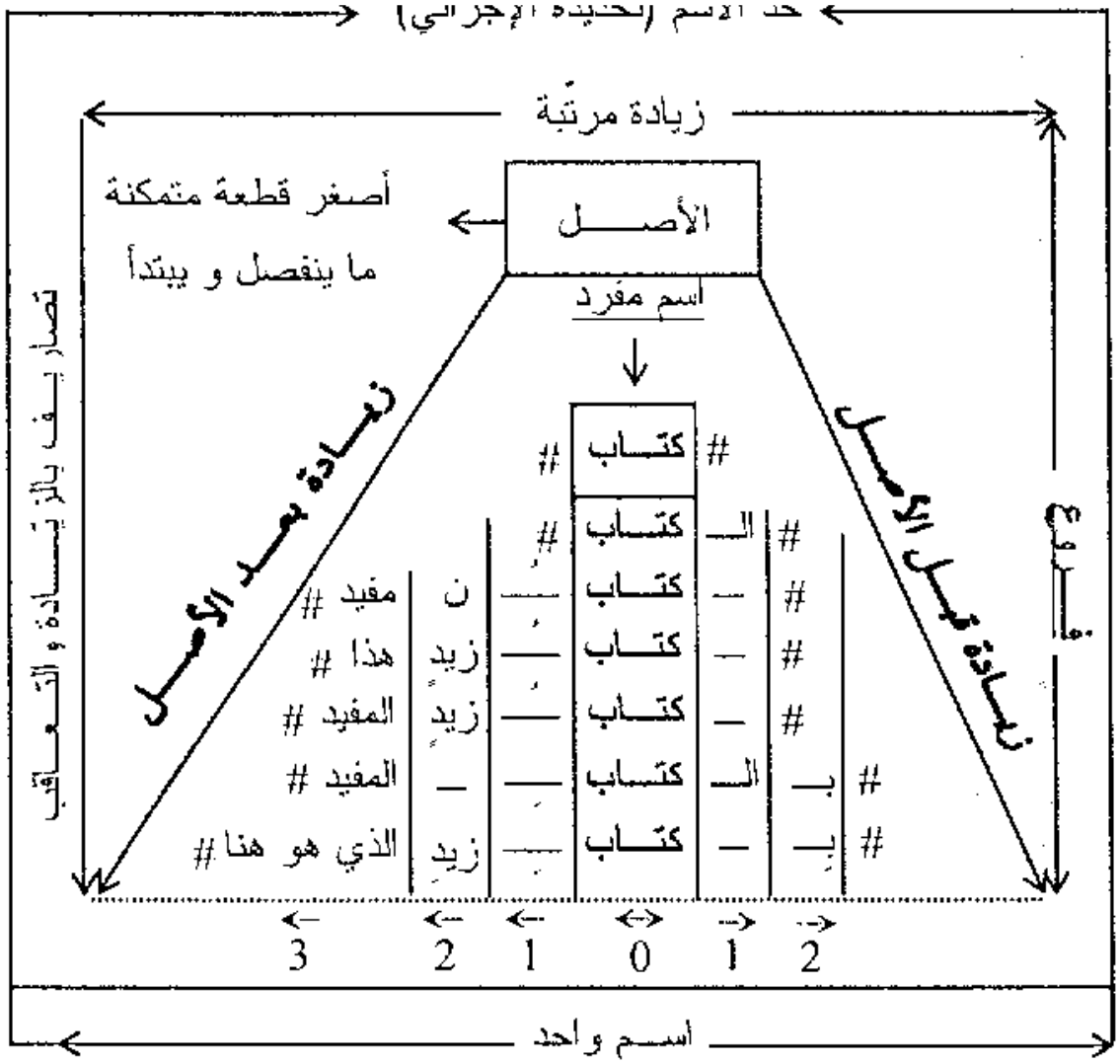

من خلال التحديد الإجرائي للاسم يتبيّن لنا ما يلي[440]:

- أنّ التحويل بالزيادة والتعاقب هو الذي يحدد الوحدات في النظرية الخليلية.
- أنّ كل الوحدات المحمولة بعضها على بعض بعمليات التحويل هي نظائر للنواة من حيث إنّها وحدات تنفرد أوّلاً ومُتفرّعة عنها ثانياً.

[440] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق ، ص 220- 221.

- أنّ الوحدات المحمولة بعضها على بعض تكوّن مجموعة ذات بنية تُسمّى في الاصطلاح الرياضي بالزمرة (structure de groupe) .

وهنا نُشير أنّ العلاج الآلي للنصوص يستلزم مثل هذه الصياغات الرياضية التي تكون على شكل خوارزميات (Algorithmes)*[441].

نستخلص ممّا سبق أنّ الانفصال والابتداء هو المبدأ الذي يرسم حد اللفظة في التحليل لأنّ «كل ما ينفصل ويبتدىء به هو مفردة أو كلمة أي أصل تتولّد عنه الفروع. ومن هنا صار من الضروري أن يُتخذ مبدأ الانفصال والابتداء معياراً أساسياً لتحديد أقل ما يُنطق به أي الكلمة»[442].

3/ مفهوما الموضع والعلامة العدميّة:

3-1/ مفهوم الموضع:

تُعدّ المواضع التي تحتلّها الكلم خانات تُحدّد بالتحويلات الفرعية- أي بالزيادات التي تقبلها اللفظة يميناً ويساراً- وتترتّب فيها مع النواة(الاسم المفرد) بعمليات الوصل (simple concaténation) ، أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية أو العكس(أي رد الفروع إلى أصلها)، ورغم وُجود اختلاف من حيث الطول والقصر بين العبارات التي يُنتجها التحويل التفريعي في داخل المثال المولد للفظة (Schème générateur) إلّا أنّ ذلك لا يُخرجها من كونها لفظة، وتُعدُّ عبارات مُتكافئة باصطلاح الرياضيات[443].

وبهذه العمليات التحويلية يتحدّد موضع كل عنصر داخل المثال كما هو مُبيّن في الرسم التالي[444]:

*نسبة إلى العالم الرياضي العربي الخوارزمي (ت بعد 232) وهي عبارة عن سلسلة من العمليات الجزئية المتناسقة التي يتم بها إجراء العمل على الرتاب والتي يمكن أن تساعدنا مستقبلا مساعدة كبيرة لفهم مجرى العمليات الكلامية، وكيفية انتظام العمل باللغة، وكيف يمكن إدخال بعض هذه المعلومات واستعمالها في العمليات على الرتاب. يُنظر، مازن الوعر، حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية التحويلية، مجلة اللسانيات،ع6، الجزائر،1982، ص 79.

[442] شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤامتشومسكي، ص 4.

[443] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق ، ص 221، 222.

[444] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص14.

حروف الجر	أداة التعريف	النواة الاسمية	علامة الإعراب	التنوين أو المضاف إليه	الصّفة
→ 2	→ 1	↔ 0	← 1	← 2	← 3

وللإشارة فإنّ المواضع التي هي حول النواة الاسمية يميناً[445] ويساراً، تدخلها الزوائد (العناصر اللغوية) وتخرج منها بعمليات الوصل، وقد تكون فارغة، أي خالية من العنصر، لأنّ الموضع شيء وما يحتوي عليه شيء آخر (وهذه مفاهيم رياضية محضة وهي أهمّ صفة يتّصف بها التحويل الخليلي)، وهذا الخلو من العنصر مع بقاء أو ثبات الموضع هو ترك للعلامة وخلو منها. ويُطلق الحاج صالح على هذا المفهوم العلامة العدمية [446](Expression zéro) ، وتختفي هذه العلامة في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، فعلامة التذكير العدمية تقابلها علامة ظاهرة في المؤنث (عالم–عالمة). وعلامة المفرد العدمية تقابلها علامة ظاهرة في التثنية والجمع، وعلامة الابتداء العدمية (التجرّد من العوامل) تقابلها علامات لفظية ظاهرة. وتنطبق العلامة العدمية أيضا على الأصوات، كعدم غنّة الباء في مُقابل غنّة الميم وكلاهما له مخرج واحد.

كما أن هذه الطريقة في تحليل الكلام، واكتشاف البنية الجامعة للكمية الكبيرة من الأنحاء قد بناها النحاة الأولون على عدد من المفاهيم والتصوّرات، وعدد من الأساليب في علاج الكلام، فالنحاة العرب ينطلقون – كما يقول الحاج صالح – من اللفظ في ظاهره، ولكن لا يتناولون الكلام جملة جملة، وقطعة بعد قطعة،، فيقابلوا بينها لإظهار الفوارق من حيث صفاتها الذاتية كما هو الشأن عند البنويين (الانطلاق في الكلام من ظاهر الكلام فقط)، بل يحملون هذا النحو على ذاك حتى يظهر

[445] أطلق الحاج صالح مصطلح استعمله الرضى وابن يعيش وهو اللفظة (الاسمية أو الفعلية)...يُنظر، المرجع السّابق، ص14 .

[446]ويُرمز لها بالعلامة Ø وتعني عدم وُجود العلامة الظاهرة، والواقع أنّ عدم وجود العلامة هي في حدّ ذاتها علامة...ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق ، ص222.

الترتيب والنظم (لا الصفات الذاتية فقط). ومنه فإنّ مفهوم الموضع، وكذلك المثال[447] لا يوجد مثلهما في اللسانيات الغربية، وهو أعظم فارق يفترق فيه النحو العربي عن اللسانيات الغربية الحديثة[448].

3-2/ مفهوم العلامة العدميّة:

يُعرّف معجم اللّسانيات لجون ديبوا العلامة العدمية بأنّها«غياب سمة شكليّة أو دلالية ضمن بنية تعرف عناصرها بحضور أو غياب هذا العنصر، وغياب السّمة في هذه الحالة ذو دلالة لا تقلّ عن دلالة حضورها»[449]. كما عرّفها المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات «zéro :صفر: فراغ له دلالة معيّنة»[450].

إذا كان دي سوسير قد بنى نظريّته اللغوية على النظر إلى اللغة بوصفها نظاما من العلامات، حيث ترتبط قيمة كل علامة بقيمة العناصر الأخرى المكوّنة للنظام، وأنّ الآلية اللغوية بمجملها تعمل وفقا لما تحويه من تشابهات واختلافات، أو كما يسمّيه التّقابل opposition[451]، فإنّ غياب العلامة اللسانية أو خلو الموضع منها يمثّل في ذاته علامة لها وظيفة تعادل وظيفة العلامات المتحقّقة لفظيّا. وهذا يعني أنّ العلامة العدمية هي غياب المظهر اللفظي المحسوس للعنصر اللساني ووُجوده

---

[447] يعد المثال حدا صوريا إجرائيا تتحدد به العناصر اللغوية وترتسم العمليات التي يتولد بها العنصر اللغوي في واقع الخطاب، إنه مفهوم منطقي رياضي محض ينطبق على جميع مستويات اللغة في أدناها كمستوى الكلمة وفي أعلاها كمستوى التراكيب، فمثال الكلمة « هو مجموع الحروف الأصلية والزائدة مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه، وهو البناء أو وزن الكلمة (مثال الكلمة)، وفي مستوى اللفظة: مجموع الكَلم الأصيلة والزائدة مع مراعاة دخول الزوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية) كل في موضعه. وهو مثال اللفظة اسمية كانت أم فعلية ».يُنظر، المرجع السّابق ، ص251- 252.

[448] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 21- 22.

[449] jean dubois et autres,dictionnaire de linguistique des sciences du flangages,larousse,paris,1999,p51نقلاعن مسعود بودوخة، العلامة العدمية في اللسانيات العربية من خلال كتابات عبد الرحمان حاج صالح، مجلة المرتقى، المجلد 2، العدد 1، مستغانم، 2019، ص 93.

[450] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، 2002م، ص 172.

[451] فرديناند دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي و مجيد النصر، المؤسّسة الجزائريّة للطباعة، الجزائر، 1986، ص 145.

معنى ووظيفة، ويظهر هذا الغياب عند مقابلة العنصر بغيره، حيث يظل موضعه خاليا[452]. كما إنّ مفهوم العلامة العدمية مفهوم رياضي اقتبسه اللغويون من مفهوم المجموعة الفارغة المستخدم في الرياضيات الحديثة[453].

ومصطلح العلامة العدمية مصطلح معروف في التراث العربي خاصة عند الفلاسفة والمناطقة، وقد اقتبس اللسانيون المحدثون هذا المفهوم من الرياضيات واستخدموه في التحليل اللساني، يقول الحاج صالح في هذا الصد:«إنّ خلو الموضع من العنصر له ما يشبهه وهو"الخلو من العلامة" أو تركها، وهو ما نسمّيه نحن بالعلامة العدمية، وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر»[454]. ومن أمثلة العلامة العدمية في اللغة الفرنسية ما نلاحظه «عندما نصرّف الأفعال في الأزمنة المختلفة نجد أنّ للماضي علامة مميّزة وللمستقبل أيضا، لكن الحاضر لا يتميز بعلامة لفظية ظاهرة على مدرج الكلام، فنقول إذن أنّ علامة الحاضر علامة عدمية:

je chant**erai** / je chant**ais**/je chante **Ø**[455].

3-2-1/ العلامة العدمية في الدرس اللغوي العربي:

تظهر العلامة العدمية في اللسان العربي في مختلف مستوياته الصوتية، الصرفية، والنحوية، ذلك إنّ التحليل اللغوي عند العلماء العرب القدامى تأسس على مبدأ الأصل والفرع، فميزوا الأصل عن الفرع، فالأصل ما يبنى عليه ولا يُبنى على غيره ويمثل النواة أو العنصر الثابت الذي يستقل بنفسه ولا يتغير، أي إنه يوجد في الكلام وحده ولا يحتاج إلى علامة أخرى تميزه عن فروعه، فله العلامة العدمية[456] ومن أمثل ذلك في اللغة العربية السّكون، إذ إنّ السكون يتميّز عن الحركات الأخرى (الفتحة، الضمّة، والكسرة) بعدم تحقّقه صوتيّا، فهو يمثّل علامة عدميّة في اللسان العربي،

---

[452] ينظر، خولة طالب الابراهيمي، مبادىء في اللسانيات، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 92.

[453] ينظر، نفسه، ص 91.

[454] عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربيّة، العدد 4، الجزائر، 2007، ص 36.

[455] خولة طالب الابراهيمي، المرجع السّابق ، ص 91.

[456] ينظر، نفسه، ص 92.

لها كل خصائص العلامات العدميّة كما تعارفها اللسانيون، من حيث عدم الوجود الصوتي والوظيفة التي تؤدى اعتمادا على التقابل بينها وبين الوحدات أو العناصر الأخرى المتحقّقة في النظام اللغوي، والعناصر المقابلة للسكون هي الحركات[457].ورغم أنّ السكون يعني «عدم الحركة، أو هو لا شيء (صفر) من الناحية النطقية، إلّا أنّ هذا العدم له دور وظيفي في اللغة يظهر في الإعراب»[458].وإذا كانت العلامة العدمية _كما ذكرنا سابقا_ تعني غياب سمة شكليّة أو دلالية، فإنّ «السّكون يتميّز عن العلامات العدمية(التي يقابلها في الكتابة فراغ أو بياض يعبّر عن عدم تحقّقها اللفظي) بامتلاكه رمزا كتابيّا، فهو ليس فراغا من هذه الناحية مثله مثل الصفر في الرياضيات، كلاهما يمثّل العدم رغم التحقّق اللفظي، وقد أرجع بعض الباحثين ذلك كون رمز السكون مستمد من الصفر في الرياضيات»[459].

فالسكون علامة عدمية يؤدّي وظيفته بتقابله مع الحركات، الفتحة، الضمّة، والكسرة، وقد تباينت الآراء حول السكون، فمنهم من عامله على أنّه حركة وجعله قسيما للحركات، ومنهم من لم يسمّه حركة، ولكنّه عامله على أنّه شيء ينطق ويتلفظ به تحقيقا كقولهم السكون "أخف الحركات" أو "أخف من الحركات" ، وهذا راجع _ عند بعض اللغويين_ إلى التباس مفهوم الحركة بمفهوم العلامة، باعتبار السكون أحد علامات الإعراب[460].كما أنّ للسكون دلالات صرفية ونحوية عديدة، ومن دلالاته أنّه علامة بناء فعل الأمر مع المخاطب المفرد المذكّر؛ فهو يقابل الياء (الكسرة الطويلة) مع المخاطبة، والواو (الضمة الطويلة) مع جماعة المخاطبين، والألف (الفتحة الطويلة) مع المخاطبَيْن (المثنّى). ومثال ذلك: اكتبِ Ø /اكتبي / اكتبوا / اكتبا. فعلامة بناء فعل الأمر مع ضمير المخاطب المفرد المذكّر علامة عدمية هي السكون. ومن وظائف السكون أيضا أنّه علامة للجزم

[457] ينظر، مسعود بودوخة، المرجع السّابق ، ص 93.

[458] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، 1998، ص 203.

[459] المرجع نفسه، ص 144.

[460] ينظر، مسعود بودوخة، المرجع السّابق ، ص 95.

في الفعل المضارع الصحيح الآخر[461]. فهو يقابل الفتحة والضمّة في نحو قولنا: «يكتبُ / لن يكتبَ / لم يكتبْ Ø.

فإذا كانت الضمة في إعراب المضارع هي مورفيم الرفع، والفتحة مورفيم النصب، فإنّ السكون هو مورفيم الجزم، وهو في هذه الحالة علامة عدمية»[462]

بناءً على ما سبق يمكن القول إنّ السكون في اللسان العربي هو علامة عدمية له وظائف تعدل وظائف الحركات الأخرى (الفتحة والضمة والكسرة).

3-2-2/ العلامة العدمية بين الأصول والفروع:

إنّ مصطلحي الأصل والفرع مصطلحان يتم تداولهما على نطاق واسع في كل علوم اللغة العربية من نحو وصرف ودلالة وعروض وبلاغة...الخ، فعلم النّحو مثلا كغيره من علوم العربية الأخرى ينبني على مفهومي الأصل والفرع. وقد جعل الخليل ومن بعده تلميذه سيبويه النظام اللغوي كلّه أصولاً وفروعاً، والفرع هو الأصل مع زيادة، أي مع شيء من التحويل، ويحصل ذلك بتفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها وبالتالي تعدّ أصولاً لها. ويُبيّن ذلك النحاة العرب باللجوء إلى منهج علمي هو ما يُسمّونه حمل الشيء على الشيء أو إجراؤه عليه بهدف اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، وهو البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل، كما تُوضّحها المتتاليات من الجمل التي أوردها سيبويه في كتابه على النحو التالي[463]:

- مررتُ برجلٍ راكبٍ وذاهبٍ.
- مررتُ برجلٍ راكبٍ فذاهبٍ.
- مررتُ برجلٍ راكبٍ ثم ذاهبٍ.
- مررتُ برجلٍ راكعٍ أو ساجدٍ (بمنزلة إما و إمّا...).

---

[461] ينظر، المرجع السّابق ، ص 96. وينظر، محي الدين عبد الحميد، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، 1996، ص 40.

[462] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 189.

[463] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 429- 430.

- مررتُ برجلٍ راكعٍ لا ساجدٍ (إمّا غلط فاستدرك و إمّا نسي فتذكّر)...الخ.

كما أنّنا نجد في علم الصرف أنّ المقصود بالمعاني الصرفية الأصول هو الإفراد والتذكير والتنكير والتكبير بالنسبة إلى الجمع والتثنية والتأنيث والتعريف والتصغير. يقول سيبويه إنّ الأسماء كلها أصلها التذكير، ويقول عن المفرد إنّ أصل للمثنّى والجمع، وذلك لأنّ المؤنّث يتحصّل بزيادة شيء على المذكّر، وكذلك المثنى والجمع بالنسبة إلى المفرد[464].فالأصول ههنا علامتها عدميّة، أمّا الفروع المقابلة لها فلها ما يميّزها من علامات لفظية محقّقة. ففي الثنائيات: النكرة والمعرفة، والمذكر والمؤنّث، والمفرد إزاء المثنى والجمع يتقابل الطّرفان تقابلا سلبيّا، فيكون الأصل معدوم العلامة اللفظية في الموضع، ويقابله الفرع بعلامة لفظية في الموضع نفسه، أي أنّ الفرع هو الأصل مع زيادة[465].

فالأصل عند الأئمة النحاة هو ما بُنيَ عليه ولم يُبنَ على غيره، ولا يحتاج إلى علامة ليتميّز بها عن فروعه، فله العلامة العدمية Ø (Marque zéro)[466].

ونبّه الحاج صالح إلى أنّ التفريع له مقابل وهي الحركة العكسية للتفريع وهو عند النحاة: ردّ الشيء إلى أصله. فالتحويل على هذا تناظري فهو تطبيق أو مقابلة بالنظير (Bijection) لمجموعة من العناصر على مجموعة أخرى في اصطلاح الرياضيات[467].

ومن أمثلة هذا التقابل نذكر:

أ/ علامة المفرد:

[464] ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق ، ص 321.

[465] ينظر، مسعود بودوخة، المرجع السّابق ، ص 97. وينظر، مخلوف بلعلام، مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه، مجلّة الآداب واللغات، جامعة الجزائر، العدد2، جوان، 2007، ص 130.

[466] يُنظر، المرجع السّابق ، ص 217.

[467] يُنظر، نفسه، ص 217.

ممّا ذكره سيبويه في كتابه أنّ «الواحد أشدّ تمكّنا من الجميع، لأنّ الواحد أول، ومن ثم لم يَصْرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو مساجد ومفاتيح»[468] .

وهذا الكلام معناه أنّ المفرد أصل والجمع فرع عنه، فكان خلو الموضع من اللفظ علامة دالة على المفرد، أي علامة عدمية، أمّا الجمع فله علامة لفظية في ذلك الموضع تقابل العلامة العدمية في الأصل المفرد، وتميّزه عنه، ومن أمثلة ذلك:

الاسم	موضع العلامة
معلم	Ø
معلم	ون
معلم	ات[469]

ب/ علامة التذكير:

يقول سيبويه: «واعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أول، وهو أشدّ تمكّنا، وإنّما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أنّ الشيء يقع على كل ما أخبر عنه، والشيء ذكر»[470].

فالمذكر أصل والمؤنّث فرع عنه، ولمّا كان للأصل (المذكّر) العلامة العدمية(خلو الموضع من اللفظ بعد الاسم)، فإنّ الفرع(المؤنث) يتميّز عنه بعلامة لفظية تدخل في هذا الموضع، وهي علامة التأنيث، وخروجها منه يردّ الاسم إلى أصله، ومثال ذلك:

الاسم	موضع العلامة
معلّم	Ø
معلّم	ــة[471]

[468] سيبويه، الكتاب، ص 22.

[469] ينظر، المرجع السّابق ، ص 130، 131.

[470] سيبويه، الكتاب، ص 22.

[471] ينظر، مخلوف بلعلام، المرجع نفسه، ص 129.

ج/ علامة التنكير:

يقول سيبويه: «واعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكّنا، لأنّ النكرة أول، ثمّ يدخل عليها ما تعرّف به»[472].

من خلال كلام سيبويه يتبيّن أنّ التمييز بين النكرة (الأصل) والمعرفة (الفرع) إنّما يحصل بكون الأصل له العلامة العدميّة (خلو الموضع من العلامة اللفظية)، أمّا الفرع فله العلامة اللفظية، ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

موضع العلامة	الاسم
Ø	رجل
الـ	رجل

نلاحظ من خلال الجدول أنّ للأصل العلامة العدمية تقابله في الفرع العلامة اللفظية (ال)، وهذا التقابل هو الذي كشف عن العلامة العدمية في الأصل، وهي علامة «تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر»[473].

د/ علامة التكبير:

تعدّ ثنائية التكبير والتصغير كغيرها من الثنائيات التي ذكرناها لها أصل ولها فرع، ويمثّل التكبير أصلا للتصغير، وهو ما يعني أنّ علامة التكبير علامة عدمية، أمّا التصغير فعلامته لفظية هي الياء في الغالب، ولكنّنا نلاحظ أنّ بنية الكلمة تتغيّر عند تصغيرها، وهو ما يمثّل عائقا أمام عزل علامة التصغير عن الكلمة الأصلية، والصيغة المثلى لتحقق علامة التصغير اللفظية هي صيغة (فُعَل) وذلك لعدم تغيّر بنيتها عند التصغير فتصير (فَعِيل)، ومثال ذلك:

[472] سيبويه، الكتاب، ص 22.

[473] مخلوف بلعلام، المرجع السّابق ، ص 129.

عُمَ Ø ـر / عُمَيْر.

فإذا كانت الياء علامة التصغير في الفرع، فإنّ علامة الأصل (التكبير) هي علامة عدميّة تقابل تلك الياء[474].

هـ/ علامة الإثبات في الجمل:

تتفرّع الجمل الطلبيّة والاستفهاميّة والمنفيّة وغيرها عن نوع واحد وهو الجملة المثبتة أو التقريريّة، لذلك يقوم التحليل اللساني بالمقارنة بينها وبين الأنواع الأخرى لاستكشاف العلامات المميّزة لها عنهم، وقد أشار الحاج صالح إلى عدميّة علامة الإثبات عند حديثه عن مفهوم التصدير، فذهب إلى القول أنّ أدوات التصدير (التي لها الصدارة مطلقا) تتجاوز العامل والمعمول، وتتحكّم في كل ما يوجد تحتها، ومن ذلك أدوات الاستفهام وأدوات التوكيد، فهي تقابل الصّفر كعلامة للإثبات[475].

ويمكن إيضاح هذا النمط من العلامة العدميّة بالمثال الآتي[476]:

موضع العلامة العدمية	الجملة
Ø	الطالب مجتهد
هل	الطالب مجتهد
إنّ	الطالب مجتهد

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أداة الاستفهام (هل)، وأداة التوكيد (إنّ) قابلتهما العلامة العدمية في حالة الإثبات بوصفه أصلا، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى النفي، فعلامته لفظية تقابل العلامة العدمية في الإثبات، نحو:

موضع العلامة العدمية	الجملة

[474] ينظر، مسعود بودوخة، المرجع السّابق ، ص 99.

[475] ينظر، عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، ص 39.

[476] ينظر، المرجع السّابق ، ص 104- 105.

Ø	نجح الطالب
ما	نجح الطالب

وهناك من يضيف أنواعا أخرى من أنواع العلامات العدمية في اللسان العربي كعلامة الحرف بالنسبة إلى الاسم والفعل؛ حيث حدّد النحاة علامات كل من الاسم والفعل، وجعلوا كل من لا يقبل هذه العلامات حرفًا، وفي هذا الصدد يقول محمد بن صالح العثيمين«والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل،أي أنّ علامته عدميّة، فإذا قال قائل: كيف تجعلون علامة الحرف عدمية والعلامة علم لا بدّ أن يكون أمرا وجوديّا؟ فالجواب: أنّه إذا كان الشيء محصورا صحّ أن تكون العلامة عدميّة، فعلامة الاسم هنا معلومة، وكذلك علامة الفعل، فإذا لم يدخل الحرف في علامات هذا ولا ذاك صار معلوما[477]. وكذلك هو الحال بالنسبة للحروف فيما بينها فالجيم والحاء والخاء، ثلاثة حروف كتابتها واحدة، تتميز الجيم بالنقطة من أسفل، والخاء بالنقطة من فوق، والحاء ما لها نقطة، إذن إذا وجدنا صورة صالحة للجيم والحاء والخاء، لكن ليس بها علامة هذا أو ذاك عرفنا أنّها حرف الحاء[478].

ومجمل القول في هذا الصدد هو أنّ مفهوم العلامة العدمية حقيقة ثابتة في اللسان العربي، وتحقُّقها ثابت في مختلف مستويات اللغة، الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية وغيرها.

4/ مفهوم العامل وحقيقته:

يُعدُّ العامل أو العمل النحوي[479] الفكرة الجوهرية التي تتأسست عليها نظرية النحاة العرب، وهو من أكثر المقولات العربية القديمة إثارة للجدل، فقد «كثر الحديث قديما وحديثاً، حول قضية العامل، وقامت حولها دراسات تناولت النظرية وأسسها وأصولها وقواعدها، ومشكلاتها وما خلّفته من

[477] ينظر، محمد بن صالح العثيمين، شرح الآجرومية، دار البصيرة، الاسكندرية، 2002، ص 41.

[478] ينظر، المرجع نفسه، ص 41.

[479] ترجم الأوربيون مصطلح ″عمل ″العربي في القرن 13 م إلى اللاتينيةregereبمعنى عَمِلَ في اللفظ الإعراب، ومنها جاءت كلمة rectionفي النحو الأوروبي، ثمّ قلّ اهتمام اللسانيات بهذا المفهوم حتّى أحياه من جديد تشومسكي باسمGovernment.عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق ، ص 296.

آثار، وموقف النحاة منها، قدماء ومحدثين. أمّا القدماء فقد اقتنعوا بما صنعوا، ولم يخرج عليها إلاّ نحويّ أندلسي، هو ابن مضاء القرطبي (592هـ) في كتابه "الرد على النحاة". وأمّا المحدثون فقد اصطخب جدلهم حولها، بين مُؤيّد لها، ومعارض أنكرها وتمرّد عليها وحاول هدم أصولها أو وضع بديل جديد»[480].

روى ابن سلام الجمحي (ت231هـ) «أنّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) هو مبتدع فكرة العامل في الدّرس النحوي العربي»[481]، وقد سار على هذا النهج عيسى بن عمر (ت149هـ)، ومن ثمّ اتّسع القول في العامل على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) لتشمل كثيرا من أبواب النحو، أمّا عند المحدثين فهناك شبه إجماع على أنّ سيبويه (ت181هـ) أوّل من أنهج سبيل القول في العامل، وذهبوا إلى أنّ سيبويه قد أدار بحوث كتابه على فكرة العامل[482]. وسلك هذا المنهج النحاة الذين جاءوا من بعده.

ويعني القدماء بالعامل العنصر اللغوي الذي يُؤثر لفظاً ومعنى على غيره كجميع الأفعال العربية وما يقوم مقامها، فهو معقول من منقول[483]. فكلّ حركة من الحركات الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلم، وكذلك كلّ تغيير يحدث في المبنى والمعنى إنّما يجئ تبعاً لعامل في التركيب، فلا نجد معمولاً إلّا وتصوّر له العلماء الأوائل عنصراً لفظياً أو معنوياً هاما هو العامل الذي يُكوِّن مع معموله زوجا مرتّباً (couple ordonne) . وتبعاً لذلك ينطلق النحاة في هذا المستوى من العمليات الحملية الإجرائية (حمل الشيء على الشيء)، فيحملون أقل الكلام ممّا هو أكثر من لفظة– أقل ما يُمكن أن يُتكلّم به ويكون مفيداً– وتحويله بالزيادة، مع إبقاء النواة (كما فعلوا باللفظة) للبحث عن العناصر المُتكافئة، فينطلقون ممّا هو فوق الاسم نحو: "زيد منطلق" و"قام عبد الله" ، ويُنظر إلى البنية التي تشترك فيها الأنواع الكثيرة بل اللامتناهية من الجمل[484]. وهذه المقارنة البنوية بين

---

[480] عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، مج 18، ع(3+4)،2002، ص 42.

[481] محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص 14.

[482] ينظر، عطا محمد محمود موسى، المرجع السّابق ، ص 145.

[483] يُنظر، محمد صاري، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، ص 17.

[484] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السّابق ، ص222–223، 297–298.ويُنظر، ج2، ص 40.

النواة وبين كيفية تحوُّلها بالزوائد أساسها ما يُسمّى في الرياضيات الحديثة بالتطبيق، وهو هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى بالتناظر.

وذكر الحاج صالح أنّ سيبويه يقول في كتابه: "أنّ عنصرين اثنين لا تكاد تخلوا منهما أبداً البنية اللفظية للجملة، وهما العامل والمعمول الأول[485].

ويُعرّف عبد القاهر الجرجاني العامل بالنّظر إلى العلاقة بينه وبين اللفظ بالقول أنّه «ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا»[486]. ويُعرّفه الرضى الأستراباذيبالنظر إلى العلاقة بين العامل والمعنى بقوله:«ما به يتقوّمُ المعنى المُقْتَضِي»[487]. وهذا معناه أنّ «العامل مُقوِّم والمعاني المُقتضِية هي الوظائف النحوية، من مبتدأ وخبر وفاعلية ومفعولية...،المتحقّقة بالعلاقة بين العامل والمعمول»[488].

تجدر الإشارة أنّ موضع العامل ليس له مكان معيّن في مدرج الكلام، بل له موضع داخل المثال أو الحد. فالعامل شيء ومحتواه شيء آخر(كما أنّ الموضع شيء، وما يدخله من الزوائد شيء آخر). فقد يكون في موضع العامل "فعل تام" أو "فعل ناسخ" أو "إنّ وأخواتها" أو تركيب آخر[489] كما تُوضّحه المصفوفة التركيبية الآتية:

العامل	المعمول الأوّل	المعمول الثاني

[485] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 297.

[486] عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص 73.

[487] رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضى على الكافية، عمل: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1996، ، 72/1.

[488] عبد الحميد السيد، المرجع السّابق ، ص 47.

[489] يُنظر، المرجع السّابق ، ص 298.

Ø	زيد	منطلق
إن كان حسب عمرو أعلمتُ عمراً	زيدا زيد زيدا زيداً	منطلق منطلقاً منطلقاً منطلقاً
قام	زيد	
ضرب ضربـ	زيد ت	عمراً عمراً

من خلال هذا الجدول الحملي نستنتج ما يلي:

- ✓ تنطلق النظرية النحوية العربية القديمة من العمليات الحملية، فيُجري النحاة تحويلات بالزيادة على النواة كما فعلوا باللفظة للكشف عن العناصر المتكافئة داخل المصفوفة.
- ✓ أنّ العامل شيء، ومحتواه شيء آخر، ففي العمود الأوّل يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة أو تركيباً وله تأثير على بقية البناء، لذلك سمي عاملا.
- ✓ إثبات قانون مهم وهو امتناع تقديم المعمول الأوّل على عامله، فعبارة سيبويه: "أول ما تشغّل به الفعل"[490] تستلزم كما يقول الحاج صالح شيئاً آخر وهو استحالة تقدُّم المعمول الأوّل على عامله مهما كان، فإذا تقدّم تغيّرت بنية الجملة دون معناها الوضعي[491].
- ✓ جواز التقديم والتأخير ما عدا المعمول الأوّل بالنسبة إلى عامله وفي حدود معيّنة.

[490] سيبويه، الكتاب، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون،ج1، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ص 80.

[491] يُنظر، المرجع السّابق ، ص 298.

- ✓ قد يخلوا موضع العامل من العنصر الملفوظ (المُشار إليه بالعلامة Ø) وهذا هو الذي يسميه النحاة بالابتداء، ومعناه عدم التبعية التركيبية، وليس معناه بداية الجملة، كما يعتقد بعضهم[492].

فمفهوم العمل إذن، هو مفهوم إجرائي يُمكن أن تفرع عليه وبه جميع الإمكانات التعبيرية الخاصة بالوضع اللغوي العربي. وقد تفطّن تشومسكي إلى أهمية هذا المفهوم (العامل النحوي) في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً على الصورة التي جاءت في النحو العربي[493].

وإذا كان المستوى التركيبي هو مستوى ما فوق اللفظة، فإنّ الوحدات اللغوية في هذا المستوى ليست ناتجة عن تركيب اللفظة بلفظة أخرى أي ليس هذا المستوى الذي تظهر فيه الجملة عبارة عن تركيب للوحدات من المستوى الأدنى، بل إنّ هناك عناصر أخرى تدخل وتخرج (علاقتها بغيرها علاقة وصل) على هذه النواة التركيبية وهي زوائد مخصّصة كالمفاعيل والحال وغيرها (رمزه: خ)[494]. ويُمكن التمثيل للعلاقات القائمة بين هذه الوحدات التركيبية بالصيغة التالية:

بناء وصل

$$\text{خ} \pm \left[\text{ع} \leftarrow (\text{م}_1 \pm \text{م}_2) \right]$$

ع= العامل، م1= المعمول الأوّل، م2= المعمول الثاني، خ= المخصّص، (ع←م1) هو زوج مرتّب يشير إلى أنّ م1 لا يُمكن أن يتقدّم أبداً على ع)[495].

---

[492] يُنظر، المرجع السّابق ، ص 223.

[493] عبده الراجحي، ، المرجع السّابق ص148.

[494] يُنظر، المرجع السّابق ، ص 224.وينظر،ج2،ص 87.

[495] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 89- 90.

وفي هذه الحالة يتمّ الانطلاق أيضاً من أقل ما يُنطق به من الكلام، ولكن دون أي نقص هذه المرّة[496].فبزيادة كل ما تحتمله هذه النواة من زيادة على ما قبلها وكذلك على ما بعدها، نحصل على المثال التالي:

	زيدٌ	قائم	
إنَّ	زيداً	قائم	هنا
كان	زيدٌ	قائماً	أمس
حسبتُ	زيداً	قائماً	غلطا
أعلمتُ عمراً	زيداً	قائماً	حالا
أكرمَ	زيدُ	عمراً	إكراما
أكرمـ	تُ	عمراً	كثيرا
العامل	المعمول1	المعمول2	المخصّص

يُلاحظ من خلال الجدول ما يلي[497]:

- ✓ يتحدّد الأصل بعدم الزيادة عليه عامة (وعلى اليمين فقط في المستوى التركيبي) لأنّ الزيادة على الأصل التركيبي تكون بإدخال عنصر يُؤثر فيه لفظاً.
- ✓ أنّ العامل هو العنصر الذي يتحكّم في التركيب الكلامي ويُؤثر فيه.
- ✓ يعمل العامل في المعمول الأوّل والمعمول الثاني لفظاً ومعنى، إذ يكون سبباً في إعرابهما وسبباً في تغيير المعنى.
- ✓ أنّ العامل هو سبب بناء الكلام، فلا كلام مفيد بدون بنية يكون أساسها العامل.
- ✓ العامل والمعمولان والمخصص هي الوحدات المجرّدة التي تبنى عليها أبنية الكلام (التراكيب)، وليست اللفظة وحدها أو تركيبها مع ألفاظ أخرى.

---

[496] فالمنطق السابق هو أصغر قطعة من الكلام المفيد. والنقص يتبيّن بالمقارنة بنظائر القطعة في الإفادة (العمل على النظائر) من هذا؟ الجواب الأخصر:«زيد» وهو نظير: «هذا زيد».عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 88.

[497] يُنظر، عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 88- 89.

- ✓ أنّ العامل موضع في داخل بنية وليس موقعاً في تسلسل الكلام لأنّ محتواه قد يكون كلمة واحدة (إنّ)، وقد يكون لفظة (حسبتُ)، وقد يكون تركيباً (أعلمتُ عمراً)، والأهمّ من كل هذا أنّه قد يكون لا شيء بالمعنى الرياضي أي صفراً.
- ✓ أنّ لكل تحويل أو تفريع عملية تعتبر نظيرة له، أي رد كل وحدة في المثال المولّد إلى ما كانت عليه.
- ✓ أنّ المخصّص هو زيادة على المجموعة النووية: عامل، معمول1، معمول2، وليس زيادة على الأصل الذي هو «زيد قائم».

نستنتج من خلال هذا التّحليل على اللفظ أنّ نظريّة العمل العربيّة من منظور الخليليين هي نظرية يستطيع من خلالها اللغوي أن يمثل أبسط الكيفيات وأنجعها في التراكيب المعقّدة التي تتداخل فيها العناصر اللغوية في قالب رياضي دقيق، ويرتقي بها من مستوى مادي معقّد إلى مستوى صوري مجرّد قابل للصياغة، وبالتالي قابل للاستخدام في الحاسبات الالكترونية.

فالحاج صالح – ورغم ما أثارته نظرية العمل العربية من جدل بين القدماء والمحدثين– لم يتردّد في الدفاع عن النحاة القدامى، وإثبات علمية ما قدّموه في هذه المقولة، ومن أوجه دفاعه عنها أنّه جعل مفهوم العامل من المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة.

هذا وذكر عطا محمد محمود موسى نقلا عن جعفر عبابنة «أنّ النحاة قبل الخليل لم يعرفوا غير العوامل اللفظية، وأنّ الخليل كشف عن أنّها لفظية ومعنوية»[498].وقد أكّد ابن جني هذا الأمر بقوله:«وإنّما قال النحويون: عمل لفظي، وعامل معنوي؛ ليُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه؛ كمررْتُ بزيدٍ، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا عن مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء»[499]. ليضيف ابن جني بعد ذلك قائلًا:«هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعملُ من النصب والرفع والجر والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيءٍ

[498]عطا محمد محمود موسى، المرجع السّابق ، ص 146.

[499] أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983، 109/1.

غيره، وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي، لمّا ظهر آثار فعل المتكلّم بمُضامّة اللفظِ اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»[500].

فابن جني يرى أنّ ما يطرأ على الكلام من نصب ورفع وجر وجزم هو من عمل المتكلم، وما قولهم عامل لفظي وعامل معنوي إلا لتفسير الآثار التي تظهر في الكلام، وهو قول يشاركه فيه الرضى الأستراباذي، حيث يقول:«فالمُوجِد لهذه المعاني هو المتكلّم، والآلة العامل، ومحلُّها الاسم، وكذا المُوجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم، لكنّ النحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها؛ فلهذا سمّيت الآلات عوامل»[501].

ويُرجع بعضهم سبب « نسبة العمل إلى أمر ظاهر إلى كون ذلك يُسهّل معرفة العلائق بين العناصر في التركيب، إذ يقترن وُجود العامل بوجود آثار في العناصر الأخرى تحدّد درجة الانتظام له تقديما أو تأخيرا، أو ذكرا أو حذفا»[502].

ويمكن أن تكون العوامل أسماءً أو أفعالا أو حروفا، وهي تختلف في قوّتها ودرجة عملها، وقد أدرك النحويون«أنّ الفعل أقوى العوامل...والمقصود بقوّة الفعل قدرتُه على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو مخصوص، ويرد هذا المصطلح "القوّة" ملازما لمصطلح "العمل" في كتاب سيبويه»[503] لتتدرّج بعد ذلك أشكال العمل حسب التصنيف الذي أورده سيبويه في كتابه على النحو التالي[504]:

1-قوة الفعل.

2-قوّة اسمي الفاعل والمفعول.

3-قوة المصادر.

4-قوة الصّفات.

---

[500] أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، 1/109- 110.

[501] رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، المصدر نفسه، 1/72.

[502] عبد الحميد السيد، المرجع السّابق ، ص 48.

[503] عبد الحميد السيد، المرجع السّابق ، ص 48.

[504] ينظر، سيبويه، الكتاب، ص 33.

5-قوة ما يجري مجرى الفعل.

6-قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول.

ومن أمثلة هذا التصنيف المتدرّج لقوّة العمل نذكر[505]:

فعل	فاعل	مفعول به1	مفعول به2
وجد	محمد	المسألةَ	صعبةً
وجد	محمد	ضالّتهُ	/
وجد	محمد	/	/

فالفعل الأوّل من أفعال اليقين، ويقتضي معناه تعلُّقَه بمفعولين، ولا تكتمل دلالته إلّا بهما؛ وهو الذي قال عنه سيبويه: «وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر...وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا، أنّك إنّما أردت أن تبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل يقينا كان أو شكّا»[506].

والفعل في المثال الثاني منقول من: وَجَدَ الشيء، ولقيه، وأصله في الأمور الحسيّة، ويقتضي مفعولا به. والفعل في المثال الثالث لزم صاحبه ولم يجاوزه، ومعناه: حزن، مأخوذ من الوَجْد.

فالأفعال رغم تصدُّرِها قائمة التدرُّج في أشكال العمل من حيث قوّة عملها، إلّا أنّ قوة عملها هاته، تتفاوت بين فعل وآخر -كما في المثال السابق- فدلالة الفعل هي التي تحدّد عدد المفعولات ولذا قسّم النحّاة الأفعال إلى لازم يكتفي بمفعوله، ومتعدٍّ يقتضي مفعولا به، كما قسّموها إلى متصرّفة وجامدة.وتامّة وناقصة[507].

إذا كان الفعل هو الّذي يتصدّر التّصنيف من حيث قوّة عمله فإنّ الذي يليه هو ما يقربه شبها من الأسماء، فـ: «كلّما ازدادت منه قُربًا ازدادت قدرة على العمل، وكلّما بعد بها الشبه عنه

[505] ينظر، عبد الحميد السيد، المرجع السّابق ، ص 49.

[506] سيبويه، الكتاب،ج1، ص 39، 40.

[507] ينظر، عبد الحميد السيد، المرجع السّابق ، ص 50.

ضعف عملها»[508].ويعدّ اسم الفاعل هو أقوى الأسماء من حيث القوة في العمل بعد الفعل، لأنّ فيه من المعنى ما في الفعل. وعن ذلك يقول سيبويه: «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في "يَفْعَلُ" كان نكرة منوّنًا؛ وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثل: هذا يَضْربُ زيدًا غدًا»[509].

ويأتي بعد اسم الفاعل «اسم المفعول والصفة المشبّهة والمصدر واسم التفضيل، أمّا العامل من الحروف فهو ما كان مختصّا غالبا بفعل، كأحرف الجزم والنصب، أو باسم كأحرف الجر، وإنّ وأخواتها، وأمّا الذي لا اختصاص له من الحروف لا باسم ولا بفعل فليس عاملا، كأحرف العطف»[510]. وينتج عن قوّة الفعل وضعفه وأصالته وفرعيّته وتصرّفه وجموده، أحكام تركيبية لها علاقة بشروط عمله وحركة معمولاته؛ فالفعل المتصرّف يُتيح للعناصر العامل فيها حريّة موقعيّة أكثر من العامل الجامد؛ يقول المبرد:«كل ما كان متصرّفا عمل في المقدّم والمؤخّر، وإن لم يكن متصرّفا لم يفارق موضعه؛ لأنّه مدخل على غيره»[511]. وهذه الأمثلة توضّح تأثير العامل في معمولاته تقديما أو تأخيرا :

–تقول: إنّ عليًّا ناجحٌ، ولا يُمكن أن تقول: إنّ ناجحٌ عليًّا.

–وتقول: ما أكرمَ زيدًا ! ولا يمكن أن تقدّم (زيدا) على فعله (أكرم)؛ لأنّ فعل التعجب لا يتقدّم معموله عليه لجموده.

–وتقول: عليك نفسك، وهاك الكِتابَ، ولا يجوز أن تقدّم (نفسك) و(الكتاب) على عاملهما، لأنّه اسم فعل؛ وأسماء الأفعال «وُضعت للفعل تدلّ عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها؛ ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنّها لا تُصرّفُ تصرُّفَ الفعل»[512].

---

[508] موفّق الدين ابن يعيش، شرح المفصّل، ج6، عالم الكتب، بيروت، ص 162.

[509] سيبويه، الكتاب، ص 164.

[510] ينظر، عبد الحميد السيد، المرجع السّابق ، ص 51.

[511] محمد بن يزيد المبرد، المرجع السّابق، ص 190.

[512] محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ص 190.

–وتقول: هذا زيدٌ قائمًا، فتُعمل ما في معنى (هذا) من معنى الفعل، أي أُشير، في الحال (قائما)، ولا تقول: قائمًا هذا زيدٌ؛ لأنّ معنى الفعل لا يتصرّف تصرّفه.

من خلال هذه الأمثلة يتبيّن إنّ العناصر في التركيب ترتبط بالعامل ما دامت واقعة في مجاله، وصالحة لأن يتسلّط عليها، مباشرة إذا كانت مفردة أو على محلّاتها إذا كانت مركّبة، فحرف الجر يحتاج إلى مجروره، وهو ومجروره يكوّن موقعًا في محل رفع أو نصب أو جر، وكذا المركّبات: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمضاف والمضاف إليه، والموصول وصلته، والتابع ومتبوعه، أي كل ما يكون مركبّا متلازما[513]. ومن أمثلة ذلك أنّك إذا قلت:

المركب 1	المركب 2	المركب 3
وجدتُهم	برغم الظرفِ القاهرِ	قادرين على متابعة التحصيل

«وجدت أنّ المركّب:

الأوّل: هو العامل المولِّد الذي يدور حوله المركبان الثاني والثالث.

والثاني: مكون من الصفة والموصوف (الظرف القاهر) العامل فيهما المضاف، العامل فيه حرف الجر (الباء)، وبذا تتم صيغته ليشغل موقعا في التركيب، ثم ينعقد أو يتعلّق رأسه بالعامل المولِّد (وجد)، وهو مرتبط أيضا بالعناصر التي بعده.

والثالث: مكون من المضاف (متابعة) العاملِ فيه حرف الجر (على)، والمضاف عامل في المضاف إليه، والمركب (على متابعة التحصيل) تتمّ صيغته بالمفردة (قادرين)، فيشغل موقعا ينعقد رأسه، وهو (قادرين)، بالعامل المولِّد (وجد)، وهو (قادرين) مرتبط بما بعده»[514].

[513] ينظر، عبد الحميد السيد، المرجع السّابق ، ص 52– 53.

[514] ينظر، المرجع السّابق ، ص 53.

ومجمل القول في هذا الأمر هو أنّ «لكلّ عامل مجال ينقطع عنده عمله، فعندما ينقطع عمل العامل المولِّد يبدأ عامل آخر بالعمل؛ فتنشأ جملة جديدة مستقلّة بنيويّا عن سابقتها، فالجملة لا حدّ لها إلّا الحدُّ الذي يفرضه عامل جديد»[515]. ويمكن أن نوضّح ذلك بالمثال التالي:

نقول: أكرم محمد زيدًا أمسَ إكرامًا.

ونقول: أكرم محمد زيدًا أمسَ إكرامًا وقدّمَ له يد العون. فـ: (قدّم) عامل جديد له معمولاته.

وخلاصة القول هي أنّ النحّاة العرب اعتمدوا في بناء نظريّتهم النحوية على ثلاثة أصول، وهي السماع والقياس والتعليل، وبما أنّ أيُّ نظريّة تقوم على «بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصيّة تكوّن مجموعة متّسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير»[516] فإنّ السّماع فيها هو المادّة الحسيّة المدروسة التي «لا تشتمل على تجريد؛ لأنّها لا تتجاوز النقل والاستقراء»[517]، و تكفّل القياس بترتيب المادة المدروسة وتصنيفها، وجاء التعليل قسيما للقياس والسّماع، وهو «يتجاوز تقرير الظواهر النحويّة إلى التماس حكمة العرب في الإتيان بها على هذا الوجه المخصوص»[518].

وعليه فإنّ نظريّة النحو العربي تتشكّل من تضافر العامل مع الأصول الثلاثة التي ذكرناها، وهناك شبه إجماع بين النحاة القدامى على أنّ ظواهر النحو بنوعيها، اللفظية والمعنوية إنّما هي آثار لعوامل.

خاتمة الفصل:

[515] ينظر، نفسه، ص 54.

[516] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 13.

[517]تمام حسان، الأصول، ص 61.

[518]نهاد الموسى، في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، الجامعة الأردنية، 1976، ص 12. نقلا عن: عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب.

توصّلنا في ختام هذا الفصل إلى جملة من النتائج ذات الصلة بالمفاهيم والمبادئ التي قامت عليها النظريّة اللغوية العربية عند عبد الرحمان الحاج صالح، وهذه النتائج نلخّصها في:

- ✓ أنّ الاستقامة قد تتفاوت بحسب تفاوت سلامة التراكيب اللغويّة، فقد يكون حسنا إذا حقّق ذلك التواصل بدرجة تامّة، وقد يكون كذبا إذا خالف الواقع، وقد يَقبُح إذا وُضع اللفظ في غير موضعه فيتعذّر الفهم، ولا تتحقّق فيه شروط المقبوليّة النّحويّة، وغاية الإبلاغ.
- ✓ أنّ اللفظة (النواة) في النظريّة الخليلية تمثّل مفهوما مركزيّا، وهي تختلف عن الكلمة، كما أنّها تتّصف بالانفراد أي أنّها بمنزلة الاسم المفرد.
- ✓ أن الانفصال والابتداء هو المبدأ الذي يرسم حد اللفظة في التحليل.
- ✓ أنّ الموضع شيء وما يحتوي عليه شيء آخر، وخلو الموضع هو الذي يسمّيه الحاج صالح العلامة العدميّة، وهي مفهوم ثابت التحقّق في اللسان العربي، ويظهر في كل مستويات اللغة.
- ✓ أنّ الموضع والمثال لا يوجد مثلهما في اللسانيات الغربية.
- ✓ أنّ النظريّة الخليلية أعادت الاهتمام بالعامل وأكّدت دوره في بناء التراكيب اللغوية وفهمها، حين أعادت التأسيس له تأسيسا جديدا ينحو بها نحو الصّياغة الرّياضية كما تقتضيه المعالجة الآلية الالكترونيّة للسان البشري.

خاتمة: الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلّم، نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا البحث الّذي توصّلنا فيه إلى مجموعة من النّتائج، منها ما يتعلّق بالفكر اللّساني عند عبد الرّحمان الحاج صالح، ومنها ما يتعلّق بمناهج البحث اللّغوي الّتي اعتمدها علماء اللّغة العرب القدامى في دراسة اللّغة، والّتي عمل الحاج صالح على إثبات أصالتها، وبيان جوانب الدقّة العلميّة فيها، ساعيًا من وراء ذلك إلى إثبات وُجود نظريّة لغويّة مكتملة الأركان وواضحة المعالم؛ ذلك أنّ الباحث اللغوي إذا تمعّن الدرس اللغوي في التراث العربي بمختلف مشاربه فإنّه سيتكشّف له عن وجود نظرية لغوية عربية مبثوثة في ثنايا كتب علماء اللغة العرب القدامى، وهي النّظريّة الّتي سعى الحاج صالح إلى تحسّس مواضعها في التّراث اللّغوي العربي. وعليه يُمكن عرض النتائج الّتي توصّلنا إليها في بحثنا هذا على النّحو الآتي:

ما يتعلّق بالفكر اللّساني عند عبد الرّحمان الحاج صالح:

_ قامت النّظريّة اللّغويّة العربية في فكر مؤسّسها بعد قراءته الدّقيقة لمفاهيم النّحو العربي، الّتي انطلق منها في إعطاء منهج حديث في دراسة اللّغة العربيّة، كما سعى إلى إبراز ما يُميّز هذه النّظريّة من مفاهيم ومصطلحات وطرق في التّحليل على نحو ما هو معمول به في النّظريات اللسانيّة الحديثة، فوقف عند كثير من المفاهيم والمصطلحات الّتي استغلق فهمها عند بعض الباحثين، أو أُسقطت عليها مفاهيم أخرى طمست معناها الأصلي، فحاول تصحيح هذه الرّؤية ببيان علميّة ودقة هذه المفاهيم في التّراث اللغوي العربي.

_ تمكّن الحاج صالح من خلال إعادة قراءة التّراث اللّغوي العربي أن يُوازن بين مفاهيم العلماء العرب القدماء، وبين ما نجده اليوم من مفاهيم علميّة في العلوم اللّسانيّة الحديثة، وفي المنطق العلمي. فقد توصّل إلى أنّ تراثنا اللّغوي تضمّن مفاهيم تكوّن _في الحقيقة_ نظريّة دقيقة، وهذه المفاهيم جديرة بأن يُكشف عنها وعن حقيقتها. كما استطاع أن يأتي لكلّ مفهوم من المفاهيم بدليل قاطع ممّا ورد عند القدماء والمحدثين، فضلًا عن أنّه لم يُحمّل أقوال القدامى أكثر ممّا تحتمله، وهو ما جعله يحتاط احتياطًا كبيرًا خلال مسيرته البحثيّة الّتي امتدّت أربعة

عقود، فاتّبع طريقة علميّة دقيقة للكشف عن أوجه الشّبه بين المفاهيم، فضلًا عن الفوارق الّتي من شأنها أن تضلّ الباحثين، فلا يهتدون إلى الشّبه العميق الّذي لا يتّضح إلّا باستخدام الطّرق التّحليليّة الدّقيقة، كالطّرق المنطقيّة الرّياضيّة، كما نبّه إلى بعض المصطلحات العربيّة الأصيلة الّتي لا مُقابل لها في اللّسانيات الغربيّة مثل: مفهوم الباب، والنّظير، وغيرها، ما اضطرّه إلى وضع بعض المصطلحات بلغة أجنبيّة مثل مفهوم الحركة والسّكون وغيرهما.

_ استطاع الحاج صالح أن يُبرز معالم النّظريّة اللّغويّة عند العرب، من خلال إثبات علميّة أصولها وأصالة مفاهيمها معتمدًا في ذلك منهجًا علميًّا مبني على الموضوعيّة والفكر الرّياضي.

_ إنّ تناوُل الحاج صالح لمناهج دراسة اللّغة عند القدامى لم يكُن تناوُلًا سطحيًّا، وإنّما كان عرضًا مُفصّلًا، عرض فيه بعمق واضح وتحليل دقيق النّظرية اللّغوية في التّراث العربي من منظور واسع الاطّلاع على القديم والنّظريات اللّسانية الحديثة، مع التّركيز على النّحو العربي في مصادره المتنوّعة ولدى أعلامه الكبار خاصّة سيبويه وكتابه.

ما يتعلّق بمناهج البحث اللّغوي عند القدامى:

_ أنّ ما قدّمه الحاج صالح من أدلّة لإثبات وحدة اللّغة العربيّة في الدّرس اللّغوي العربي القديم يُمثّل دليلًا على علميّة منهج القدامى في دراسة اللّغة.

_ أنّ المسموع اللّغوي العربي يُمثّل مدوّنة لغويّة ثَبتت صحّة مُحتواها بثُبوت صحّة مصدرها، وعلميّة منهج جمعها، وأوصاف جامعيها.

_ أنّ الميزة الّتي جعلت منهج العلماء العرب _في دراسة اللّغة_ ينفرد عن مناهج البحث في الدّرس اللّساني الحديث هي الجمع بين جانبي اللّغة (اللّغة كظواهر واللّغة كنظام ضوابط). بخلاف المناهج اللّسانيّة الحديثة الّتي تغلب أحد الجانبين على الآخر خاصّة نظام الضّوابط الّتي ترى عدم علميّته.

_ أنّ السّماع اللّغوي العربي علمي سواء وافق ذلك مبادئ البنويّة أم خالفها. بل إنّ ما يُميّز النظريّات اللّسانيّة الحديثة من مبادىء يفتقر _في بعض الأحيان_ لشروط العلميّة.

_ لم يكتف اللّغويون والنحّاة في جمعهم للّغة بما يسمعونه، بل تجاوزوا ذلك إلى ما يُحيط بعمليّة السّماع من سياق، وما يتخلّلها من قرائن، وهو ما زاد منهجهم دقّة ورصانة.

_أنّ العلماء العرب القدامى اعتمدوا في جمع اللّغة، وتصنيف المعطيات وتحليلها على آليات عقليّة مكّنتهم من إثبات العلاقات بين الوحدات اللّغويّة، وهذه الآليات تعدّ من أهمّ ما تقتضيه المعرفة العلميّة.

_ أنّ الفوارق الجوهريّة بين اللّغة والفكر تدحض فكرة بناء النّحو العربي على المنطق الأرسطي، ودليل ذلك مبدأ الاقتصاد اللّغوي في الدّرس اللّغوي المُعاصر (يُقابل مبدأ التّخفيف عند القدامى). أي أنّ الكلام ليس انعكاسًا لكلّ ما يجري في الذّهن.

_ أنّ تأثّر النّحو العربي ببعض مفاهيم ومصطلحات المنطق الأرسطي حدث بعد اكتمال نشأة النّحو، وهو ما يُثبت أصالة نشأته.

_ إن من أهمّ ما تتميّز به النظريّة اللّغوية عند الحاج صالح عنايته بالمنطق الرّياضي الّذي يُمثّل القياس _مع ما يرتبط به من علاقات_ أهم آليات تحقّقه في الفكر العربي.

_ أنّ تجريد القياس في النحو العربي وجعله يرتكز على ما يطّرد من الظّواهر اللّغويّة، وعدم الأخذ بالشّاذ منها جعل مفهوم القياس عندهم (النحّاة) يكتسي طابعًا علميًّا.

_ أنّ مفهوم القياس في النّظريّة اللّغويّة العربيّة يُقابل مفهوم الزّمرة عند الرّياضيين المحدثين. أي أنّه مبني على التّكافؤ وليس مجرّد شبه بين شيئين.

_ أنّ سعي النحّاة القدامى إلى اكتشاف نظام اللّغة جعل القياس عندهم يقوم على الاحتمال لا على الواقع اللّغوي.

_ أنّ العلاقة بين القياس ومفهومي اللّزوم والاستمرار ليست علاقة تداخل مفاهيمي، وإنّما هي علاقة تشابه وتكامل عملي.

_ أنّ الفهم الحقيقي لمعنى قياس مجموعة على مجموعة (القياس الرّياضي) يرفع الغموض الّذي خيّم على فكر النحّاة المحدثين القائلين بضرورة وضع مقاييس عدديّة تفرّق بين القليل والنّادر، والكثير والغالب والمطّرد وغيرها.

_ أنّ النّظريّة اللّغويّة العربيّة قامت على جملة من المفاهيم والمبادىء الأصيلة ميّزتها عن غيرها من النّظريات اللّغويّة.

وعليه يُمكن القول أنّ ما اعتمده العلماء العرب القدامى من مناهج في دراسة اللّغة يُمثّل صورة واضحة للمناهج المُعتمدة في الدّراسات اللّغويّة الحديثة، ولولا افتقار الدّرس اللّغوي العربي القديم للتّنظير في مناهجه المُعتمدة لكانت المناهج الغربيّة الحديثة لا تعدو كونها امتدادًا لفكر علماء اللّغة العرب.

المعاجم العربيّة:

1. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج2، القاهرة، 1972.
2. محمد السيّد الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق: محمد الصديق المنشاوي،دار الفضيلة، دط، القاهرة.
3. محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ط3، ج4، بيروت، 1999.
4. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، 2002م.

المصادر والمراجع العربيّة:

1. إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، ط8، 1992.
2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط1، القاهرة، 1966.
3. ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة، 1957.
4. ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشّعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1977.
5. ابن فارس، الصاحبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربيّة، فيصل عيسى البابي الحلبي، 1977.
6. ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء، تحقيق وشرح: محمود محمد شاكر، دار التراث العربي، ج1، ط3، 1977.
7. أبو الحسن علي بن محمد علي الحضرمي الاشبيلي بن خروف، شرح كتاب سيبويه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تحقيق: محمد خليفة بديري، منشورات كليّة الدّعوة الإسلاميّة، ط1، طرابلس، 1995.
8. أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983.

9. أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف(شرح تصريف المازني)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ج1، القاهرة، 1954.
10. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، دط، دت.
11. أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، 1973.
12. أبو سعيد السيرافي شرح كتاب سيبويه، ، تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.
13. أبو علي الحسين بن رشيق القيرواني، العمدة في صناعة الشّعر ونقده، ط1، عدّة دور نشر، ج1.
14. أحمد محمود نحلة، أصول النّحو العربي، دار العلوم العربيّة، ط1، بيروت، 1987.
15. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط6، القاهرة، 1988.
16. أنيس فريحة، تبسيط قواعد العربيّة وتبويبها على أساس منطقي جديد، مطابع المرسلين اللّبنانيين، جونية، لبنان، 1952.
17. أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة.
18. أنيس فريحة، نظريات في اللّغة، ط2، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، 1981.
19. بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، ترجمة، سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، 2004.
20. بشير إبرير، اللّسانيات العربيّة وأبعادها المعرفيّة في كتابات عبد الرّحمان الحاج صالح اللّسانيّة، منشورات المجمع الجزائري للّغة العربيّة، الجزائر، 2021.
21. تمام حسان، اجتهادات لغويّة، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2007.
22. تمام حسان، الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة،2000.
23. تمام حسان، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

24. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، دط، الدار البيضاء، 1986.
25. تواتي بن التواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، دط، 2008.
26. الجاحظ، البيان والتّبيين،ج3.
27. جلال الدّين السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، دار الكتب العلميّة، ط1، 1983.
28. جلال الدّين السيوطي، الإقتراح في علم أصول النّحو، دار المعرفة الجامعيّة، الشّاطبي، 2006.
29. حافظ اسماعيلي علوي– امحمد الملاخ، قضايا ابستيمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف (الجزائر)، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2009.
30. حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة،ط1، بيروت،2009.
31. حامد ناصر الظالمي، أصول الفكر اللّغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين دراسة في البنية والمنهج، دار الشّؤون العامّة، ط1، بغداد، 2011.
32. حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ط1، 2007.
33. حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التّعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000.
34. حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2007.
35. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللّغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعيّة، 1988.
36. حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية. دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003،
37. خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، ط1، السعودية1984 .
38. خولة طالب الابراهيمي، مبادىء في اللسانيات، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

39. رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، دط، دت.

40. رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضى على الكافية، عمل: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1996.

41. رفيق البوحسيني، معالم نظريّة للفكر اللغوي العربي (مقاربة ابستيمولوجية)، افريقيا الشرق، دط، الدار البيضاء.

42. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999.

43. الزايديبودرامة، النّحو الوظيفي والدّرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة، بحث مقدّم لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم اللّسان العربي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.

44. زكرياء أرسلان، إبستيمولوجيا اللّغة النّحويّة (بحث في مقاييس العلميّة ومرجعيات التأسيس والتّأصيل)، دار كنوز المعرفة، عمان، 2016.

45. زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، ط9، القاهرة، 1993.

46. سعاد شرفاوي، التّفكير النّحوي عند عبد الرّحمان الحاج صالح، مذكّرة ماجستير في اللغة والأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، 2010.

47. سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة.

48. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987.

49. سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، دار الشروق، 1997.

50. سعيد حسن بحيري، عناصر النّظريّة النّحويّة في كتاب سيبويه، ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، كلية الألسن جامعة عين شمس، 1989.

51. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ج1، 1988.

52. السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو.

53. السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق: محمد الفضل إبراهيم وآخرين، مكتبة دار التراث، ط3، دت، مصر.

54. صلاح الدّين يحي، أصول النحو العربي في ضوء التّفكير اللّساني المعاصر، أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه، كلية الآداب واللّغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019.

55. طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، 2007.

56. عادل فاخوري، الاقتضاء في التداول اللساني، عالم الفكر، مجلد20، عدد3، الكويت، 1989.

57. عاشور بن لطرش، مقاربات الدّارسين العرب المحدثين للنحو العربي، دراسة تحليليّة نقديّة لأبرز الاتّجاهات المنهجيّة الحديثة في النّحو العربي، أطروحة دكتوراه العلوم في النّحو العربي، جامعة باتنة، الجزائر، 2016/2015.

58. عباس حسن، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1966.

59. عبد الجليل مرتاض، في رحاب اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 2004م.

60. عبد الجليل مرتاض، في مناهج البحث اللغوي،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

61. عبد الحليم معزوز، تأصيل اللّسانيات العربيّة عند تمام حسان وعبد الرّحمان الحاج صالح دراسة إبستمولوجيّة في المرجعيّة والمنهج، أطروحة دكتوراه علوم، تخصّص علوم اللّسان العربي، كليّة اللغة والأدب العربي والفنون، جامعة باتنة1، 2016، 2017.

62. عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحويّة العربيّة، المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، الرغاية، الجزائر، 2016.

63. عبد الرحمان الحاج صالح، التّعريف العلمي وماهيته عند سيبويه وأتباعه، مجلة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، العدد14، 2011.

64. عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتّخاطُب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، موفم للنّشر، الجزائر، 2012.

65. عبد الرحمان الحاج صالح، السّماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، الجزائر، 2007.

66. عبد الرّحمان الحاج صالح، القياس على الأكثر عند نحّاة العربيّة وما يترتّب عليه، مجلة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، موفمللنّشر،الرغاية (الجزائر)، عدد9، جوان 2009.

67. عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007.

68. عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر،2007.

69. عبد الرحمان الحاج صالح، تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، ديسمبر 2006م، عدد 4.

70. عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر، 2012.

71. عبد الرحمان أيّوب، العربية ولهجاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، دط، القاهرة، 1986.

72. عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط1، تونس، 1986.

73. عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسّسة الرّسالة، ط6، بيروت، 1993.

74. عبد العزيز حليلي، اللسانيات العامة واللسانيات العربية، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1991.

75. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، ط3، المغرب، 1993.

76. عبد القادر الفاسي الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق، سلسلة ندوات ومناظرات، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، المملكة المغربية.

77. عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1993.

78. عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر، 1999.

79. عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، نظم التحكّم وقواعد البيانات، دار صفاء، ط1، الأردن، 2002.

80. عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1988.

81. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1989.

82. عبد المجيد رازق، نظريّات اللسانيات الحديثة وأثرها في تحليل التراكيب النحويّة، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجيستير في الآداب تخصّص علم اللغة، كليّة الآداب جامعة القاهرة، 2013.

83. عبد المنعم خليل، نظريّة السّياق بين القدماء والمحدثين، دراسة لغويّة نحويّة دلاليّة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنّشر، 2007.

84. عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، دار القلم، ط1، كويت، 1985.

85. عبده الراجحي، النحو العربي و الدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1966.

86. عطا محمد محمود موسى، مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، أطروحة دكتوراه في تخصّص اللغة العربيّة وآدابها، الجامعة الأردنية، 1992.

87. عفيف دمشقيّة، تجديد النّحو العربي، معهد الإنماء العربي، لبنان، 1981.

88. علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي.

89. علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة الحديثة للطباعة، 1971.

90. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النّحوي، ط1، دار الثّقافة، بيروت، 1975.

91. علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، الدّار العربيّة للموسوعات،، ط1، لبنان، 2003.

92. فاتح مرزوق، النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة من منظور النّقد والتّحليل، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د، كلية الآداب واللغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، السّنة الجامعيّة 2019/2018.

93. فاطمة الهاشمي بكّوش، نشأة الدّرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النّشاط اللساني العربي، إيتراك للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2004.

94. الفخر الرازي، التفسير الكبير، المطبعة البهية المصرية،ط1، ج9، 1938.

95. فرديناندوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي و مجيد النصر، المؤسّسة الجزائريّة للطباعة، الجزائر، 1986.

96. فوزي مسعود، سيبويه جامع النحو العربي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1986.

97. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، 1998.

98. ماري آن بافو وجورج إلياسارفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية.

99. مبارك حنون، مدخل للسانيات سوسير، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء، 1987.

100. المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ج1، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة، 1968.

101. محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية، أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان، ط1، المغرب، 2001.

102. محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، دار الأمان، ط1، المغرب، 2010.

103. محمد المختار ولد ابّاه، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلميّة، لبنان، 2008.

104. محمد بركات حمدي، لفات ومواقف حول الصّلة بين النحو والصّرف، مكتبة الرسالة، دط، عمان، 1978.

105. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير ناصر النّاصر، ط1، دار طوق النجاة، دمشق، 2001.

106. محمد بن سهيل المعروف بابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، ط3، بيروت، 1988.

107. محمد بن صالح العثيمين، شرح الآجرومية، دار البصيرة، الاسكندرية، 2002.

108. محمد عابد الجابري، العلاقة بين اللّغة والفكر في الثّقافة العربيّة، ندوة البحث اللّساني والسّيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرّباط، 1981.

109. محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، ط1، الاسكندرية، 2006.

110. محمد عبد الفتاح الخطيبب، ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليليّة للأسس الكليّة الّتي بنى عليها النحاة آراءهم، ج2، دار البصائر، مصر، 2006.

111. محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان ناشرون، دط، دت.

112. محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، دار الشرق الأوسط للطباعة، القاهرة، 1988.

113. محمد محمد العمري، الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية.

114. محمّد ناجي حسين دراغمة، الحياة الاجتماعيّة وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج، أطروحة مقدَّمة استكمالًا لنيل درجة الماجستير في اللّغة العربيّة، كليّة الدّراسات العليا، جامعة النّجاح الوطنيّة، فلسطين، 2012.

115. محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارىء العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دط، دت.

116. محمود سليمان ياقوت، مصادر التّراث النحوي، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، 2003.

117. محمود علي عبد الكريم الرّديني، فصول في علم اللغة العام، دار الهدى، دط، عين مليلة، الجزائر، 2009.

118. محمود فهمي حجازي، علم اللّغة العربيّة، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

119. محي الدين عبد الحميد، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، 1996.

120. مخلوف بن لعلام، مبادىء في أصول النّحو، دار الأمل، تيزي وزو، 2012.

121. مسعود صحراوي، البعد التداولي عند علماء العربيّة (دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّساني العربي)، دار الطّليعة، ط1، بيروت، 2005.

122. مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية (من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي:مفاهيم وأمثلة).

123. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق.

124. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

125. مصطفى غلفان، اللّسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين، شركة النشر والتوزيع المدارس، ط1، الدار البيضاء، 2006.

126. معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتّجاه التّوافقي بين لسانيات التّراث واللّسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجًا.

127. منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، 1945.

128. موفّق الدين ابن يعيش، شرح المفصّل، ج6، عالم الكتب، بيروت.

129. نعمان بوقرة، اللّسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 2009.

130. نهاد الموسى، في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، الجامعة الأردنية، 1976.

131. هبة خياري، خصائص الخطاب اللساني، أعمال ميشال زكريا نموذجًا، دار الوسام العربي، ط1، الجزائر، 2011.

المقالات:

1. حافظ اسماعيلي علوي، نحن واللسانيات مقاربة لبعض إشكالات التلقي في الثقافة العربية، مجلّة الكلمة– منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث– العدد59، لبنان، 2008.

2. حليمة الخالدي، حقيقة القياس النّحوي عند الأستاذ الدّكتور عبد الرّحمان الحاج صالح، مجلة موازين، كليّة الآداب والفنون، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد1، العدد2، ديسمبر 2019.

3. حمد الصالح بن عمر، اللغويون العرب المعاصرون والوسائل التقنية الحديثة في دراسة الأصوات، مجلة دراسات عربية، العدد 1و2، 1985.

4. حميدي بن يوسف، بين مفهوم "اللفظة" في النظرية الخليلية الحديثة ومفهوم "العبارة" في اللسانيات التوليدية، مجلة المرتقى، المجلّد2، العدد1، 2019.

5. خثير عيسى، المراجعة اللّسانيّة لمفهوم السّماع لدى عبد الرّحمان الحاج صالح، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، المجلد5، العدد1، جامعة المسيلة، 2021.

6. خديجة كلاتمة، النّظريّة اللّغوية في الفكر النحوي العربي بين المفهوم والممارسة، مجلة العلوم الإنسانيّة لجامعة أم البواقي، المجلدّ8، العدد1، مارس 2021.

7. الشريف بوشحدان، الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح وجهوده العلميّة في ترقية استعمال اللّغة العربيّة، مجلّة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، العدد السّابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

8. شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤامتشومسكي.

9. الطّاهر لوصيف، التّداوليّة اللّسانيّة، مجلة اللّغة والأدب، عدد17، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

10. عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، مج 18، ع(3+4)،2002.

11. عبد الرحمان الحاج صالح، النّحو العلمي والنّحو التّعليمي وضرورة التّمييز بينهما، مجلة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، العدد17، 2013.

12. عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربيّة، العدد 4، الجزائر، 2007.

13. فاطمة محمد أمين العمري ومجدي حاج إبراهيم، مبادىء تأصيل السّماع في كتاب سيبويه، مجلة الدّراسات اللّغويّة والأدبيّة، العدد الثّالث، السّنة العاشرة، ديسمبر 2018.

14. فتيحة لعلاوي، الوضع والاستعمال عند الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح من خلال كتابه الخطاب والتّخاطُب، مجلة اللسانيات، المجلد25، العدد1، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2018.

15. فؤاد بوعلي، الدّرس النحوي في الخطاب اللساني المعاصر، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 30، المغرب، سبتمبر 2006.

16. لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي، الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه، (دراسة في المصطلح و استعماله)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 8، العددان 3-4، 2005.

17. مازن الوعر، حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية التحويلية، مجلة اللسانيات،ع6، الجزائر،1982.

18. مازن الوعر، صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات، مجلة التراث العربي، العدد48، السّنة12، 1413هـ.

19. مايكل جي كارتر، نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد، دراسة عن منهج سيبويه في النحو، ترجمة: عبد المنعم آل ناصر، مجلة المورد، المجلد 20، عدد1، العراق، 1992.

20. محمد سعيد الحويطي، الاستشهاد بلغة النّبي صلّى الله عليه وسلّم في ضوء قرار مجمع اللّغة العربيّة، دراسة نقديّة، مجلّة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، المجلّد41،جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربيّة السّعوديّة، 2014.

21. محمد صاري، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة.

22. محمد يحياتن اتجاهات البحث اللساني في الجزائر، المجلة العربية للدراسات اللغوية , الخرطوم , المجد 6 , عدد1 ,1988.

23. مسعود بودوخة، العلامة العدمية في اللسانيات العربية من خلال كتابات عبد الرحمان حاج صالح، مجلة المرتقى، المجلد 2، العدد 1، مستغانم، 2019.

24. يوسف وسطاني، اللسانيات العربية في ضوء التراث ومقتضيات التطبيق المنهجي، مجلة إشكالات، المركز الجامعي لتامنغست، العدد9، الجزائر، 2001.

المراجع الأجنبيّة:

1. Ferdinand de Saussure ; Cours de linguistique générale .édition critique .établie par Tullio de Mauro. éditions Talantikit. bejaia.2014.

2. hadj salahabderrahman, linguistique arabe et linguistique générale,(essai de methodologie et d' épistémologie du ilmal'arabiyya, publication de l' académie algérienne de la langue arabe, Tom2, p 185.

3. jean dubois et autres,dictionnaire de linguistique des sciences du flangages,larousse,paris,1999,p51

مقدّمة.....6

فصل التمهيدي:

الخلفيّة التّاريخيّة للنّظريّة اللّغويّة العربيّة.

1/ نبذة عن مسار الدّرس اللّغوي العربي من النّشأة إلى العصر الحديث.....8

1-1 الدّرس اللغوي في التراث العربي.....8

1-2 ظهور اللّسانيات.....12

1-3 العلاقة بين اللّسانيات والدّرس اللّغوي العربي القديم.....17

1-4 / مسار اللّسانيات في الدّرس اللّغوي العربي الحديث.....19

1-5 / اللّسانيات من منظور الدّارسين العرب المحدثين.....27

2/ ماهية النّظريّة.....34

2-1/مفهوم النظريّة.....34

2-2 شروط النّظريّة.....36.

2-3 إجراءات النّظريّة اللّغويّة من منظور البحث اللّغوي الحالي.....40.

3/ التّعريف بعبد الرّحمان الحاج صالح:.....43.

3-1/حياته.....43.

3-2نتاجه العلمي.....45.

3-3مشاريع عبد الرحمن الحاج صالح:.....47.

خلاصة الفصل التّمهيدي.....50.

الفصل الأوّل:

إجراءات السّماع من منظور الحاج صالح ونظائرها في النّظريّة اللّغويّة الحديثة

1/ مآخذ الدّارسين المحدثين في عمليّة السّماع اللّغوي.....54.

2/الدّرس اللّغوي العربي بين اللّغة الأدبيّة ولغة التّخاطب.....60.

2-1 التّخليط بين مفهومي اللّغة واللّهجة عند بعض الدّارسين المُحدثين.....64.

2-2 أدلّة وحدة اللّغة العربيّة من منظور الحاج صالح.....65.

3/ السّماع اللّغوي من منظور الحاج صالح.....68.

3-1/أنواع النّصوص المسموعة وخصائصها.....69.

3-2 مبادئ السّماع عند العلماء القدامى.....75.

3-3 معايير صحّة محتوى المسموع.....79.

4/ آراء بعض الدّارسين العرب المحدثين في تعامُل النحّاة مع المسموع العربي.....81.

4-1 الدّرس اللّغوي العربي بين المعياريّة والوصفيّة.....85.

4-2 المسموع والشّواهد.....91.

5/ أطراف عمليّة السّماع.....94.

5-1 دور الحسّ والنّظر في تصحيح السّماع عند العلماء العرب.....97.

5-2 مناهج تحقيق النّصوص عند النحّاة العرب وتوثيقها.....100.

5-3/ تقديم السّماع على القياس عند العلماء العرب.....102.

نتائج الفصل الأوّل.....102.

الفصل الثّاني:

الآليات العقليّة للتّحليل اللّغوي عند العرب من منظور الحاج صالح.

1/جهود الحاج صالح في إثبات أصالة النّحو العربي.....107.

1-1 أصالة النحو العربي.....107.

1-2 مرحلة تأثّر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي.....117.

2/ القياس: المفهوم والفائدة.....122.

2-1/مفهوم القياس عند الحاج صالح.....124.

2- 2/ فائدة القياس.....126.

3/ الدقّة العلميّة للقياس النّحوي العربي.....127.

3-1/ علاقة القياس النّحوي بالقياسين الأرسطي والفقهي.....127.

3-2/ مفهوم الوضع والاستعمال عند العرب.....135.

4/ **المهمل والمستعمل وعلاقتهما بالقياس.....142.**

5/ علاقة القياس بمفهومي اللّزوم والاستمرار.....144.

6/ علاقة القياس بمصطلحي الاطّراد والشّذوذ.....146.

نتائج الفصل الثّاني.....152.

الفصل الثّالث

مفاهيم ومبادئ النظرية اللغوية العربية

عند عبد الرّحمان الحاج صالح.

1/ مفهوم الاستقامة.....157.

1-1/مصطلح (الاستقامة) عند سيبويه: المفهوم والخلفيّة.....158.

1-2/ السّياق في النّظريّة اللّغويّة العربيّة.....161.

2/ مفهوما اللفظة والانفراد.....166.

2-1/مفهوم اللفظة.....167.

2-2/ الفرق بين الكلمة واللفظة.....167.

2-3/ مفهوم الانفراد.....168.

2-4/ اللفظة وآلية التفريع.....169.

2-5/ اللفظة ومعيار التّكافؤ.....170.

2-6/ اللفظة ومفهوم التوليد.....172.

3/ مفهوما الموضع والعلامة العدميّة.....174.

3-1/مفهوم الموضع.....174.

3-2/ مفهوم العلامة العدميّة.....176.

4/ مفهوم العامل وحقيقته.....185.

خاتمة الفصل.....196.

خاتمة.....198

قائمة المصادر والمراجع.....202

فهرس الموضوعات.....215.

الملخّص:

يعالج هذا البحث موضوع النّظريّة اللّغويّة العربيّة من خلال فكر مؤسّسها الحاج صالح، الّذي انطلق في التّأسيس لها من القضايا اللّغويّة الّتي تركها الأوّلون، معتمدًا في بناء نظريّته هذه على أصول هي: السّماع اللغوي العلمي عند العرب، ومنطق العرب في التحليل اللغوي، بالإضافة إلى المفاهيم الّتي اعتمدها العرب في تحليلاتهم، والتي جعلت نظريّتهم تتميّز عن غيرها من النظريات اللغويّة.

وقد خلُص هذا البحث إلى جملة من النتائج أبرزها أنّ الفكر اللساني للحاج صالح استطاع إبراز معالم النّظريّة اللغويّة العربيّة.

كلمات مفتاحية: ، معالم، النظرية، فكر،اللساني، الحاج صالح.

Résumé:

Cette recherche aborde le sujet de la théorie linguistique arabe à travers la pensée de son fondateur, Haj Saleh, qui a entrepris de l'établir à partir des enjeux linguistiques laissés par les anciens, en s'appuyant pour construire cette théorie sur des principes qui sont : l'écoute linguistique scientifique chez les Arabes. , et la logique des Arabes dans l'analyse linguistique, en plus des concepts que les Arabes ont adoptés dans leurs analyses, qui distinguaient leur théorie des autres théories linguistiques.

Cette recherche s'est conclue par un certain nombre de résultats, dont le plus marquant est que la pensée linguistique de Hajj Saleh a pu mettre en évidence les caractéristiques de la théorie linguistique arabe.

Mots-clés : repères, théorie, pensée, linguistique,EL Haj Saleh.